كتيّب
صياغة السياسات

Policy Development Manual

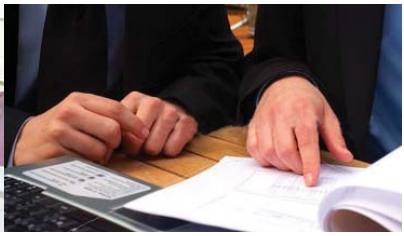

المعهد الديمقراطي الوطني

كتيّب
صياغة السياسات

Policy Development Manual

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية هو منظمة غير ربحية، تعمل في سبيل توطيد الديمقراطية ونشرها على نطاق واسع في العالم. ويوفر المعهد الديمقراطي الوطني المساعدة العملية للقادة المدنيين والسياسيين، من أجل تطوير القيم والممارسات والمؤسسات الديمقراطية، مستعيناً بشبكة عالمية من الخبراء المتطوعين. ويتعاون المعهد أيضاً مع الديمقراطيين في كل أنحاء العالم، بهدف بناء المنظمات السياسية والمدنية، وصون نزاهة الانتخابات، بالإضافة إلى تشجيع مشاركة المواطنين، وتعزيز الانفتاح والمساءلة في الحكم.

هذا الكتيّب صادر عن مكتب المعهد الديمقراطي الوطني في جمهورية الجبل الأسود وتيسّر طبعه بفضل الدعم الذي قدمته الوكالة الأميركية للتنمية الدولية وفقاً لأحكام اتفاقية التعاون رقم 170-A-00-06-00103-00 يشار إلى أنّ الآراء الواردة في هذا الكتاب صادرة عن المؤلف ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

© تعود حقوق الطبع للمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية ٢٠٠٨. واشنطن العاصمة. جميع الحقوق محفوظة له. يمكن إعادة إنتاج أجزاء من هذا الكتاب و/أو ترجمتها لغاياتٍ غير تجارية، شرط ذكر المعهد الديمقراطي الوطني مصدراً للمادة المنشورة وإرسال نسخة عن الترجمة إلى المعهد.

لمزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بـ:

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية
2030 M Street, Fifth Floor
Washington, DC 20036
هاتف: ٥٥٠٠–٧٢٨–٢٠٢
فاكس: ٥٥٢٠–٧٢٨–٢٠٢
الموقع الإلكتروني: http://www.ndi.org

ترجمة نور الأسعد وسوزان قازان، تصميم طباعي مارك رشدان.
طُبِع في لبنان، ٢٠٠٩.

الرجاء الامتناع عن ترجمة النص العربي إلى لغات أخرى، أما نسخ مقتطفات منه لأهداف غير تجارية فجائزٌ، شرط ذكر المعهد مصدراً للمادة المنشورة.

الرجاء إرسال أي تعليق أو سؤال حول ترجمة هذا الكتاب إلى البريد الإلكتروني: arabictranslation@ndi.org

عرفان وتقدير

Acknowledgements

تولّت إنجاز هذا الكتيّب كلّ من آنا كادوفيتش، نائب مدير برامج الأحزاب السياسية في مكتب المعهد الديمقراطي الوطني في جمهورية الجبل الأسود وليزا ماكلين، المديرة المقيمة العليا للمكتب. يخص مكتب المعهد الديمقراطي الوطني بالشكر والتقدير كل من عمل على مراجعة هذا الكتاب في فترة إعداده. ويودّ أيضاً أن يتقدم بالشكر الخاص للوك بروس، المستشار السابق في شؤون السياسات لدى حزب العمال في بريطانيا العظمى والفريق المعني بالأحزاب السياسية للمعهد الديمقراطي الوطني في واشنطن العاصمة.

واستعان المعهد الديمقراطي الوطني في جمهورية الجبل الأسود، في طور إعداد هذا الكتيّب، بالموارد الآتي ذكرها:

١. Merriam-Webster Dictionary 11th Collegiate Dictionary, 2004
٢. Douglas McArthur, *Policy Development: A Guide for Political Parties in Pakistan*, National Democratic Institute for International Affairs, Washington, D.C., 2006
٣. Susan Scarrow, *Political Parties and Democracy in Theoretical and Practical Perspectives: Implementing Party Democracy*, National Democratic Institute for International Affairs, Washington, D.C., 2005.
متوافر في اللغة العربية تحت عنوان: الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظريّة والعمليّة: تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب، سوزان سكارو، ترجمة مركز المنشورات العربية في المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية.
٤. *Political Parties and the Transition to Democracy: A Primer in Democratic Party-Building for Leaders, Organizers and Activists*, National Democratic Institute for International Affairs, Washington D.C., September 1997
متوافر في اللغة العربية تحت عنوان: الأحزاب السياسية والانتقال إلى الديمقراطية، دليل للقادة والمنظمين والناشطين حول الأسلوب الديمقراطي لبناء الأحزاب، ترجمة مركز المنشورات العربية في المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية.
٥. Peter Wat, Secretary General, *Partnership in Power: Making Policy*, Labour Party, 2005
٦. Simon Baugh, "Case Study: Internal Democracy," Labour Party of Britain, April 2004
٧. Duncan Brack, "Policy Making," UK-Southeast Europe Forum, The British Council, 2005
٨. Kevin Devaux (Member of Nova Scotia Assembly, New Democratic Party, Canada), "The Role of a Coalition Caucus," prepared for the National Democratic Institute for International Affairs 2005
٩. Interviews with Karolina Leakovic and Milan Zivkovic, members of the Executive Board, Social Democratic Party, Croatia, 2008.
١٠. www.labour.org.uk
١١. www.ndp.ca
١٢. www.conservatives.com
١٣. www.alp.org.au
١٤. www.conventions-ump.org/site/Connaissance.htm
١٥. www.telegraph.co.uk/core/Content/displayPrintable.jhtml;jsessionid=V2P0U25BM

فهرس المحتويات

Table of Contents

عرفان وتقدير ٣

١. المقدمة ٧

٢. ما هي السياسات وعملية تطوير السياسات؟ ١٠

٣. ما أهمية السياسات؟ ١٢

٤. لم يحتاج الحزب إلى عملية لصياغة السياسات؟ ١٤

٥. عملية رسم السياسات قيد الوصف: بعض القواعد الذهبية ١٦

تنتج السياسات عن عملية بحدّ ذاتها ١٦

تكون عملية الصياغة على المستوى نفسه من الأهمية كالوثيقة النهائية ١٧

تؤثّر جودة عملية رسم السياسات على جودة السياسات ١٧

تمثّل العملية ذات الطابع المؤسساتي جزءاً من القواعد والممارسات الرسمية الخاصة بالحزب ١٧

٦. مَن يتولّى مهمة صياغة السياسات أصلاً؟ ١٩

دور قائد الحزب والقيادة ١٩

دور الأعضاء والمناصرين ١٩

دور الكتلة الحزبية وأعضاء البرلمان ٢٠

دور المجتمع المدني ٢١

٧. النماذج الخاصة بصياغة السياسات ٢٣

كندا ٢٣

كرواتيا ٢٤

إستونيا ٢٤

فرنسا ٢٦

بريطانيا العظمى ٢٦

٨. المنتجات الفرعية لعملية تطوير الحزب ٢٨

تعزيز الديمقراطية والتواصل ما بين الأحزاب ٢٨

رسائل حزبية أفضل شأناً مستمدة من عملية صياغة السياسات الحزبية ٢٩

٩. الخاتمة: تطبيق عملية رسم السياسات ٣١

الملحق ١: السياسات الجيّدة تولّد نتائج انتخابية جيّدة ٣٣

أ. حزب العمل الأسترالي: برنامج عمل سياسي جيّد يمكن أن يحدث فرقا ٣٣

ب. الحزب الديمقراطي الاجتماعي الكندي يلجأ إلى البساطة ٣٤

الملحق ٢: موجز السياسات ٣٧

أ. بريطانيا إلى الأمام لا إلى الوراء ٣٧

ب. موجز سياسات حزب المحافظين البريطاني: جدول زمني بالتحركات ٤٦

ج. برنامج حزب المحافظين الفائز بالانتخابات الفدرالية الكندية في العام ٢٠٠٦ ٤٩

د. معاً نحو أكثرية رئاسية"، برنامج حزب "الاتحاد من أجل حركة شعبية" في فرنسا ٥٨

الملحق ٣: تحويل وثائق السياسات إلى منشورات خاصة بالحملات ٦٧

أ. النموذج الإيرلندي للمعارضة التي تشدّد على الوعود التي أخلّت بها الحكومة ٦٧

ب. المعارضة البريطانية تتحدّث عن "السياسة القديمة" و"التغيير المطلوب" ٦٨

ج. قائمة مرجعية خاصة بالمحافظين الكنديين لمساءلة الحزب الفائز ٧٢

الملحق ٤: وصف عمليات صياغة السياسات ٧٤

أ. حزب العمال البريطاني – المؤسسات المعنية بصياغة السياسات ٧٤

ب. حزب العمال البريطاني: البرنامج الزمني ٧٧

ج. صياغة السياسات داخل حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية في فرنسا ٧٩

الملحق ٥: الحصول على التشجيع الذي تحتاج إليه من قادة الأحزاب ٨٣

أ. المثال البريطاني: "دافع، تكلّم": رسم سياسات حزب المحافظين (التوري) ٨٣

ب. النموذج الفرنسي: أنت قرّر، إنّه قرارك ٨٦

الملحق ٦: استخدام السياسات لإشراك الأعضاء: الحزب الديمقراطي الجديد في كندا ٨٨

١. المقدمة

Introduction

أحاط المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، وبحكم سنوات عمله المتواصلة مع الأحزاب السياسية في الدول الديمقراطية الناشئة، بتحدٍّ يفرض نفسه في كلّ بقعة من بقع العالم ويشكّل أرضيةً مشتركةً ما بين هذه الأحزاب على اختلاف مشاربها. ذلك أنّ غياب البرامج القائمة على الهويات الإيديولوجية من جهة، وفقدان الحلول الملموسة للسياسات من جهة أخرى، يؤديان إلى انبثاق أحزاب سياسية تصبّ جلّ اهتمامها بشخصياتٍ معينة أو تراعي مصالح مجموعة محدودة من الأشخاص، فتخفق في تبديد المخاوف الحقيقية التي تقضّ مضاجع الناس على المدى الطويل. في ظروفٍ مماثلة، لا يعود النظام المتعدد الأحزاب قادراً على توفير مستوىً معيشي أفضل للمواطنين، من شأنه إقناعهم بأنّ الأنظمة الديمقراطية يمكنها أن تؤول إلى ازدهار اقتصادي يدرّ المنافع على أكثرية المواطنين.

في كلّ من مناطق أوروبا الوسطى والشرقية، وعلى خلفية انضمام عددٍ من الدول إلى الاتحاد الأوروبي ومباشرة دول أخرى إجراءات الانتساب، يترقب الناخبون ارتفاعاً في مستويات النمو الاقتصادي، وازدياداً في فرص العمل المتاحة، وتحسّناً ملموساً في نوعية الخدمات الاجتماعية ومزيداً من الحرية السياسية، أي ظروفاً جديدةً تحاكي الأوضاع المستقرة التي تشهدها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أصلاً. وفي ظلّ غياب النتائج الملموسة التي يمكن توقّعها في هذه المجالات، لا يجد الناخبون بداً من التعبير عن نفاد صبرهم حيال ما يصدر عن الأحزاب السياسية والحكومات. فالمطالب الداعية إلى تحقيق الإصلاح والتطوّر، وهما شرطان أساسيان يتيحان لعددٍ كبيرٍ من المواطنين التنعّم بمزيدٍ من الازدهار، إنما تستوجب من الأحزاب السياسية أن تتخطى الوعود المبتذلة التي يقطعها السياسيون أثناء حملاتهم الانتخابية من "ديمقراطية" و"شفافية" و"إصلاح اقتصادي للسوق" و"انتقال إلى مرحلة أفضل" و"فرص متساوية أمام الجميع" وتستوجب منها أيضاً أن توفّر رؤية واضحة لإصلاح الدولة. ولتتوفّر هذه الرؤية، لا بد للأحزاب السياسية أن تغيّر طريقتها في صياغة السياسات فتؤثر الانطلاق من **هوية الأحزاب** ومن **القيم السياسية** التي ترسم رؤيةً تبدّد مخاوف المواطنين وتلبّي احتياجاتهم. ولكي يكون برنامج العمل السياسي قادراً على استقطاب الدعم، لا بدّ من أن يصمّم بطريقة تعكس مساهمة الأعضاء وتعبّر عن حاجات المواطنين ويسهل وصولها وفهمها من الناخبين.

تحتاج الأحزاب السياسية إلى:

١) تحديد **هوية** لها تنبعث من مجموعة مشتركة من المعتقدات والقيم التي تندرج في سياق الخط المستقبلي الذي تسلكه البلاد.
٢) استخدام هذه الهوية **لتحديد عدد من السياسات** التي ينتهجها الحزب.
٣) إجراء **بحوث** ترمي إلى صياغة السياسات من خلال اللجوء إلى معاهد البحث المرتكزة على الأحزاب، وخلايا التفكير المؤيدة، والخبراء والأكاديميين، ليس هذا فحسب بل يمكن صياغة السياسات من خلال الوصول إلى أعضاء الحزب والجمهور على نطاق أوسع الأمر الذي يتطلب التزاماً جدياً بالعودة إلى مصادر الحزب بما في ذلك مشاركة قيادة الحزب وتوفير الأموال اللازمة للأبحاث.

> إحرص على ألا تأتي رؤيتك **كـردّ فعل** على الأحداث السياسية الراهنة، أو الصراعات لأجل السلطة أو الأزمات المباشرة، بل إرسم **رؤيةً** قادرةً على توجيه ردود الحزب إبان الأزمات.

السياسات عبارة عن مفهوم يصعب تفسيره في معظم اللغات السلافية، كما أنّ صياغة السياسات عملية معقدة تتطلب تحضيراً

- قم بصياغة سياسات **تختلف** عن سياسات المنافسين ليتمكن الناخبون من رؤية الخيار أمامهم واضحاً
- استخدم السياسات **لتقدّم حلولاً على المدى الطويل** وليس على المدى القصير.

وتخطيطاً حثيثين. وفيما تحتلّ عملية صنع القرارات سلّم الأولوية ضمن تركيبات الحزب، يمثّل أفراد الحزب غير القياديين في أغلب الأحيان تمثيلاً ناقصاً عند صياغة السياسات. يرى الشعب بعامته السياسة وكأنها تنطلق من شخصيات معينة ولا تتجذّر على نحو كافٍ في الحلول التي تهمه. نتيجةً لذلك، تعدّ السياسة بشكلٍ عام، مهنةً قذرةً تخدم الذات فحسب. ويؤمن المعهد الديمقراطي الوطني أنّه ليس شرطاً أن تسير الأمور على هذا المنوال.

دراسة حالة إفرادية: السياسات الضريبية في الحملة الانتخابية في الولايات المتحدة الأميركية للعام ٢٠٠٤

الاختلافات في السياسات الناتجة عن الاختلافات الإيديولوجية

تقدّمت **إدارة جورج دبليو. بوش** بما يفيد أنّ جهودها في تخفيض عبء الضرائب قد نجحت في توفير الأموال بين أيدي الأفراد ومنحتهم القدرة على استثمار تلك الأموال وفق ما يتلاءم مع مصالحهم الخاصة وحاجاتهم بدلاً من أن تستخدمها البيروقراطية على نحوٍ غير فعّال. في حملة إعادة الانتخابات في العام ٢٠٠٤، سعت إدارة بوش إلى تخفيض الضرائب بنسبةٍ أكثر بعد خلال السنوات القادمة في محاولةٍ منها لتوفير المزيد من الأموال بين أيدي الأفراد ليستثمروها في القطاع الخاص، الأمر الذي يفرض تحسناً في الإنتاجية ويؤول إلى النمو الاقتصادي.

← إن خطة سياسية كهذه تعكس **الأساس الإيديولوجي للحزب الجمهوري** وهو الذي يدافع عن حكومة أصغر حجماً بهدف الحدّ من التدخل في حياة الناس بقدر المستطاع وتمكينهم من متابعة مسيراتهم من دون أيّ أصفاد أو أغلال تعيق سعيهم.

رداً على ما سبق، جاء في **حملة جون ف. كيري** أنه، وحتى هذا الحد، لم تدرّ عمليات تخفيض الضرائب بالمنافع إلا على أصحاب الدخل المرتفع ولم تحفّز أيّ انتعاش اقتصادي مهما كان نوعه في أميركا. فوفقاً للديمقراطيين، في حين تشير أرقام الناتج المحلي الإجمالي إلى انتعاش اقتصادي، أثبتت أرقام العمالة أنه، وأياً كان الاستثمار الخاص، فهو لم يحفّز خلق فرص عمل للموظفين من أصحاب المهارات. كما وأكّد الديمقراطيون على أنّ الفائض في الموازنة في ظلّ حكومة الرئيس الديمقراطي كلينتون قد تحوّل إلى عجز كبير في الموازنة ساهم في الحدّ الإجباري من الاستثمار. ثم اقترح كيري، وحتى لا يتهم بأنه "مثال الديمقراطي الذي ينتهج سياسة رفع الضرائب لتغطية نفقات الحكومة"، أن يلغي تخفيضات الضرائب التي جنى ثمارها أصحاب الدخل المرتفع دون سواهم.

← كما جاء في برنامج الحزب الديمقراطي الأميركي للعام ٢٠٠٤، يتمتع هذا الحزب "بتاريخ طويل ومدعاة فخر في تمثيل مصالح العمّال الأميركيين وحماية تلك المصالح" وعوّل بشكلٍ مثالي على دعم اتحادات العمال فكان من الطبيعي بالنسبة إلى الحزب أن يقيم **الصلة بين هويته** والطبقات العاملة في أميركا.

عملية رسم السياسات

من أين نبعت هذه الأفكار حول السياسات الضريبية؟ بما أنّ الجمهوريين يمثلون الحزب الحاكم، فقد تسنّى لهم أن يستفيدوا من مرافق البحث الخاصة بالحكومة والموجودة في مؤسسات من قبيل مكتب الإدارة والموازنة، ووزارة المالية ووزارة التجارة. والجدير بالذكر أنّ كلّ واحدة من هذه المؤسسات وكجزء من ولايتها، تجري عدداً من الإحصاءات والإسقاطات حول الوضع الاقتصادي وآفاقه المستقبلية ويمكن للرئيس أن يطلب الحصول على دراسات في هذا المجال. وبتصرّف الجمهوريين أيضاً "خلايا تفكير" أو معاهد بحوث كمعهد المشروع الأميركي ومؤسسة التراث ومعهد كاتو ومنظمة "مواطنين من أجل ضرائب عادلة" وهي كلّها تغصّ برجال الفكر الذين يجرون الأبحاث حول السياسات الضريبية. وقد عوّل الحزب الديمقراطي، وكونه حزباً معارضاً، على "خلايا التفكير" ومعاهد البحوث المناصرة له كمركز التطوّر الأميركي ومجلس القيادة الديمقراطية.

تتولى هذه المعاهد، سواء أكانت ذات اتجاهات جمهورية أو ديمقراطية صياغة الأبحاث ووثائق السياسات التي:

- ◇ تحدّد المشكلة
- ◇ توضح نتائج البحث استناداً إلى استشارة الخبراء، والمسوحات التي تشمل الناس العاديين، والمشاورات مع أصحاب المصالح (على سبيل المثال الأشخاص الذين يتأثرون بالمشكلة وبالحلول المحتملة)
- ◇ تتوصل إلى حلّ يحدّد
  - ■ خطةً للتنفيذ
  - ■ التكاليف
  - ■ خطةً للتواصل
  - ■ خطةً للمراقبة والتقييم
- ◇ تستبق النقد من خلال النظر في موقف الخصوم والنزّاعين إلى الشك وتطرح أسئلةً صعبة قد تجول في خاطر الآخرين.

في الوقت الذي تسير فيه البلدان الواقعة جنوب شرق أوروبا على طريق التكامل الأوروبي، تحتاج الأحزاب السياسية في تلك الدول إلى التركيز على رسم هوية لها وسياسات مُرافِقة على المدى الطويل فضلاً عن وضع عملية ترمي إلى تطوير تلك السياسات. بواسطة هذا الكتيّب، تتمثل نية المعهد الديمقراطي الوطني في محاولة شرح السياسات وعملية صياغتها لشركاء الحزب بغية مساعدتهم على تنمية الآليات اللازمة لزيادة نسبة مشاركة أعضاء الحزب في عملية صياغة السياسات.

تعريف قاموس اللغة الإنكليزية Merriam-Webster 11th Collegiate Dictionary لمصطلحي Policy (ومقابله العربي "سياسات") و Politics (ومقابله العربي "سياسة"):

السياسات:

١) مسار محدد أو طريقة عمل يتمّ اختيارها من بين مجموعة بدائل وعلى ضوء ظروف محددة بهدف التوصل إلى القرارات الحاضرة والمستقبلية

٢) خطة شاملة وعالية المستوى تعانق الأهداف العامة والإجراءات المقبولة لا سيما تلك الخاصة بإحدى الهيئات الحاكمة

السياسة:

١) فن أو علم الحكم

٢) فن أو علم يعنى بتوجيه السياسات الحكومية أو التأثير عليها

٣) فن أو علم يعنى بالفوز بالحكم أو الإمساك بزمامه

٢. ما هي السياسات وعملية تطوير السياسات؟

What is Policy and Policy Development?

~ النجاح هو عبارة عن تحرّكات وأفكار تقدّم الخير للبلاد، وهو ليس مجرّد فوز بجولة انتخابية واحدة. ما تفعله لتفوز بالجولة يسهم في فوزك بالانتخابات بعد ذلك.

-- هوارد دين، رئيس اللجنة الوطنية الديمقراطية

تستخدم الأحزاب الحديثة السياسات لتقديم أفكار جديدة واستنباط حلول للمشاكل التي تثقل كاهل المجتمع، وفي حال كانت الأحزاب من المعارضة، فهي تلجأ إلى السياسات لتنتقد مقترحات الحكومة وتقدّم الحلول البديلة. أما المساومات الديمقراطية فتقوم على واقع أنّ الأحزاب السياسية المتنافسة تقدّم خيارات سياسية وتستخدمها في إطار السعي إلى تفويضٍ بالحكم تحصل عليه من الشعب. عند الانتخابات، يتوقع من الناخبين أن يختاروا الأحزاب بحسب السياسات التي يريدون إدخالها حيّز التنفيذ. وبالتالي، يكون من مصلحة الحزب السياسي أن يوفّر للناخبين المعلومات الكاملة حول مواقف الحزب بعد الانتخابات وأولوياته، سواء أكان هذا الحزب موالياً للحكومة أو معارضاً لسياساتها.

إن **برنامج العمل السياسي** يمثل الأفكار أو المسار الفكري الذي يؤمّن الدعم والعمل الضروريين لنظرة الحزب إلى تطور البلاد المستقبلي في محاور الحياة كلّها ويوفّر الأعمال اللازمة لتغذية ما يرتئيه الحزب من ازدهار للبلاد في شتى محاور الحياة. كما أنّ هذا البرنامج هو عبارة عن مجموعة من المسارات أو أساليب العمل التي "يتمّ اختيارها من بين مجموعة بدائل أخرى لتوفير توجيه وتحديد للقرارات الحاضرة والمستقبلية" التي يعتمدها أحد الأحزاب في إطار معالجته لقضايا محددة. لا يمثّل البرنامج عادةً قراراً واحداً، أو فعلاً واحدًا أو ردة فعل واحدة بل مقاربة أو استراتيجية معقدة. تدخل في برنامج العمل السياسي سياسات محددة هي بحدّ ذاتها كناية عن مقاربات معقدة لقضايا مختلفة. من هنا، يمكن القول إنّ هذا البرنامج يوجّه الحزب على درب تشريع القوانين وصياغة الخطابات وإعداد المواد والرسائل الخاصة بالحملات الانتخابية.

برنامج عمل حزب المحافظين في فرنسا: في انتخابات العام ٢٠٠٧، قدّم حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية، وهو حزب الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، خططاً تتناول ١٨ مجالاً مختلفاً للسياسات تشتمل بدورها على مجموع من ٢٨٠ مقترحًا ملموسًا يتعلق بالسياسات. وقد شرح حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية أنه قدّم هذه الأفكار للشعب، لأنه وبهدف "استعادة ثقة الشعب، لا بد للحزب من أن يقدّم إجابات ملموسة للمسائل التي تقلق الفرنسيين حول مستقبلهم ومستقبل فرنسا."

-- أنظر الموقع الإلكتروني

http://www.conventions-ump.org/site/index.php

تمثّل **السياسات** ردود فعل على الحاجات التي يطرحها الواقع اليومي الملموس أو المشاكل التي يعانيها مجتمع ما أو بعض المجموعات المحددة داخل المجتمع. وترمي السياسات العامة إلى تحقيق مجموعة خاصة من الأهداف المفصلة لتلبية حاجة خاصة لدى المجتمع المستهدف. كما أنها تمثّل **هدفاً سياسياً:**

- ◇ ثابتاً
- ◇ محدداً
- ◇ قابلاً للقياس

- ◇ له توقيته الخاص
- ◇ يخصّ العامة من الناس

من جهةٍ أخرى، يجب أن تكون السياسات قادرةً على أن تستجيب **لسؤالين اثنين:**

- ◇ هل يمكن إثبات أن السياسات واقعية ومناسبة للجميع وضرورية وعادلة وجيّدة للقسم الأكبر من المواطنين؟

- ◇ هل تتماسك السياسات ورسالة الحزب الشاملة (أي الإيديولوجية والقيم) وكيف ترتبط برسالة الحزب الشاملة ورسالة الخصوم؟

نظراً إلى الأهمية التي ترتديها السياسات في إطار الفوز بثقة الناخبين، تتبع الأحزاب السياسية عادةً **عمليةً محددةً لتطوير السياسات** تكون مصمّمةً بحيث تشرك في عملية نحت السياسات التي تعكس هوية الحزب وقيمه، جميع أصحاب المصالح التابعين للحزب (بمن فيهم الأعضاء والأحزاب المحلية والنقابات والمجموعات ذات المنافع المختلفة والممثلين المنتخبين محلياً وإقليمياً ووطنياً)، فضلاً عن المجتمع على نطاقٍ أوسع. وإنّ إشراك هؤلاء الأطراف من شأنه أن يعزّز من طبيعة العلاقة التي تجمع بين الحزب في الأرياف وبين الهيئات التي تتحكم بالحزب، فهي بمعنىً آخر، تزيد من فرص الاتصال بين المناصرين/الناخبين ونخبة المسؤولين في الحزب. ومن شأن عملية رسم السياسات أن تفتح حواراً مع الناس حول التحديات التي تواجهها البلاد في المستقبل والأولويات المستقبلية للمواطنين الأفراد وتستخدم هذا الحوار في تشكيل الأولويات السياسية للحزب وإغنائها.

المحافظون البريطانيون – رسم صورة جديدة من خلال عملية رسم السياسات

عندما انتخب دايفيد كاميرون رئيساً لحزب المحافظين، حاول جاهداً أن يستعيد التواصل مع الناخبين وأن يحسّن من صورة الحزب. وليبعث رسالةً تنمّ عن التغيير، أطلق كاميرون عمليةً ذات إطار عام لتطوير برنامج السياسات الخاص بالحزب استعداداً للدورة الانتخابية التالية. بدأت العملية في العام ٢٠٠٦، وأدت إلى نشوء ست لجان للسياسات تعنى بالتنافسية الاقتصادية ونوعية الحياة والأمن على الصعيدين الوطني والدولي والخدمات العامة والعدالة الاجتماعية والعولمة والفقر العالمي. وقد أشرك حزب المحافظين مجموعةً واسعةً من أعضاء الحزب ناهيك عن مجموعات خارجية من أصحاب المنافع والمنظمات والخبراء المعروفين في النقاشات حول السياسات. بعد تطوير مسوّدات السياسات، نُشرت على الموقع الإلكتروني ثم أطلقت حملة "قف وارفع صوتك" لمنح الجميع الفرصة للإدلاء بما لديهم حول السياسات التي يجب أن تدخل في بيان المحافظين (أنظر الملحق ١ للاطلاع على دعوة دايفيد كاميرون العامة للمشاركة).

بدأ كاميرون، بالاستناد إلى مساهمات آلاف الناس، بالتركيز على مسائل جديدة لا ترتبط عادةً بحزب المحافظين (كموضوع البيئة مثلاً) وبمعالجة قضايا المحافظين التقليدية من خلال استخدام لغة جديدة. من هنا، وبالإضافة إلى تعزيز سمعة المحافظين للجدارة الاقتصادية، بدأ الحزب يتحدث حول الخدمات الصحية، وهي تعتبر قضيةً من قضايا حزب العمل التقليدية. لمزيد من المعلومات حول تقارير اللجان المعنية بالسياسات، أنظر الموقع الإلكتروني: http://www.conservatives.com/tile.do?def=standup.speakup.page

٣. ما أهمية السياسات؟

Why Does Policy Matter?

تتمثل سلطة الحزب السياسي في تقديم باقة من الأفكار والمبادئ تعكس اهتمامات مجموعة من المواطنين والقيم التي يؤمنون بها، وتتمثل أيضاً في الاستناد إلى هذه الأفكار لكسب ثقة الناخبين في إحدى الدورات الانتخابية حتى يكون الحزب السياسي قادراً على تطبيق تلك الأفكار والمبادئ. وهذا المفهوم بديهيّ بالشكل الكافي لكلّ من يُعنى بالسياسة. ولكن، كيف لنا أن نشرح الصعوبة التي يواجهها عدد كبير من الأحزاب السياسية في توفير إجابة واضحة على السؤال التالي:

لماذا عليّ أن أصوّت لحزبكم السياسي؟

عندما يميّز الحزب السياسي نفسه بمجموعةٍ من الأفكار والمبادئ، يستطيع أن يشرح للناخبين كيف تتحوّل حياتهم إلى الأفضل إذا ما انتخبوه ليمسك بزمام الحكم. وبإمكان الناخبين أيضاً أن يخضعوا الأحزاب السياسية للمساءلة انطلاقاً من هذه الأفكار والمبادئ نفسها، كما يمكن للناخبين، دورةً بعد دورة، أن يعبّروا ثانيةً عن ثقتهم في الحزب السياسي أو يحوّلون ولاءهم لحزب آخر.

وليتمكّن الحزب من أن ينشر الرسالة، لا بد له من حشدٍ واسعٍ ومنظّم من المناصرين يجمعهم انجذابهم إلى برنامج عمل سياسي فعال. ويشعر بعض الناس بالحاجة إلى الالتحاق بحزبٍ معيّن لأنهم يعتقدون أنّ الحزب سيوفّر لهم وظيفة، إلاّ أنّ أكثرية الناس في الأنظمة الديمقراطية الراسخة يقدّمون الدعم للأحزاب السياسية بسبب فلسفة الحزب وسياساته. يبادر شخص معيّن إلى تقديم الدعم للحزب السياسي عندما يثبت الحزب أنه:

- يهتمّ بالمسائل التي يكترث لها هذا الشخص ويتشارك معه همومه وآماله حيال شؤون البلاد؛
- يضع خطةً محددةً، مباشرةً وقابلةً للتنفيذ لمعالجة المشاكل والحدّ من مخاوف هذا الشخص وتحقيق آماله المستقبلية.

غير أنّ أحزاباً سياسيةً كثيرةً أذت نفسها حين فشلت في أخذ الدور الذي تؤديه السياسات والحاجة إليها على محمل الجدّ فأدّت بالتالي إلى زعزعة الثقة في النظام الديمقراطي. فالأحزاب السياسية، إن لم تعتمد سياسات ذات أهمية ومعنى خاص، تفشل في تبديد أكثر المخاوف التي تختلج الناس، فتحوّل السياسة إلى مجرّد صراع على السلطة ما بين أفراد النخبة وتستبعد عامة الشعب عن النظام الديمقراطي. وغنيّ عن القول إن العملية الديمقراطية التي تتجاوز الشعب تؤدي إلى إبعاد الناخبين وتثير فيهم الفتور واللامبالاة وفقدان الثقة.

خسارة الانتخابات في ألمانيا – الانجراف عن القيم التأسيسية: في أيار (مايو) من العام ٢٠٠٥، خسر الحزب الديمقراطي الاجتماعي في ألمانيا السلطة في ولاية شمال الراين – غرب فالن الصناعية بعد الإمساك بالحكم فيها طيلة تسعة وثلاثين عاماً. "فقد تخلّت الأكثرية المتينة من الطبقة العاملة التي اعتمد عليها الحزب الديمقراطي الاجتماعي لفترةٍ طويلة عن دعمها وسط الاستياء العارم إزاء النسبة العالية من البطالة وعدم اليقين من المستقبل... ومن سخرية الموقف أنّ الناخبين الألمان يميلون إلى اليمين لمعاقبة اليسار السياسي على اعتماده حداً كبيراً من الليبرالية... وقد فقد شرودر (رئيس الوزراء) والحزب الديمقراطي الاجتماعي شعبيتهما مع الناخبين الألمان بسبب محاولات تطبيق الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية بما يتوازى مع التيار الدولي السائر باتجاه العولمة."

برفني أوروورك، صوت أوروبا الحرة/ صوت الحرية، ٢٣ أيار (مايو) ٢٠٠٥

في ظلّ غياب السياسات، يكون من الصعب الفوز بثقة الناخبين عن طريق إرساء المصداقية وتقديم خطة عمل أو خطة بديلة. وتظهر الأبحاث أن الناخبين يتخذون خياراتهم على أساس السياسات عندما تعرض عليهم. وقد أقرت الأحزاب الحديثة الناجحة حول العالم بهذا الواقع وهي بالتالي تتكبد الوقت والمجهود لعمليات تطوير السياسات الجديدة استناداً إلى إشراك الناشطين وإلى الأبحاث والمشاورات ومعارف الخبراء ومشاركة المواطنين (راجع الملحق ١ لبعض الروايات حول مساهمة السياسات الجيّدة في النتائج الانتخابية الحسنة).

غير أنّنا لا يمكن أن نعلّل النفس بالآمال بأن الناخبين يتخذون خياراتهم بناء على السياسات *وحدها*. فالعوامل الكامنة خلف اختيار حزب معيّن لا تعدّ ولا تحصى. في الأنظمة الديمقراطية الانتقالية ذات التاريخ الطويل من العائلات المقرّبة والارتباطات القبلية والقادة من الرجال ذوي السلطة والشخصية الساحرة والمهارات الإدارية الظاهرة، قد تكون لهذه العوامل الأخرى تأثيرات كبيرة على الخيارات الانتخابية. ولكن، وعلى المدى الطويل، سيستفيد الحزب من التأثير المتراجع تدريجًا لقائد قوي واحد ونمو نظام متعدد الأحزاب استناداً إلى السياسات المتنافسة التي تعطي أسباباً ملموسةً للمشاركة في العملية السياسية واتخاذ خيار ذي معنى.

٤. لِم يحتاج الحزب إلى عملية لصياغة السياسات؟

Why Does a Party Need a Policy Development Process?

المنافع المستقاة من عملية صياغة السياسات

- تحفيز الناخبين والأعضاء والناشطين
- إطلاق عجلة النقاش العام والبناء حول المشاكل المرتبطة بالإصلاح
- تعميم بعض الأفكار الجديدة
- إظهار
  - ◇ فهمك لمشاكل المواطنين
  - ◇ قدرتك على حلّ مشاكل المواطنين
  - ◇ تمايز مقترحات حزبك
- المساهمة بتضمين المعلومات الأساسية في الإعلانات والبرامج الانتخابية
- التأكيد على أنّ لدى الحزب خططًا قابلة للتطبيق في مجال الحكم
- المطالبة بتفويض لممارسة أعمالك

إنّ عملية صياغة السياسات من الشروط الأساسية لبناء حزب سليم. ومن شأن هذه العملية أن تساعد الأحزاب على استقطاب الأعضاء وتحفيزهم والمحافظة عليهم، وذلك عن طريق تشجيع الأحزاب على الاتصال بالمجتمع وبالأعضاء المنضوين فيه. كما توفّر عملية صياغة السياسات موارد مهمة – لا سيما المعلومات والبراهين اللازمة – التي تساعد مناصري الحزب (الجدد والقدامى) على رفع لواء الحزب والمناداة بقضيته. بالمختصر المفيد، **فهي تمنحهم مادةً ينظمون أمورهم حولها وموضوعاً يتحدثون عنه.**

تساهم عملية صياغة السياسات أيضاً في **ضمان استمرارية السياسات** وتجنّب نزوات صانعي القرارات السياسية وأهوائهم وميلهم المحتوم إلى التفكير في المدى القصير فحسب. وتنتج العملية الشاملة سياسات واضحة يوقع عليها أعضاء الحزب ويمكن أن تفيد كتوجيه لقادة الحزب حول بعض المسائل الرئيسية.

حزب العمل البريطاني في العام ٢٠٠٥: بريطانيا إلى *الأمام* وليس إلى الخلف

تحسين الوضع المعيشي لعائلتك

تخفيف نسبة التضخّم والحد من الرهون بقدر المستطاع، حتى يستفيد الناس أكثر فأكثر وينخرطون في الأعمال، ارتفاع في الحدّ الأدنى للأجور وتوفير المزيد من المساعدة لكلّ من يريد أن يشتري للمرة الأولى

تحقيق طفلك لإنجازات أكبر

توفير المدارس الحديثة للجميع، المحافظة على انضباط شديد، وتوفير مكان للتدريب ونظام تعليم المراحل الست أو التمهّن

تأمين الانطلاقة المثلى لأطفالك

توفير المزيد من الخيارات لفرص الأمومة والأبوة، قدر أكبر من الرعاية للأطفال دون الخمس سنوات ورعاية بعد المدرسة للأطفال فوق الخمس سنوات

استشفاء العائلة على نحو أفضل وبخدمة سريعة

لا ينتظر أحد أكثر من ١٨ أسبوعاً، والأمر مضمون للعلاج في المستشفى مع خيار خاص بالمكان والزمان وفي خدمة الصحة الوطنية مجاناً عند الحاجة

المزيد من الأمان في المجتمع

فرق ضبط أمن محلية، مكافحة الجرافيتي والعصابات وتجّار المخدرات

حماية حدود بلادك

بطاقات الهوية والمراقبات الدقيقة التي تعمل على محاربة ملتمسي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين

ويمكن للعملية السياسية المحددة أن **تولّد أفكاراً حسنة.** فلدى الكثير من الناس أفكار جيّدة أو خبرة خاصة حول الأساليب التي يمكن للحكومة فيها أن تخفّف من ازدحام السير، أو تحسّن خدمة الرعاية الصحية، أو تحسّن النظام التربوي أو تعالج العنف والسلوك المعادي للمجتمع. ومن شأن عملية صياغة السياسات أن تحمل هذه الأفكار إلى الواجهة، ومن شأنها أيضاً في الوقت نفسه أن تولد هرجاً ومرجاً يشمل أرجاء الدولة بكاملها حول فكرة جديدة تنتج عن كلّ ما سبق ذكره أعلاه. ويمكن لفرق النقاش أن تحرص، كما سنأتي على شرحه في فقراتٍ لاحقة من هذا الدليل، على أن تعمّ أرجاء البلاد وتجد من يصغي إليها ومن يتناقش فيها على المستويين المحلي والوطني.

في نهاية الأمر، تبقى عملية تطوير السياسات **الخطوة الأولى – بدلاً من أن تكون الخطوة الأخيرة**، كما هي الحال في أغلب الأوقات – **من عملية إعداد منشورات الحملة وشعاراتها.** يستند الحزب إلى صلب السياسات وما تتضمنه الوثائق السياسية ويعمل على تحديد خمسة أو ستة تعهّدات حول ما سيفعله الحزب في حال فاز بالانتخابات. من هنا، إن الدراسة المفصلة للتحديات الراهنة وشرح خطط الحزب الرامية إلى معالجة تلك التحديات يحدّدان وثائق السياسات في حين أن أي عدد من منشورات الحملة تلخّص تلك السياسات بطريقة قابلة للفهم بالنسبة إلى عموم الناس. جدير بالذكر أن المعارضة تعمد في غالب الأحيان إلى إعداد قائمة بالوعود التي نكث بها الحزب الحاكم وتلخص الخطط البديلة في حين أن الحزب الحاكم يضع لائحةً بإنجازاته إلى الحين ويشرح بالتفصيل خططه المستقبلية[١].

١ أنظر الموقع http://www.ndicrnagora.org/files/Ekomoska%20politika%20FG1.pdf?mod_download_id=173
لمثال حول وثيقة سياسة اقتصادية من الحزب الإيرلندي فين غايل باللغة المحلية. يتضمن الملحق ٢ ملخصات عديدة وقابلة للفهم عن السياسات المتوافرة، فيما يشتمل الملحق ٣ على التعهدات السياسية الواردة في كرّاسة الحملة السريعة.

٥. عملية رسم السياسات قيد الوصف: بعض القواعد الذهبية

The Policy Process Described: A Few Golden Rules

تعدّ عملية رسم السياسات الفعالة بحق عملية استباقية أكثر منها استجابية وهي واسعة النطاق أكثر منها خاصة، وموجّهة نحو الذات أكثر منها ملتزمة بالتوجيهات. وليتمكن الحزب من الإحاطة بكلّ تلك الأمور، فهو يحتاج إلى تنمية عملية ذات طابع مؤسساتي، إنّ مجرد وجود السياسات في الحزب لا يفرض وجود عملية ذات طابع مؤسساتي. وإذا أتت السياسات نتيجة استجابة المسؤولين في الحزب لبعض المسائل المباشرة، أو خطابات أو تصريحات أدلى بها القادة، أو مهام خاصة لمعالجة مشاكل محددة ذات أهمية مباشرة، فلا يمكن الجزم أنّ عملية ذات طابع مؤسساتي قد تمت.

أما عملية رسم السياسات الناجحة فهي التي تتجاوز قادة الحزب والأعضاء لتبلغ المناصرين الحاليين وأولئك الذين من المحتمل حشدهم مستقبلاً. يجب على منظّمي الحزب والقادة أولاً أن يتفهموا مخاوف الناس وأولوياتهم وأن يكتشفوا بعد ذلك الوسيلة الفضلى لمعالجة هذه المسائل وكسب ثقة المواطنين في ما يخصّ هذه الحلول والحصول بالتالي على دعمهم.

العناصر اللازمة لإعداد وثيقة سياسية جيّدة

لتكون قادراً على استخدام وثيقة السياسة لإيصال السياسات ضمن الحزب إلى الجمهور الأوسع، وكردّ على الانتقادات أيضاً، إطرح على نفسك الأسئلة التالية حول وثيقة السياسة:

- ◇ هل بيّنت الوثيقة الحاجة الكامنة خلف ضرورة تطوير السياسات (بمعنى آخر، هل حدّدت المشكلة)؟
- ◇ هل بيّنت الوثيقة الفوائد من السياسات (بمعنى آخر هل توصلت إلى الحل)؟
- ◇ هل أثبتت الوثيقة تمايز السياسات (بمعنى آخر، هل هي مختلفة، لكن قائمة على مبادئ خاصة)؟
- ◇ هل أثبتت الوثيقة مصداقية الحزب وكفاءته حول هذا الموضوع (أي، هل الأمر قابل للتصديق)؟

إنّ عملية تطوير مواقف السياسات العامة تختلف وفقاً لقدرات الحزب السياسي. فإذا كان للحزب السياسي مركز خاص بالأبحاث، يمكن أن يقوم الموظفون المكلفون بالأبحاث بعملية تخطيط ويتولون مسؤولية كتابة المسودات الأولى للسياسات. بالنسبة إلى بعض الأحزاب، يمكن أن تؤدي مجموعة خاصة من الخبراء وأعضاء الحزب وغيرهم دوراً مماثلاً. في جميع الحالات، إنّ المشاركة الواسعة لأعضاء الحزب ربما من خلال شبكة من فرق الدراسة أو المنتديات العامة تفيد في إغناء المعلومات لتحديد مواقف السياسات.

تدخل في عملية تطوير السياسات **قواعد ذهبية متعددة.**

تنتج السياسات عن عملية بحدّ ذاتها: لعل الخطوة الأولى في نحت السياسات تتمثل في قيام الحزب بإطلاق عملية تمكّنه من الإصغاء إلى مشاكل الشعب، والتماس الأفكار والتوصل إلى حلول توافقية، قبل الموافقة أخيراً على الوثيقة النهائية. وجدير بالذكر أنّ عمليةً كهذه ليست قصيرةً بل هي تستغرق مدةً تتراوح ما بين سنة واحدة وثلاث سنوات بحسب الحزب المعني. وبطبيعة الحال، لأي حزب ينخرط في عملية تطوير السياسات خطة مكتوبة وخط زمني محدد لهذه العملية (أنظر الملحق ٤ للمعلومات حول الدورة الحالية لصياغة السياسات ولنظرة مختصرة حول مؤسسات صياغة السياسات في حزب العمل البريطاني، فضلاً عن نقاش يتناول عملية رسم السياسات الخاصة بالاتحاد الفرنسي من أجل حركة شعبية).

تكون عملية الصياغة على المستوى نفسه من الأهمية كالوثيقة النهائية: يتمثل جوهر عملية رسم السياسات الرسمية في اعتراف الحزب السياسي المسؤول بأنه غير قادر على حلّ المشاكل التي تطرأ في العالم الحديث من دون تدخّل الشعب. من هنا، تكون الرحلة بأهمية الوجهة النهائية وهي مصممة بحيث تضمن أنّ أعضاء الحزب وكل المقرّبين من الحزب تتمّ استشارتهم ويشعرون أنهم ساهموا بطريقة أو بأخرى.

تؤثّر جودة عملية رسم السياسات على جودة السياسات: تتطلب السياسات الجيّدة تخطيطاً جيّداً، ومعلومات جيّدة وأبحاثاً جيّدة وتحليلاً جيّداً ومساهمات جيّدة وأحكاماً جيّدة والكثير من النقاشات و – الأهم من ذلك كلّه – تواصلاً باتّجاهين. أما العملية الجيّدة فتشتمل على:

- التزام واضح وقوي بالعملية من قبل الحزب وقادته
- بنية محددة وذات طابع مؤسساتي لتنظيم العملية وقيادتها
- الاختيار المتقن للمواضيع التي تعكس قيم الحزب وحاجات المواطنين
- الإدارة الداخلية المنضبطة
- الإدارة الفاعلة والإشراف من قبل قائد الحزب
- مستوى عالٍ من التواصل الداخلي
- الإدارة الفاعلة للنقاشات حول السياسات واستخدام النتائج
- خط زمني محدد والأشخاص أو الهيئات المفترض بها أن تقوم بما يلي:
  - تحديد الأولويات
  - استعراض المشاكل والأولويات مع أعضاء الحزب والناشطين من القاعدة الشعبية
  - الحصول على الدعم من الخبراء وإجراء البحوث
  - التشاور مع المجموعات والناس المسلّحين بالمعرفة
  - إجراء التحاليل وإعداد الأوراق الخاصة بالسياسات

تمثّل العملية ذات الطابع المؤسساتي جزءاً من القواعد والممارسات الرسمية الخاصة بالحزب: لا بد من تغليف أيّ عملية جيّدة لرسم السياسات بطابع مؤسساتي ضمن العمليات الكاملة للحزب. وهي تولد طاقةً جديدةً للغاية في الحزب تقدّر التحليل العقلاني واستباق المشاكل والمسائل العالقة. وفي سبيل الوصول إلى هذه النقطة، لا بد من تضمين تعريف واضح لتوقعات الحزب وتنظيمه وعملياته في العملية الطبيعية.

بالإجمال، وللاستفادة إلى أبعد الحدود من القواعد الذهبية، يبقى حرياً بالحزب أن يدخل عملية صياغة السياسات في الوثائق الرسمية الخاصة بالحزب ويعتمد استراتيجيات واضحة تحرص على إنجاح عملية رسم السياسات، الأمر الذي يشتمل على:

◇ **التزام القيادة بعملية صياغة السياسات**

- الحصول على التزام بعملية صياغة السياسات من قائد الحزب وأعلى الهيئات في الحزب
- النظر في احتمال إنشاء لجنة قيادة تتولى مهمة بناء الدعم والمدافعة عن السياسات الجيّدة

◇ **إجراءات حزب ذات طابع رسمي تدعم عملية رسم السياسات**

- تغيير إجراءات العمل الخاصة بالحزب والقواعد اللازمة لإنشاء عملية صياغة سياسات تضمن مشاركة الفروع المحلية
- تغيير تنظيم الحزب لإنشاء بنى لتنظيم عملية صياغة السياسات وإدارتها وتعزيزها

◇ **إشراك الأعضاء وتثقيفهم**

- فرض احترام ممارسات الحزب التي تشرك الفروع المحلية للحزب والأعضاء والمناصرين
- بناء الفهم والحماسة للعملية مع مرور الوقت من خلال التثقيف ومشاركة الأعضاء
- إظهار المنافع الكامنة خلف عملية وضع السياسات والسياسات في ما يتعلق بما يلي:

← إعداد جدول أعمال سياسي يستند إلى المسائل المهمة بالنسبة إلى الهيئة الناخبة

← توسيع قاعدة المناصرين والناشطين

← ازدياد الدعم من الناخبين من الأحزاب المتنافسة والناخبين المتردّدين بسبب الحلول البديلة المحددة والتي تجذب الناخبين

◇ تحديد الأولويات اللازمة لاستقطاب الناخبين

هل يمكن أن تفشل عملية رسم السياسات؟

أجل، في الحالات الآتية:

- احتمال غياب الدعم أو غيابه فعلياً من جانب القيادة
- غياب القيم المحددة والرؤية على المدى الطويل في داخل الحزب السياسي
- دعم إداري ومتابعة غير ملائمين
- قلة الوقت والموارد نتيجة عملية تخطيط فاشلة أو مكثفة
- إدراك القادة الأساسيين أنّ الإعلانات والنشرات الصحفية والخطابات كافية ووافية
- عدم القدرة على الانتقال من الكلام المنمّق والسرد النظري إلى مناقشة سياسات ملموسة
- مواقف مشبوهة حيال البحث والمعرفة والخبراء
- مواقف مشبوهة حيال تضمين مجموعة أكبر من الناس في العملية بحدّ ذاتها
- الاعتقاد بأن مسؤولي الحكومة هم وحدهم صانعو السياسات
- الاعتقاد بأن القادة وحدهم من يصنعون السياسات

٦. مَن يتولّى مهمة صياغة السياسات أصلاً؟

Whose Job is Policy Development Anyway?

لتكون الهيئات ضمن الحزب فعالةً، لا بد من أن تشارك في عملية رسم السياسات وتكون لها واجباتها ومسؤولياتها الخاصة. في هذا الفصل، نشرح دور المجموعات التالية في عملية رسم السياسات:

- قائد الحزب وقيادة الحزب
- الأعضاء والمناصرين
- المؤتمر الحزبي وأعضاء البرلمان
- المنظمات غير الحكومية

دور قائد الحزب والقيادة

لن تقبل عملية صياغة السياسات على أنها نشاط ضروري وهامّ ضمن الحزب من دون التزام من قبل المستويات العالية فيه. ولا بد من أن يلزم القادة أنفسهم بالهدف الأساسي من وراء وضع السياسات الملموسة والتأكيد بالكلمة والفعل أنّ الحزب ملتزم بعملية رسم السياسات. يجدر بقائد الحزب أن يوثّق التزام الحزب بالعملية في أمر توجيهي يفوّض جميع من في داخل الحزب أن يتعاونوا ويشاركوا في العملية.

وفيما يحمل الالتزام الواضح والقوي بالعملية من جانب قائد الحزب والقيادة بكاملها أهميةً خاصةً، يبقى دور القائد متمثلاً في توفير التوجيه الفعال والإشراف على كامل العملية. يحتاج القائد أن يقود وأن يكون مصدراً للإلهام وأن يحثّ المشاركين في العملية. وفي الوقت نفسه، يتعيّن على القائد أن يصغي، وأن يتراجع خطوةً إلى الوراء ومن ثم يفوّض المهام. ويمكن للقائد أن يؤمن رؤيةً استراتيجيةً وإطاراً واضحاً للمكان الذي يريد الحزب الوصول إليه وكيفية الوصول إلى هذا المكان بالتحديد، الأمر الذي يساعد الفريق الموكل بالسياسات على تطوير العملية. يحتاج القائد أيضاً أن يعمل كعضو من أعضاء الفريق ويقيم تأثير الشبكة بفعالية مع الآخرين. وإنّ قائد الحزب يتمكن من خلال استخدام المديح والتقدير والاحتفال بالإنجازات أن يولّد الثقة ويمكّن الآخرين من استعمال مبادراتهم والقيام بعمل محدد (أنظر الملحق ٥ لأمثلة كثيرة حول كيفية قيام قادة الحزب بقيادة عملية صياغة السياسات).

دور الأعضاء والمناصرين

لا بد بطبيعة الحال من أن ينخرط أفراد الحزب العاديون في عملية تطوير السياسات. على أيّ حال، غالباً ما يكون الواقع مختلفاً. إذ يعمد كثير من الأحزاب الحديثة إلى حصر مشاركة القاعدة الشعبية في دور استشاري ليس إلاّ، وذلك لأنّ المواطنين العاديين، كما يُعتقد، يملكون قدرةً محدودةً على فهم تعقيدات الحكم أو على امتلاك المعلومات والمعارف اللازمة لصنع السياسات الفاعلة. غير أنه على قادة الحزب أن يفهموا واقع أنّ المناصرين والأفراد من القاعدة الشعبية يتمكنون وغالباً ما ينجحون في تأدية دور مفيد في

تحديد القضايا الشائكة وترتيبها في سلّم الأولويات إن عملت قيادة الحزب على إشراكهم على نحوٍ فعال (أنظر الملحق ٦ لمثالٍ مستقىً من الحزب الديمقراطي الجديد في كندا).

من هنا، يتضح أن على قادة الحزب أن ينظروا إلى تدخل القواعد الشعبية كفرصة للتثقيف والحصول على التزام الناس فضلاً عن المساهمات العامة. يحتاج أعضاء الحزب والمناصرون أيضاً أن يشعروا بملكية السياسات فيمنحون الفرصة للإدلاء بما لديهم. من هنا، تتم دعوة الأعضاء لحضور المنتديات المحلية للتناقش في الأفكار الخاصة بالسياسات طوال العام في مكان غير رسمي وودّي. وإن نقاش السياسات المحلية بهذا الشكل يمكن أن يبعث بالأفكار والمقترحات إلى اللجان السياسية المنظمة على الصعيد المركزي والتي تقوم على أسس مواضيعية. وتعمل لجنة السياسات الوطنية على تعميم هذه الاقتراحات إلى الفروع المحلية الأخرى لرؤية ما إذا كان هناك من دعم لفكرة السياسات. وفي حال لم يتوافر ما يكفي من هذا الدعم، يمكن للجنة السياسات بطبيعة الحال أن تحيد بالتوصية الصادرة عن الفرع المحلي. ولكن إذا تم قبول الفكرة من الفرع المحلي، سيشعر الأعضاء في ذلك الفرع أنهم قالوا ما لديهم وساهموا في الإعلان التالي للحزب. وإن مساهمة ذات معنى كهذه ستقوم بالكثير لتمتين التزام العضو بالحزب.

دور الكتلة الحزبية وأعضاء البرلمان

في العالم المثالي، يعمل الحزب السياسي على تحديد سياسات الحزب حول أي مسألة خاصة أو مشروع قانون. ولكن معلوم أنه في السياسة كما في الحياة، تتغير الأمور سريعاً. فالمشاكل الجديدة تطرأ يومياً وهي تتطلب من الحزب اتخاذ موقف من دون مشاورات كاملة ومفتوحة مع أعضاء الحزب وفي الأنظمة البرلمانية غالباً ما يقصد الإعلام المؤتمر الحزبي لتعليقات حول مسائل الساعة. كيف يمكن للحزب أن يعتمد موقفاً في ظلّ الغياب الصريح لهذا الموقف؟

فيما تمثل الكتلة الحزبية برنامج العمل السياسي أو المبادئ الخاصة بأحد الأحزاب السياسية في البرلمان من خلال النقاشات في المسائل كما من خلال العملية التشريعية في اللجنة والجلسة العامة فإنّ قيم الحزب هي التي توجّه الكتلة الحزبية. ويمكن للمؤتمر الحزبي أن يستجيب بفعالية فقط في حال تمتع الحزب السياسي بمبادئ وسياسات واضحة. من هنا، تبدأ الشراكة ما بين المؤتمر الحزبي والحزب مع تحديد الحزب لأعضاء البرلمان – والحزب والجمهور على نطاقٍ واسعٍ – القيم ذات الأهمية بالنسبة إلى أعضاء الحزب.

وسواء أكان الحزب السياسي راغباً في أن تشكل الكتلة الحزبية جزءاً من عملية تحديد سياسات الحزب أم لا، لا بد من أن ينخرط فيها. ومع بروز المشاكل، سيطلب إلى الكتلة الحزبية، وبصفتها الصوت العام للحزب– أن تبدي تعليقاتها. وفي حين يكون لدى الحزب سياساته أصلاً حول موضوع معين، يتمثل دور الكتلة الحزبية في توضيح موقف الحزب. ولكن إن لم تكن لدى الحزب أي سياسات رسمية، يكون على الكتلة الحزبية أن تنمّي موقفاً بسرعة استناداً إلى القيم المعبّر عنها في عملية رسم السياسات.

ونسجاً على المنوال نفسه، فإنّ الكتلة الحزبية، وبصفتها الوجه العام للحزب السياسي، ستقيم الاتصالات مع الناخبين على أساسٍ دوري من خلال أعضاء البرلمان. ومن المعلوم أنّ أعضاء البرلمان، وهم الممثلون عن الشعب، يأخذون على عاتقهم مسؤولية المحافظة على الاتصال الدوري مع مجموعة ناخبيهم. وفي خلال العملية، يبقى أعضاء البرلمان منسجمين مع مخاوف الناخبين ويتصرفون على أنهم قادة ومدافعون في البرلمان، في الساحة العامة، وفي دائرة صنع السياسات حول المسائل التي تهم الناخبين (أنظر المربع أدناه لمثالٍ عن الموضوع مستقى من إيرلندا).

وفيما يقوم الحزب بتطوير السياسات، تمثل آراء الكتلة الحزبية صوتاً هاماً تطلقه القواعد الشعبية. كما وجد أعضاء البرلمان أنه بوسعهم استخدام عملية رسم السياسات لبناء قاعدة الدعم ما بين جمهور الناخبين – مثلاً من خلال قيادة المنتديات المحلية التي تؤدي إلى وضع السياسات على المستوى الوطني.

التلوث الضوضائي في إيرلندا: لا يمكن للقاطنين في مناطق ككابويل وسليف ميش وتورنرز كروس في كورك أن يستمتعوا بجلساتٍ هادئةٍ في الحدائق الخلفية لمنازلهم بسبب التلوث الضوضائي الذي يكاد يسبّب الطرش والصادر عن الطرق السريعة والشوارع المحيطة... في دائرتي الانتخابية في جنوب وسط كورك حيث شيّدت الطرق السريعة منذ حوالى عشر سنوات مضت، فإنّ كثيرًا من المعايير البيئية والمتطلبات اللازمة للطرق السريعة التي كان من المفترض أن تعتمد منذ البداية لم توضَع يومًا... وقد تحدث وزير البيئة والتراث والحكم المحلي النائب ديك روش عن الحاجة إلى معالجة مشكلة الضوضاء البيئية. وجدير بالذكر أنّ سلطات التخطيط قيد إنشاء عقارات سكنية ضخمة. وتقول هيئة الطرق الوطنية NRA أنها تستطيع القيام بكل ما تتمناه. وعندما يسأل أحد الوزراء عما تفعله هيئة الطرق الوطنية فهو يجيب أنّ الهيئة لا ترتبط بتعليمات الوزير... ما كنت أودّ رؤيته في القانون هو أمر يمكن أن يجمع شكلاً من التفكير المتضامن وبشكل خاص أن يكون للأمر وجه تخطيطي بسبب الأخطاء التي شهدتها في جنوب وسط كورك وغيرها من المناطق التي لا تقاس فيها التنمية بالتوازي مع تطوير الطرق ولكنها تتصادم أحياناً على نحوٍ طارئ. ولكن، لسوء الحظ، لا ينص القانون على هذا الأمر.

– – النائب سياران لينش، المتحدث الرسمي حول الإسكان والحكومة المحلية، حزب العمل الإيرلندي

دور المجتمع المدني

إنّ الانخراط مع المنظمات الخارجية، كمجموعات المجتمع المحلي، والممثلين من ذوي الخبرة، والجمعيات الخيرية من شأنه أن يوسع نطاق النقاش الحزبي ويضمن مساهمة آراء هذه المجموعات في عملية رسم السياسات. وجدير بالذكر أنّ الأعضاء وغير الأعضاء يملكون الأفكار الجيّدة والخبرة، وبهدف ضمان عملية رسم سياسات كاملة ومتينة، لا يجدر بالحزب أن يستبعد غير الأعضاء الذين قد يكونون قادرين على التقدم بالمساهمات القيّمة في النقاش.

في ظلّ الجهود المبذولة في إطار التشاور مع المجتمع المدني، يجدر بالحزب أن يعوّل ليس فقط على تلك الجماعات المتآلفة مع الحزب بل أيضاً على أولئك الذين يتعارضون مع الحزب ولا ينتسبون إليه ولكنهم يملكون الخبرة حول الموضوع. ومن شأن حوار شامل كهذا أن يوفّر للحزب الخبرة والمعلومات حول المنظمات المتآلفة و– الأهم من ذلك بعد – مع حجج انتقادات الحزب حول الموضوع. وإن النطاق الواسع لهذا الحوار من شأنه أن يطعّم السياسات الناجمة بالشرعية.

إن المثال الوارد أدناه يبيّن كيف أن النقابات تساهم في عملية صنع السياسات في حزب العمل الإيرلندي. فقد اقترحت نقابة الخدمات والنقابة الصناعية، المهنية والتقنية الإيرلندية SIPTU التحرك التالي في مؤتمر حزب العمل الإيرلندي الذي تم قبوله في مؤتمر الحزب وشكل جزءاً من برنامج الحزب.

اقتراح نقابة العمال كما تمت الموافقة عليه في مؤتمر حزب العمل الإيرلندي

إنّ المؤتمر، واعترافاً منه بقدرة اقتصادنا الغنيّ على الحفاظ على مجموعة من العناصر اللازمة لتحقيق مجتمع مدني سليم وزاهر، ومما يقصد به:

(أ) الوصول إلى جودة عالية من الرعاية الصحية على أساس الحاجات الطبية أكثر منه القدرة على الدفع؛
(ب) اعتراف من الدولة ودعم للدور الهام والحاسم الذي تؤديه منظمة "كاريرز" من خلال مؤسسات الرعاية الممولة من القطاع العام والأنظمة الضريبية؛
(ت) تأمين التعليم العام ونظام تدريب وتطوير المهارات الذي يتوافق وأعلى المعايير الدولية؛
(ث) الحق في السكن في بيئة ذات نوعية جيدة لكلّ مواطن؛
(ج) نظام عدالة وضبط أمن مناسب في المجتمع المحلي (يترافق مع مقاربة فاعلة ورحيمة لإعادة الإصلاح تتناول الضحايا والمعتدين)؛
(ح) نظام نقل عام من مستوى عالمي؛
(خ) مدوّنة قانونية ونظام تطبيق يحترم حقوق الناس في العمل (بما في ذلك الحق في التنظيم والتمثيل في النقابات العمالية)؛

عقد العزم على أنّ تنفيذها يجب ألاّ يؤجّل إلى ما بعد الانتخابات العامة التالية.

من هنا، توصل المؤتمر إلى أنه، وبهدف تحقيق هذه الأهداف، سيعمل هذا الحزب بجهدٍ ويشنّ الحملات من دون كللٍ أو ملل بصورة مستقلة وبالمشاركة مع الآخرين كمجموعات المجتمع المحلي والمنظمات التطوعية والمنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية والأحزاب السياسية والأفراد الملتزمين بمبادئ التضامن الاجتماعي داخل البرلمان الإيرلندي ومن خلال عملية الشراكة الاجتماعية.

– – *النقابة الإيرلندية للخدمات والشؤون الصناعية والمهنية وتلتقنية وتمثل أكثر من ٢٠٠،٠٠٠ عامل إيرلندي*

٧. النماذج الخاصة بصياغة السياسات

Models For Policy Development

تتطلب عملية تطوير دور فاعل وهام يضطلع به أعضاء الحزب والقادة والمحافظة على هذا الدور في حقل تطوير السياسات أكثر من مجرد التزام صريح ومبادئ عامة. فمن الضروري أن تُغلّف العملية بطابع مؤسساتي ضمن الحزب السياسي، ولا بد أيضاً من أن تضمّن في القيم والممارسات والإجراءات التي يعتمدها الحزب. كما يجدر بالحزب أن يعتمد إجراءات تشكّل جزءاً من النشاطات المستمرة.

تحتاج البنى والعمليات التنظيمية لأن تعدّ وتشكّل جزءاً من الإجراءات التي تتم الموافقة عليها وذلك لضمان انخراط العملية في الحزب وتحوّلها إلى خصائص مؤسساتية للحزب. ومن المعلوم أنه ما من نموذج تنظيمي واحد يعتمد ولكن لا بد من أن تعيّن الأحزاب **مدراء للسياسات** يتولون الإشراف على العملية بكاملها وإدارتها.

لا بدّ على المدير المعني بشؤون السياسات أن يتمتع بثقة قيادة الحزب ليتسم بالفعالية. إضافةً إلى ذلك، لا بد من أن تتوافر في مدراء السياسات المواصفات التالية:

- ◇ الجهوزية للإصغاء والتعلم بسرعة وتوصيل المعلومات
- ◇ مقاربة موجهة نحو الخدمات بدلاً من مقاربة من موقع قوة
- ◇ تركيز إيجابي
- ◇ إيمان بالناس
- ◇ اهتمام بالمواضيع التي تندرج بجانب السياسة وتطوير السياسات
- ◇ حس بالمغامرة
- ◇ عدم القدرة على إحداث التغيير وإقناع الناس بإمكانية نجاح تلك السياسات
- ◇ اهتمام برفاههم ورفاه غيرهم

أوردنا أدناه أمثلةً كثيرةً حول كيفية قيام الأحزاب السياسية في بلدان كثيرة بتنظيم عملية رسم السياسات. وسيستوقفك واقع أنّ العملية التي يتبعها كلّ حزب سواء أكان من اليسار أو اليمين هي عملية متشابهة.

كندا: يقوم الحزب الديمقراطي الجديد وهو تابع للجهة الديمقراطية الاجتماعية بتطوير سياسات الحزب على مستويات عديدة. وتتم مناقشتها وتعديلها واعتمادها في مؤتمرات السياسات التي تعقد مرةً واحدةً كلّ سنتين. وتتولى اللجان المعنية بالسياسات بالاشتراك مع فرع الأبحاث الخاص بالحزب والناشطين فيه تنمية الأفكار الخاصة بالسياسات والأوراق الخاصة بالحزب توزع وتناقش بين مؤتمر وآخر. وقبل انعقاد المؤتمرات، تشجّع الفروع المحلية على عقد اللقاءات لصياغة الأحكام الخاصة بالسياسات لترفع إلى المؤتمر وتناقش خلاله. وفي المؤتمر، يحضر الأعضاء ورش العمل الخاصة بالسياسات حيث تنمّق القرارات المتخذة. في نهاية الأمر، تصل القرارات إلى أرض المؤتمر للنقاش والتعديل وتعتمد أو تهمل بالتصويت على أرض المؤتمر.

كرواتيا: في العام ٢٠٠٤، قام الحزب الديمقراطي الاجتماعي، في كرواتيا، وبعد أن مُني بخسارةٍ في الانتخابات البرلمانية وتحول إلى المعارضة، بإطلاق عملية جديدة لتطوير السياسات والنقاشات. وخلال السنوات الثلاث الأولى من هذه العملية تم إشراك مجالس الحزب على المستويين الوطني والمحلي، والمؤتمر الحزبي والأكاديمية السياسية "المجتمع الجديد" وخلال العام الأخير، استطاع الحزب الوصول إلى أعضاء الحزب من خلال مشروعه "فز في العام ٢٠٠٧" (راجع دراسة الحالة الإفرادية في الصفحة التالية لمزيد من التفاصيل).

وجدت الهيئات الحزبية والأعضاء في الحزب الديمقراطي الاجتماعي في كرواتيا نفسها أكثر فعاليةً في تواصلها مع الإعلام وبشكلٍ مباشر مع الناخبين. وقد نجح الحزب بالكامل في تغيير التاريخ السياسي في كرواتيا عن طريق فرض النقاش حول قضايا السياسات والحلول للمرة الأولى وإكراه الخصوم على الاستجابة بحسب شروطهم الخاصة. نتيجةً لذلك، حقق الحزب الديمقراطي الاجتماعي أفضل النتائج في تاريخه – منتقلاً من ٣٤ إلى ٥٦ وكالة. وقد أظهرت التحاليل الداخلية ما بعد الانتخابات أن أفضل أجزاء الحملة التي ينبغي استمرارها – إضافةً إلى الوسائل الجديدة لتحديد الناخبين والاتصال بهم مباشرةً – هي عمل المجالس ولجنة تنسيق البرامج الذي لا بد من أن يخضع للطابع المؤسساتي عما قريب من خلال التعديلات على أنظمة الحزب. في غضون فترة السنوات الأربع، تعلّم الحزب الديمقراطي الاجتماعي في كرواتيا أن مناقشة السياسات أمر مهم بقدر أهمية وثائق السياسات نفسها.

إستونيا: في انتخابات العام ٢٠٠٧، فاز حزب الإصلاح الإستوني بـ٣١ مقعداً من أصل ١٠١، الأمر الذي ضاعف من التفويض بحوالى الثلثين. تبدأ عملية رسم السياسات مباشرةً بعد الانتخابات الأخيرة. تبدأ العملية بنقاشات تنظيمية حول قضايا حالية راهنة مع المواطنين والمنظمات ذات المصالح المختلفة والفروع المحلية.

تدخل هذه النقاشات في فرق العمل التي تتشكل حول سياسات حزبية مختلفة كالتربية والصحة والسياسة الخارجية ومعلوم أنّ هذه الفرق تجتمع مرةً في الشهر لمدة ساعتين أو ثلاث. وفي حين يكون الوزراء والنواب أعضاء في فرق العمل هذه إلا أنهم لا يترأسونها وذلك لأنّ الحزب يريد إتاحة الفرص لغيرهم من الأعضاء. وإضافةً إلى هذه النقاشات الدورية الحيوية، يملك الحزب أيضاً عدداً من البرامج الإلكترونية (من منتدياتٍ ولوائح إلكترونية بالعناوين البريدية عبر برنامج ليستسيرف لأعضاء الحزب، إلخ.) يستخدمها الشباب بشكلٍ خاص. ثم تعمد مجموعة نهائية إلى استنتاج المقترحات النهائية لكل مسألة مواضيعية توضع اللمسات النهائية عليها قبل الانتخابات.

ويعدّ حزب الإصلاح الإستوني قوياً جداً في ما يتعلق بالمسائل المالية والاقتصادية. نتيجة عملية رسم السياسات، وسّع حزب الإصلاح الإستوني مؤخراً جدول أعماله ليتضمن رعاية الطفل ذلك أنّ أحد الأهداف الرئيسية يتمثل في تحقيق نمو سكّاني إيجابي في إستونيا من خلال زيادة في معدّل الولادات، وامتداد لمتوسّط العمر المتوقع وتحسين المعايير المعيشية. وفقاً لوكالة إحصاءات إستونيا الحكومية، ولد ما يقارب الـ ١٤٠٠٠ طفل في إستونيا في العام ٢٠٠٤ أي بمعدل زيادة ألف طفل أكثر من العام السابق. في العام ٢٠٠٤، كانت نسبة النساء العاملات تعادل ٦٦٪. أما زيادة معدل الولادات فترتبط بالقانون المتعلق بالمساعدات للأبوين الذي يمنح النساء اللواتي يمثل راتبهنّ جزءاً مهماً من الراتب الكامل للأسرة فرصةً للمكوث في المنزل – جزء من التشريع مع جذوره في عملية رسم السياسات الخاصة بالحزب.

دراسة حالة إفرادية: دور هيئات الحزب في عملية تطوير السياسات ومناقشتها

مجالس الحزب: على المستوى الوطني، يملك الحزب الديمقراطي الاجتماعي في كرواتيا عشرة مجالس مواضيعية تهتمّ بمواضيع متنوعة نذكر منها الاقتصاد والتنمية المستدامة والدفاع والزراعة وصيد الأسماك. إضافةً إلى ذلك، يقيم الحزب الديمقراطي الاجتماعي منتديات حول البيئة وشؤون المرأة والمتقاعدين والشباب والطلاب ولديه أيضاً منظمات مدينية، بلدية وإقليمية مع مجالسها المواضيعية الخاصة عند كل المستويات. بدءاً من العام ٢٠٠٤، كانت مجالس الحزب الديمقراطي الاجتماعي تتولى القيام بمهمتين: ١– إعداد مقترحات السياسات للمناقشات العامة، و٢– إشراك الخبراء غير المنتمين إلى الحزب في المناقشات الخاصة بالسياسات. وقد جمعت المجالس المعلومات حول شجون الناس والحلول البديلة كما قام بدعوة الخبراء غير المنتمين إلى الحزب ليتناقشوا في الحلول البديلة. وقد عقدت المجالس المحلية المشاورات بشكلٍ دوري مع المجالس الوطنية ونظّمت نقاشات عامة وساهمت إلى حدّ بعيد في صياغة سياسات الحزب الديمقراطي الاجتماعي للانتخابات المحلية في العام ٢٠٠٥.

الكتلة الحزبية: عمل كل نائب عن الحزب الديمقراطي الاجتماعي بتطوير الخبرات في مجالٍ محدد من السياسات العامة وهو يدافع عن مواقف الحزب الديمقراطي الاجتماعي في اللجان والنقاشات العمومية والخطابات العامة. وقد شارك أعضاء البرلمان بنشاط في عمل المجالس وغالباً ما تشاوروا مع أعضاء المجلس حول نقاط محددة مدرجة على جدول أعمال البرلمان وذلك في وقت مسبق من جلسات النقاش العمومية. وإنّ الأعضاء البرلمانيين للمجالس والمنتديات تحدثوا في أكثر من مناسبة في المناقشات العامة المنظمة على المستوى المحلي وأجابوا على أسئلة الأعضاء والمناصرين وساهموا بشكلٍ دوري في النشرات الإخبارية المختلفة للحزب (أنظر الموقع الإلكتروني www.sdp.hr)

الأكاديمية السياسية: نظّمت الأكاديمية السياسية "المجتمع الجديد" (أنظر الموقع الإلكتروني www.novodrustvo.net) جلسات نقاش حول السياسات العامة الأكثر صلةً بالموضوع مع المتدربين، وأعضاء المجالس الرفيعي المستوى والمؤتمر الحزبي والممثلين عن المجتمع الأكاديمي وغير ذلك من الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية الأوروبية. وغالباً ما أدّت جلسات النقاش من هذا النوع إلى صياغة المبادئ الأساسية الخاصة بجدول أعمال الحزب الديمقراطي الاجتماعي. كما نشرت الأكاديمية أيضاً ترجمات لتحليل السياسات العامة الديمقراطية الاجتماعية، والتي وزّعت على أعضاء المجالس والمجتمع الأكاديمي للتشجيع على تحليل السياسات المرسومة محلياً. ومن خلال النقاشات العامة، شارك كثير من الخبراء غير المنتمين إلى الأحزاب في التحضير لمؤتمر الحزب السنوي المرتكز على معالجة القضايا العالقة والذي تتم فيه مناقشة السياسات العامة الأكثر أهمية.

برنامج "فز في العام ٢٠٠٧": أطلق برنامج "الفوز في العام ٢٠٠٧" في بداية العام لتحقيق الأهداف التالية:

- إعلام القاعدة الشعبية بالمبادئ الأساسية للبرنامج الانتخابي للحزب الديمقراطي الاجتماعي؛
- إشراك الأعضاء في عملية تحسين البرنامج؛
- تلقين الأعضاء المهارات التي يحتاجونها لإيصال البرنامج إلى الناخبين وترويجه.

وقد بذل برنامج "فز في العام ٢٠٠٧" جهوداً رمت إلى تحديد الناخبين المحتمل أن يصوّتوا للحزب الديمقراطي الاجتماعي عن طريق الاتصال مباشرةً بالناخبين. كما استخدم الحزب الديمقراطي الاجتماعي الاتصالات الهاتفية فعثر على قرابة الخمسة آلاف عضو مهتمين بالمشاركة الناشطة في الحملة. أما الجزء من برنامج "فز في العام ٢٠٠٧" المتعلق بتثقيف الأعضاء فيمتدّ على مرحلتين: ١– تدريب المدرّبين، و٢– تدريب الناشطين في الحزب. مع تقديم صانعي السياسات الأوائل لمسودات سياسات الحزب الديمقراطي الاجتماعي، تم تدريب قادة كل من لوائح الانتخابات العشر وفرق الدعم التابعة لهم والمؤلفة من خمسة أعضاء على السياسات والتواصل. بعد ذلك، نقل المدربون، وبدعمٍ من أعضاء المجالس والمؤتمر الحزبي، معارفهم ومهاراتهم إلى أكثر من ٢٥٠٠ ناشط من مختلف أرجاء البلاد ووزعوا الأدلة فضلاً عن مسودة عن البرنامج السياسي للحزب. وقد أرسلت الأسئلة والمقترحات الصادرة عن أعضاء الحزب حول سياسات الحزب الديمقراطي الاجتماعي التي طرأت خلال هذه التدريبات إلى لجنة التنسيق الخاصة بالبرنامج.

لجنة التنسيق الخاصة بالبرنامج: قامت لجنة التنسيق الخاصة بالبرنامج بإنتاج النسخ النهائية لوثائق السياسات والمناسبات المنظمة حيث عمد الحزب الديمقراطي الاجتماعي إلى عرض سياسات أساسية والترويج لها. كما قام بإرسال الرسائل المرفقة بالمعلومات الأساسية عن السياسات إلى الناخبين المحددين ووزع وثائق السياسات إلى جميع الأعضاء من خلال النشرة الإخبارية الخاصة بالحزب وعرضت الوثائق على الموقع الإلكتروني الخاص بالحزب الديمقراطي الاجتماعي وأوجدت احتمال طرح الأسئلة وإرسال المقترحات. وقبل شهرين على الانتخابات، تم تقليص البرنامج إلى خمسة مجالات عمل على سلّم الأولويات فعرضت على الإعلام وخلال الاجتماعات مع الأعضاء والمناصرين. وتم توزيع ملايين النسخ عن ملخصات السياسات من خلال أنواع مختلفة من المواد المطبوعة للحملة (كتيبات للنشر، صحف، إلخ.) في التجمّعات الحزبية وعن طريق الاتصال المباشر بالناخبين.

فرنسا: أطلق حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية عملية لصياغة السياسات وذلك قبل فترة كبيرة من الانتخابات الرئاسية في نيسان (أبريل) من العام ٢٠٠٧ والانتخابات البرلمانية في حزيران (يونيو) من العام ٢٠٠٧ التي أوصلت مرشّح الحزب نيكولا ساركوزي إلى الرئاسة فحققت للحزب الأكثرية البرلمانية. أما الجهد المبذول فاندرج تحت عنوان **لنبنِ فرنسا المستقبل: برنامج واحد، فريق واحد** ويمكنكم الاطلاع على كامل التفاصيل في الملحق ٤، القسم ج.

بدأت رحلة الألف ميل بتشكيل لجان السياسات المؤلفة من ١٥٠ مشرّعاً. وقد ترجمت أولى أعمالهم بثمانية عشر مؤتمراً حول مواضيع كالاقتصاد والبيئة والتربية والهجرة والعدالة والإسكان والتنمية الريفية والخدمات العامة والرياضة. في هذه المؤتمرات، تبادل المشرّعون أطراف الحديث وتشارك الخبراء المتوافدون من أقطار وخلفيات كثيرة (الخبراء في الخدمة المدنية، والأساتذة الجامعيون والقادة في الأعمال والنقابات) الآراء والأفكار. وقد تمت صياغة ١٨ تقريراً مواضيعياً يتراوح طولها ما بين ٤٠ و٩٠ صفحة ونشرت على الموقع الإلكتروني الخاص بحزب الاتحاد من أجل حركة شعبية وطرحت على طاولة النقاشات التي جرت اعتباراً من شهر آذار (مارس) من العام ٢٠٠٥ وحتى شهر تشرين الأول (أكتوبر) من العام ٢٠٠٦ وأذيع الكثير من بينها مباشرةً عبر الإنترنت.

وقد وزعت المسوح الدورية على الأعضاء من خلال مجلة الحزب وأرسلت نسخة خاصة منها إلى ٢٨٥ ألف عضو وقد جاء فيها مسح وطني يمنح الأعضاء الفرصة للاختيار ما بين ٢٨٠ من أكثر المقترحات أهمية الصادرة عن المؤتمرات، المقترحات الأكثر أهمية التي اعتقدوا أن على حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية اتباعها. وبوسع الأعضاء أيضاً التصويت عبر الوسائل الإلكترونية.

وقد تلقى مجلس الإدارة الرئيسي لحزب الاتحاد من أجل حركة شعبية (ويطلق عليه اسم المجلس الوطني) النسخ الأخيرة للسياسات في اجتماع المجلس الوطني. وقد تولت اللجنة المعنية بالبرنامج – والتي يترأسها رئيس الوزراء المستقبلي – جمع السياسات في برنامج واحد يكون بإمكان أعضاء المجلس الوطني إجراء التعديلات عند انعقاد الاجتماع. ومن ثم، طرح البرنامج النهائي الذي وافقت عليه مكاتب المجلس الوطني في فترة تمتد على أسبوع واحد.

بريطانيا العظمى:[٢] في حزب العمل البريطاني، تبدأ دورة تطوير السياسات ويطلق عليها اسم **الشراكة في السلطة**، ضمن اللجان المعنية بالسياسات تحمل خطط أعمال سنوية تبحث في قضايا تنشأ عن تنفيذ بيان الحزب الانتخابي الرسمي فضلاً عن تحديد قضايا مواضيعية محددة للتشاور على نطاق أوسع. ويحق لجميع أصحاب المصالح في الحزب أن يحصلوا على خطط الأعمال، الأمر الذي يوفر التركيز اللازم للانخراط بالقضايا الخاصة بالسياسات.

٢ المقاطع التالية مستخرجة من *صياغة السياسات*، الشراكة في السلطة، حزب العمل البريطاني، راجع الملحق ٣ لتفسير مفصل لعملية تطوير السياسات الخاصة بحزب العمل البريطاني.

إنّ عملية تطوير السياسات على المدى المتوسّط الأجل تتم من خلال إعداد الوثائق الخاصة بمشاورات السياسات بما في ذلك وثيقة واحدة ترصد التحديات العظيمة التي يواجهها الحزب في سياق صياغته للسياسات. وانطلاقاً من تلك الوثيقة، تؤدّي المناقشات الأولى إلى تعريف عدد من الخيارات الخاصة بالسياسات في مجال محدد أو عند اللزوم، حول مواضيع شاملة. في كانون الثاني (يناير) من العام ٢٠٠٨، شكّل حزب العمل البريطاني اللجان المستمرة التالية المعنية بالسياسات والتي وصلت إلى العام الثاني من النقاشات:

- بريطانيا في العالم
- إقامة مجتمعات مستديمة
- الجريمة، العدالة، المواطنية والمساواة
- التعليم والمهارات
- الصحة
- الازدهار والعمل

تعمل **لجنة السياسات المعنية بالازدهار والعمل** على صب اهتمامات سياسات حزب العمل والفكر السائد فيه ناحية الاقتصاد والرفاه. وهي تبحث في القضايا الراهنة المندرجة من إصلاح المعاشات التقاعدية إلى حقوق العمل وكيفية تولي بريطانيا التنافس في اقتصاد يخضع للعولمة أكثر فأكثر.

وتستمدّ اللجنة الإثبات والنصح من مجموعة واسعة من أصحاب المصالح والمنظمات المنتسبة وذلك لتشكيل السياسات التي تبني اقتصاداً أكثر صلابةً ومجتمعاً أكثر عدالة.

تؤدي اللجنة المعنية بالسياسات دورين أساسيين. تشترك اللجنة كجزء من عملية تطوير السياسات في الأعمال مع أحزاب العمل المحلية والمنتسبين إلى حزب العمل والمجتمعات المحلية في تحقيق التشاور وإعداد الوثائق الخاصة بالسياسات. أما الدور الأساسي الثاني فيتمثل في مناقشة القضايا الحالية والمساهمات من الناس وأعمال الحكومة وتوفير المعلومات المرتجعة لأعضاء الحزب والمنتسبين إليه.

أنظر الموقع الإلكتروني
http://www.labour.org.uk/prosperity_and_work_policy_commission

توزع مسودات الوثائق للعام ٢٠٠٨ بصورة أوسع انتشاراً ويبحث فيها في سلسلة من منتديات السياسات الوطنية حيث يحق لكل وحدة حزبية أن تقدّم التعديلات وذلك لتمكين أصحاب المصالح في الحزب بما في ذلك الفروع المحلية من أن تدلي برأيها بخصوص مرحلة الصياغة النهائية لهذه الوثائق. وبعد إدخال هذه التعديلات في مسودة اللجنة المعنية بالسياسات، ترسل إلى اللجنة المشتركة للسياسات للمراجعات النهائية ومن بعدها، تنشر على الموقع الإلكتروني وتوزع على المكاتب الإقليمية والفروع المحلية والمنظمات المنتسبة والمنظمات الخارجية والمجموعات المهنية.

الخصائص المشتركة لعمليةٍ ناجحة لرسم السياسات

- تحديد عملية رسم السياسات في الدستور الخاص بالحزب
- التزام واضح من قبل قيادة الحزب لدعم العملية واحترامها
- إدارة شاملة للعملية من قبل شاغلي المناصب العليا في الحزب الذين يتولون الإشراف ويقدمون المساهمات عند الصياغة النهائية لسياسات محددة
- انخراط الناشطين من القاعدة الشعبية في العملية
- عقد المشاورات مع المصالح والمنظمات التي تكون متآلفةً عادةً مع رؤيا الحزب وأهدافه
- إقامة صلة ما بين السياسات المطوّرة واستراتيجية التواصل الخاصة بالحزب
- التزام ذو معنى لاعتماد سياسات الحزب في الحكومة

٨. المنتجات الفرعية لعملية تطوير الحزب

By-Products of the Party Development Process

تعزيز الديمقراطية والتواصل ما بين الأحزاب

لا تسير الديمقراطية إلا جنباً إلى جنب مع أحزاب سياسية ذات نفوذ قوي وحضور مستدام تتمتع بالقدرة على تمثيل المواطنين وتوفير خيارات واسعة في مجال السياسات تبيّن قدرة هذه الأحزاب على أن تدير دفة الحكم لمصلحة الشعب. وفي ظلّ اتساع الهوة ما بين المواطنين وزعمائهم المنتخبين في دولٍ عديدة، ومع تراجع نسبة النشاط السياسي يقابله ازدياد في إمكانيات القوى المناهضة للديمقراطية، تجد الديمقراطيات ذات الطابع التمثيلي نفسها خاضعةً باستمرار للتحديات.

تؤدي الأحزاب السياسية دوراً رائداً في الديمقراطيات ذات الطابع التمثيلي. ويمكن للأحزاب أن تتلفظ بالأهداف الجماعية وتنمي القيادة السياسية وتعمل على تطوير البدائل السياسية وتوطيدها وتقدّم البدائل الانتخابية المتماسكة للناخبين. كما تضمن الأحزاب السياسية توافر الخيارات الانتخابية الهامة للناخبين وتحرص على أن تترجم الخيارات التي تسجّل عند الانتخابات إلى قرارات ملموسة في الميدان العام.

تتمثل إحدى الوسائل **لتوسيع نطاق الشمولية** في إجراءات الحزب في إتاحة المجال للأعضاء أن يشاركوا في عملية تحديد المواقف السياسية.

ولتتمكن الأحزاب من أداء دورها هذا على أكمل وجه، لا بد لها من أن تفسح المجالات للمواطنين الأفراد، وتحديداً من خلال البنى والعمليات الخاصة بصنع القرارات، للتأثير على الخيارات التي تقترح الأحزاب تقديمها للناخبين. ومن شأن العمليات الشاملة أن تعطي قوة الدفع لمشروعية البدائل التي تعدّها. وبهذه الطريقة، **يمكن لمؤسسات الحزب أن تتولى وظائف تثقيفية مفيدة وفي الوقت نفسه تمكّن شريحة أكبر من المجتمع وتعطي العملية الديمقراطية معنى.**

لا يفقه الحزب عادةً لإخفاقه في إشراك أعضاء الحزب بطريقةٍ تحفزّهم حتى موعد الانتخابات عندما يخفق الحزب في جمع ما يكفي من الأصوات للفوز.

ومن الأحزاب من يحقق مزيداً من الشمولية فيقدّم للناخبين خيارات فضلى وذلك لأنه يكون على الأرجح أكثر قابلية للانفتاح على الأفكار الجديدة والعاملين الجدد لدى الحزب وأقل قدرةً على التركيز على حفظ أو تعزيز قوة مجموعة قليلة من قادة الحزب. مهما يكن، يبقى أن المشكّكين يحذّرون من أنّ المغالاة في إرساء الديمقراطية من شأنها أن تضعف من السلطة التي تتمتع بها القيادة الداخلية للحزب ويصعب بالتالي على ذاك الحزب أن يفي بوعوده الانتخابية. وللتحقق من هذا الأمر، فإنّ إقامة التوازن بين الشمولية والقيادة الفاعلة مهمة دقيقة. ورغم ذلك، **لا بد للزعماء من أن يتذكروا أنّ قدرتهم على الفوز بالسلطة السياسية مرهونة بكتلة من الأصوات تبدأ بنواة من الناشطين (أي أعضاء في الحزب) الذين يشعرون بمشاركتهم والتزامهم ورغبتهم في نشر روحية الحزب.**

تتمثل إحدى الوسائل المعتمدة لتقييم درجة الديمقراطية الداخلية في الحزب في سؤال حول الذي يساعد في تحديد محتوى الوعود الانتخابية الخاصة بالحزب. وقد يطلب إلى الأعضاء الأفراد في الأحزاب الأكثر شموليةً التصويت على مواقف سياسية خاصة. وغالباً

ما تختار الأحزاب الخيار الأقل شموليةً المتمثل في الطلب إلى مندوبي المؤتمر الحزبي المصادقة على مجموعة من الالتزامات أعدتها اللجنة المكلفة إعداد البرنامج. في الغالب، قد تكون عملية التشاور أكثر انفتاحاً من التصويت الفعلي. وبإمكان لجان السياسات الحزبية أن تبذل جهداً لتظهر أنها تصغي إلى وجهات النظر المختلفة من خلال عقد لقاءات تشاورية في أرجاء البلاد أو استقطاب التعليقات من خلال الإنترنت مثلاً. ونسجاً على المنوال نفسه، قد يصدف لزعماء الحزب أن يسمحوا بنشر وجهات النظر خلال النقاشات التي تتم خلال مؤتمرات الحزب – حتى ولو بدا صوت المؤتمر الفعلي منظماً لضمان مرور توصيات اللجنة الخاصة بالبرنامج. **وإنّ الهدف من هذه التشاورات المفتوحة يتمثل في إثبات أنّ الأعضاء في الحزب – كالممثلين المفترضين لمناصري الحزب الأكثر إخلاصاً – قد شاركوا في صياغة السياسات الخاصة بالحزب.**

تذكير: يتعين على الحزب استخدام عملية رسم السياسات لبناء الحزب وتثقيف الأعضاء.

ومع أنّ مؤتمرات الحزب تشكّل المسرح الأكثر شيوعاً للمصادقة الرسمية على المواقف السياسية للحزب، **تقيم الأحزاب بين الحين والآخر استفتاءات داخلية حول قضايا سياسية محددة.** ومن الحالات التي قد تحرّك التصويت على هذا النحو، ما يتمثل في أنّ القضية التي على المحك تقسم ما بين زعماء الحزب. وإنّ الإدلاء بالصوت يتيح لهم التعبير عن الاختلافات في ما بينهم وفي المقابل، يوافق زعماء الأحزاب المتكبدون بالخسارة أن يحترموا النتيجة ويشعروا بالرضى لأن الفرصة قد أتيحت لهم لتقديم الحجج الكامنة خلف مواقفهم. ويمكن لزعماء الحزب أيضاً أن يدعموا الأصوات الداخلية أملاً بتعزيز مواقفهم الخاصة حيال أعضاء آخرين من الحزب – على سبيل المثال عندما يخشى رئيس الوزراء خسارة مساندة الحزب التشريعي حول قضية معينة. هنا بطبيعة الحال يبقى على الدوام خطر ألا يوفّر الأعضاء الدعم الملتمس.

إن الديمقراطية في داخل الأحزاب مصطلح شامل يصف مجموعةً واسعةً من الوسائل لإشراك أعضاء الحزب في المداولات داخل الأحزاب وعملية صنع القرارات. على المستوى البراغماتي، يتقدم بعض المدافعين عن الديمقراطية داخل الأحزاب بما مفاده أن الأحزاب التي تستخدم إجراءات الديمقراطية داخلياً تنتقي على الأرجح زعماء أكثر صلابةً وجاذبيةً وذلك لرسم سياساتٍ تتمثل بقدرٍ أكبر من الاستجابة وبالتالي، تتمتع بفرصة أكبر للنجاح الانتخابي. وقد يقوم البعض أيضاً بالتوافق على مبدأ أن الأحزاب التي "تمارس ما تدعو إليه" بمعنى استخدام الإجراءات الديمقراطية على الصعيد الداخلي للمداولات واتخاذ القرارات وتعزيز الثقافة الديمقراطية بصورة عامة.

رسائل حزبية أفضل شأناً مستمدّة من عملية صياغة السياسات الحزبية

يبرهن الحزب للناس أنّ لديه رؤيا وخطة عمل عن طريق إعداد رسالة حزبية مقنعة. وتعتبر الرسالة الحزبية، بشكلها الأكثر بساطةً، بياناً حول السبب الذي يدعو الشخص إلى أن يصبح عضواً داخل الحزب (أو أن يصوّت يوم الانتخابات للائحة الحزب أو المرشحين عن هذا الحزب). في الإطار العام، الرسالة الحزبية عبارة عن شكلٍ مبسّط ومكثف من القيم والأولويات الخاصة بالبرنامج.

تذكير: تنتج الرسالة عن السياسة – وليس العكس

في حال كانت الرسالة الحزبية شيئاً على غرار "المزارعون يمهّدون الدرب أمام مستقبل بلادنا. وسيعمل حزبنا على مساعدتهم" كيف للناخب أن يصدّق تلك الرسالة الحزبية إن لم ترفق بخطة لمساعدة المزارعين؟ فالخطة التي تمنح الرسالة المصداقية هي السياسة. بتعبير آخر، تكون الرسالة هي "ماذا" في حين تكون السياسات هي "كيف".

ومع ذلك، يتوافر عدد لا يحصى من الرسائل المحتملة، نقدّم إليكم أدناه بعض الأمثلة:

- نحن نمثّل الحزب الذي يفيد [بلادنا] ولدينا خطة ترمي إلى القضاء على الجوع خلال السنوات الخمس المقبلة.
- يكافح حزبنا لإحقاق العدالة عن طريق إلغاء الفساد في الحكومة وإيقاف انتهاكات حقوق الإنسان.
- نحن نمثل حزب توفير الوظائف والنمو الاقتصادي.

إن اختبار الرسالة الجيّدة تتأتى عندما يتمكن منظّم الحزب من إعطاء إجابة مختصرة ومقنعة في سوق القرية عندما يطرح أحدهم السؤال التالي: "لماذا عليّ أن أساند حزبك؟" إن إجابة المنظّم على هذا السؤال هو الرسالة الحزبية.

الرسالة: نحن نمثل الحزب الذي يفيد البلاد ويقضي على الفقر خلال السنوات الخمس المقبلة.

السياسة: برنامج دعم خاص بالمزارعين والبرامج التوظيفية الهادفة في المناطق ذات المستويات العليا من الفقر.

الرسالة: يكافح حزبنا لإحقاق العدالة عن طريق إلغاء الفساد الحكومي وإيقاف انتهاكات حقوق الإنسان.

السياسة: التشريع الجديد للأخلاقيات وأمين مظالم وطني.

الرسالة: نحن نمثل حزب توفير الوظائف والنمو الاقتصادي.

السياسة: إعفاءات ضريبية للمشاريع الجديدة وتدريب تقني للعاملين.

عندما يعلن الحزب عن رسالته الأولى، لا بد من أن يكون جاهزاً لشرح *السياسات* التي يقترحها لإفادة البلاد أو القضاء على الفقر أو الكفاح لإحقاق العدالة وخلق فرص عمل أو مساعدة المزارعين. وتتمثل إحدى الأخطاء الأكثر شيوعاً في السياسة في إعداد رسالة ولكن لا تطوّر السياسات والأفكار العملية لدعم تلك الرسالة. فإذا أخبرت الناس أنك ستحلّ المشكلة ولكنك تكون غير قادر على إخبارهم كيف ستقوم بذلك، فهم على الأرجح لن يصدّقوك لا الآن ولا في المستقبل. فلا بد على سبيل المثال من اعتماد سياسة لخلق فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي كاستجابة عملية وواقعية في آن لحاجات الدولة المباشرة ووسيلة لرسم صورة أفضل للآفاق الطويلة الأمد لمزيد من الازدهار.

عند تقييم سياسة معينة، يكون على الحزب أن يسأل

- هل يمكن للحزب أن يبرهن أن سياسته واقعية، ويمكن احتمالها وتكون في الوقت نفسه ضرورية وعادلة وجيّدة بالنسبة إلى البلاد أو شرائح هامة منها؟
- هل يكون الحزب قادراً على أن يثبت جدارته وقدرته على تنفيذ السياسة؟

٩. الخاتمة: تطبيق عملية رسم السياسات

Conclusion: Implementing the Policy Process

> أودّ أن تعني الديمقراطية أكثر من ذلك بكثير. يجب أن يحق للناس بأن يقولوا ما لديهم، وأن يوصلوا رغباتهم أكثر من السابق وبانفتاح أكبر من السابق. فعوضاً عن وضع إشارة X سرية بكل بساطة عند التصويت إلى جانب اسم الشخص الذي تأمل أن يمثلك أريد من الناس أن يقفوا ويتكلموا بأنفسهم...كلّ يساهم بطريقة أو بأخرى – سواء أكنت هاوياً أم خبيراً، رأيك مهم.
>
> – – دايفيد كاميرون، قائد، حزب المحافظين في المملكة المتحدة في مناشدة لعموم الناس حتى يساعدوا في كتابة الإعلان التالي

يمكن أن تشكّل عملية التنفيذ أحد التحديات الكبيرة التي تواجه عملية رسم السياسات عند اعتمادها، لا سيما إن لم تشكّل جزءاً من الطريقة التقليدية لإنجاز الأمور. يجب أن يتحول التطبيق إلى هدف يسعى إليه المسؤولون في الحزب. وتندرج على القدر نفسه من الأهمية الالتزامات من جانب القادة والالتزامات القانونية **وقواعد وإجراءات واضحة** والتواصل الخاص بالعملية. ولكن، تدعو الحاجة غالباً إلى المزيد للفوز بقبول العملية وإدراجها في نشاطات الحزب المستمرة. من هنا قد **تدعو الحاجة إلى ورش عمل وجلسات تثقيفية.** وقد يقوم مثلاً أحد المنشّطين الخارجيين بالمساعدة على توفير التوجيه والدعم في المراحل الأولى للتطبيق. ومن المفيد أيضاً اختيار أحد أعضاء القيادة كمدافع عن العملية.

وغالباً ما يمثل إيجاد الوقت لإعداد سياسات فاعلة مشكلة. **فالأمر يستغرق وقتاً ليتمكن الحزب من تطوير السياسات بالكامل حول جميع القضايا الهامّة.** لا بد من تحديد الأولويات ولا يجب إلا معالجة القضايا التي تحتل سلّم الأولويات في المراحل الأولى. وحري بالقيادة أن تعترف أنها ستستغرق وقتاً للحصول على مجموعة كاملة من السياسات وتتوقع تعديل السياسات وتحسينها مع الوقت. لذلك ينصح بمعالجة العمليات الأولى لتطوير السياسات كمشاريع تجريبية يمكن تقييمها بالاستناد إلى الخبرات. وإن هذه المشاريع المذكورة من شأنها أن تخفف من حدة التوتر وتساعد الحزب على فهم العملية فيرتاح لها أكثر من قبل. فالنجاح المعروض قد يشكل عاملاً هاماً في الحصول على قبول العملية.

ولضمان النجاح، **تدعو الحاجة إلى معلومات وتحاليل وافرة.** إذ يحتاج المناصرون من القاعدة الشعبية كما الخبراء معاً إلى الانخراط ولا بد من مناقشة الآراء المتنافسة ومن تطبيق الأبحاث. فضلاً عن ذلك، لا بد من أخذ الاعتبارات السياسية بعين الاعتبار واتّخاذ القرارات الصعبة.

يعدّ رسم السياسات أمراً يتطلّب الكثير ويقتضي التزاماً من القيادات والكثير من الوقت. من جهةٍ أخرى، إن عملية رسم السياسات الفعالة تتطلب بدورها الكثير من الوقت والجهد والتخطيط والكثير من الموارد والحماسة والرغبة في التطبيق كما تتطلب التزاماً من القيادة والأعضاء. على أيّ حال، تعتبر المنافع التي تحملها للحزب مهمة من حيث المصداقية والنجاح الانتخابي والنجاح في المعارضة أو الحكومة.

منافع الحزب الحاكم	منافع حزب المعارضة
• يمكنه أن يبلّغ عن النقاشات العامة • يمكنه أن يؤثر على جدول الأعمال السياسي • يمكنه أن يبتكر أفكاراً جديدة وحلولاً للمشاكل الاجتماعية	• يمكنه أيضاً أن يبلّغ عن النقاشات العامة • يمكن أن يثبت السبب في كون مقترحات الحكومة غير قابلة للحياة • يمكن أن يقدّم حلولاً بديلة يعتقد أنها أفضل • يمكن أن يستبق انتقاد السياسات الخاصة بالحزب

يفترض بالحزب السياسي الذي ينوي أن يكون مرشحاً جدياً يمسك بالحكم في العالم الحديث المعقد أن ينتبه لصياغة السياسات ويظهر قيامه بذلك. وإنّ هذا الإنجاز يتخطى المواقف ويتعدى الإعلانات والنشرات الصحفية. ولا بد من أن يكون الحزب قد أخذ على عاتقه العمل الصعب والمعقد الخاص بتطوير السياسات وبكل ما يعني ذلك من متطلبات.

الملحق ١: السياسات الجيّدة تولّد نتائج انتخابية جيّدة

APPENDIX I: Good Policy Begets Good Election Outcomes

أ. حزب العمل الأسترالي: برنامج عمل سياسي جيّد يمكن أن يحدث فرقاً

في الانتخابات الأسترالية التي جرت في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من العام ٢٠٠٧، أدّت الأفكار الجديدة والسياسات الهامة دوراً حازماً في اتخاذ القرار بشأن التصويت. فقد مني جون هوارد، قائد الحزب الليبرالي وثاني رئيس وزراء خدم أستراليا لمدة طويلة وفي حسابه أربعة انتصارات انتخابية، بخسارة فادحة ضدّ مرشح حزب العمل كيفن رود الذي خاض الانتخابات على أساس برنامج يدعو إلى التغيير.

ومع أنّ حكومات جون هوارد حققت النمو الاقتصادي لأستراليا، فإنّ الليبراليين شعروا باللامبالاة إزاء القضايا البيئية على الرغم من سبع سنوات من القحط اعتبرت الأسوأ منذ قرن من الزمن. فللمرة الأولى في تاريخ أستراليا، بدا أنّ البيئة تغلّبت على الاقتصاد من حيث الأهمية، وكان السؤال الذي طرح نفسه في هذا المضمار يتمثل في ما إذا كان هوارد لا يزال القائد في حقبة من الهموم البيئية المتزايدة.

ومع أن أستراليا قد حققت النمو اقتصادياً في السنوات العشر الماضية، أحسن كيفن رود استخدام الخوف من التغيير المناخي وزيادات معدلات الفائدة والتآكل الأخلاقي في خلخلة استقرار خصمه. كما ناشد بمزيد من المشاركة من قبل العامة وتعزيز المجتمعات بهدف إعادة إحلال القيم الأسترالية التقليدية التي أثار الإحساس بفقدانها شعوراً بعدم الارتياح لدى الناخبين.

وقد أكد حزب العمل في سياساته البيئية على توافر الأدلة العلمية التي تثبت أن التغيّر المناخي الذي تتسبب به انبعاثات غاز الدفيئة بجعل من أستراليا بلداً أكثر حرًّا والمحيطات أشدّ دفئاً والبلدات والمدن الأساسية أكثر جفافاً. ودعت سياسات الحزب أستراليا أن تتخذ إجراءات صارمة لتجنّب التغيّر المناخي الخطير والاستعداد لمستقبلٍ مستدام على الصعيد البيئي. وفي خطوةٍ تندرج ضمن إنجازاته الأولى كرئيس وزراء، أطلق رود وعداً يتمثل بتوقيع بروتوكول كيوتو المعني بتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة كما وعد حزب العمل بتخفيض معدلات انبعاث غازات الدفيئة بنسبة ستين بالمئة مع حلول العام ٢٠٥٠. وقد استغرق الأمر فترةً طويلةً حتى ساد الاعتقاد بأنّ هدفاً بعيد التحقيق كهذا يمكن أن يوفّر ثقة شركات الطاقة ويساعد الصناعة على اتخاذ القرارات المطلعة حول ماهية التكنولوجيات التي يستثمرون بها – ما يسمح للاقتصاد والمجتمع التأقلم في إطار زمني ضمن المعقول.

إضافةً إلى هذه الخطة السياسية المحددة، جاءت في البرنامج الوطني الشامل لحزب العمل الأسترالي تفاصيل الطموحات السياسية للحزب في ما يتعلق بالتوزيع العادل لفوائد النمو الاقتصادي والتحسّن المستمر في مقاييس المعيشة ورفاه الشعب الأسترالي وإعادة تخصيص الموارد لمن هم بحاجة إليها. استناداً إلى هذه المبادئ، يتمّ توجيه رئيس الوزراء الجديد والحزب البرلماني بواسطة الخطط السياسية الملموسة في المجالات التالية التي يحدّثها المؤتمر الوطني كلّ ثلاث سنوات:

- ثورة تربوية
- عمل حاسم بشأن التغيّر المناخي
- عدل ومساواة في مكان العمل
- المحافظة على الأمن القومي
- اقتصاد قوي للأسر العاملة
- خطة وطنية لإصلاح المستشفيات

لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الموقع الإلكتروني http://www.alp.org.au/policy/index.php لتفاصيل حول سياسات حزب العمل الأسترالي.

ب. الحزب الديمقراطي الاجتماعي الكندي يلجأ إلى البساطة

لعلّه من الخطأ الاعتقاد أن المنتجات الوحيدة القابلة للقياس التابعة لعملية رسم السياسات هي الوثائق التي تتألف من ٥٠ صفحة. أما الرسالة الكامنة خلف هذا الدليل فتتلخص في أنّ تطوير السياسات كناية عن عملية، عن التزام من جانب قادة الحزب، دور يضطلع به الأعضاء وأبحاث متواصلة وقدرة اتصال عامة. في ما يلي تجدون مثالاً حول كيفية إقدام الحزب الديمقراطي الجديد في كندا على إلقاء الضوء على المساحات السياسية من خلال تحديد المشكلة وحلّ نابع عن الحزب الديمقراطي الجديد الذي يؤمّن تمايزاً واضحاً من المحافظين والليبراليين في كندا. نتيجةً لذلك، ضاعف الحزب الديمقراطي الجديد دعمه في دورتين انتخابيتين متتاليتين منذ العام ٢٠٠٣ لا سيما عن طريق تعزيز الاتصالات بين الناس والمجتمعات وتقديم الحلول الواضحة لتكون الأمور أكثر قابليةً للاحتمال بالنسبة إلى العمّال الكنديين.

ويقوم الحزب الديمقراطي الجديد بانتقاد الحكومة المحافظة الحالية لأنها جعلت حياة الأسر العاملة والطبقة المتوسطة صعبةً من حيث تأمين المعيشة. وكبديل لذلك، اقترح الحزب الديمقراطي الجديد أن النمو الاقتصادي غير المتوازي والفائض الفدرالي يمثّلان فرصةً لتحقيق العدل بالنسبة إلى العائلات التي تعمل بجدّ عن طريق الاستثمار في الناس والمجتمعات المحلية. وقد التزم الحزب الديمقراطي الجديد من خلال سلسلة من اللجان المعنية بالسياسات حول قضايا الرعاية الصحية والبيئة والأمن الاقتصادي والتربية وغيرها في معالجة المخاوف الأساسية التي تخالج العائلات الكندية العاملة وذلك عن طريق:

- خلق فرص جديدة للشباب من خلال الوصول إلى الرعاية والتربية والتدريب
- السعي إلى تمكين العمال الكنديين من تحمّل مستويات المعيشة كتيسير الوصول إلى مساكن يمكن لهم تكبّد مصاريفها.
- رعاية كبار السن – الناس الذين بنوا هذه البلاد.
- خلق فرص عمل عن طريق تحويل الاقتصاد الملوّث إلى اقتصادٍ مستدام.
- الالتزام بسياسة خارجية "صنع في كندا" حيث ترسل القوات الكندية فقط في مهام تتلاءم مع القيم الكندية وتكون لها أهداف واضحة.

في ما يلي وصف كامل للسياسات من موقع الحزب الديمقراطي الجديد (أنظر الموقع الإلكتروني http://www.ndp.ca/workingfamiliesfirst) يثبت أن الأمر لا يتطلب أكثر من ٥٠ صفحة لاتباع بعض المبادئ المدرجة في هذا الدليل (مثلاً تحديد المشكلة وتقديم حلّ قابل للتصديق يتعارض مع الخصوم).

مواجهة الفقر في كندا

في بلادٍ غنية كبلادنا، هل من العدل أن تناضل عائلات كثيرة وباستمرار لتبقى على قيد الحياة ليس إلاّ؟

يعيش واحد من بين كلّ ستة كنديين في حالة من الفقر – وهم يكافحون النماذج المنمّطة السائدة، إذ أنّ حوالى ١.٢ مليون من بينهم هم من الأطفال. والبعض من بينهم من الراشدين الذين يعيشون على مساعدات اجتماعية متقلصة ويواجهون العوائق أمام العمالة. في حين يعمل آخرون لقاء أجور دنيا. في الواقع، يعمل في ربع العائلات الفقيرة اليوم شخص *بدوام كامل*. وتقول نصف العائلات العاملة إنّها إذا فوّتت راتبيْن فقط قد تقع في الفقر بدورها.

إن مكافحة الفقر لا تندرج في إيديولوجيا المحافظين الضيقة للمحافظين ولكن الليبراليين لا يمثّلون الحلّ المناسب. فعندما دقت الساعة، هم الذين تركوا شبكة الأمان الاجتماعية إلى أسمال بالية: فأتلفوا التأمين الوظيفي وأنهوا دور أوتاوا في الرعاية الاجتماعية ومحورت برنامج الإسكان المعترف به عالميًّا والذي ساهم الحزب الديمقراطي الجديد في إنشائه.

يحرمنا الفقر من الحرية والأمل وهو العامل الوحيد والأكبر الذي يسهم في تردّي الصحة. إن محاربة الفقر تعني الاعتراف بالكرامة البشرية لدى كلّ الناس، ومن مسؤوليتنا أن نساعد الجيران الذين يقعون في الأزمة.

لذلك فعندما يدافع رؤساء وزراء الحزب الديمقراطي الجديد عن الوظائف الجيّدة والتدريب الممكن تكبد مصاريفه فما يدافعون عنه هو حرية النمو في صحةٍ جيّدة. وهم عندما يروّجون للمساكن التي يمكنهم تكبّد مصاريفها، فهم يقدّمون العون لحوالى مليوني عائلة لا تستطيع أن تجد لنفسها مأوى يمكنها تكبّد كلفة العيش فيه – وتضحّي بأمور أساسية أخرى كي لا تعاني من العيش بلا مأوى (كما فعل ٢٥٠٠٠٠ كندي في العام الماضي).

قام جاك لايتون في وقتٍ سابقٍ بإعادة كتابة الموازنة الفدرالية – وعمد في العام ٢٠٠٥ إلى إلغاء التخفيضات الضريبية الليبرالية للشركات واستثمر عوضاً عن ذلك في قضايا تحتل سلم الأولويات كالمساكن والتدريب الذي لا يكلّف الكثير. يستند الحزب الديمقراطي الجديد الخاص بلايتون اليوم إلى هذا التقدّم المذكور وهو يسير باتجاه الاستراتيجية الشاملة المناهضة للفقر التي تحتاجها كندا:

- **التشاور مع الكنديين:** جال ناقد السياسات الاجتماعية في الحزب الديمقراطي الجديد طوني مارتن عشرين بلدةً ومدينةً *منذ حزيران (يونيو) عام* ٢٠٠٦ وتحدّث إلى مواطنين عاديين حول خبراتهم في شؤون الفقر وكيفية إصلاح شبكة الأمن الاجتماعي في كندا.
- **تحسين ظروف التأمين الوظيفي:** أدرج الحزب الديمقراطي الجديد على بساط البحث ثمانية قوانين لإصلاح التأمين الوظيفي ليتمكن المجدّون الكنديون ثانيةً أن يصبحوا مؤهّلين للفوائد العادلة عند بحثهم عن وظائف جديدة أو إعادة تدريب.

- **إعادة تحديد الحد الأدنى الفدرالي للأجور:** قام الحزب الديمقراطي الجديد بطرح التشريع على بساط البحث لإعادة تعيين الحد الأدنى الفدرالي للأجور بمحور الليبراليين فيحدّد بعشرة دولارات مقابل كل ساعة عمل وذلك لضمان مستوى معيشي لائق.
- **المضيّ قدماً في قضايا رعاية الطفل:** بعد سنوات من النكسات والتراجع إلى الخلف، تخطى الحزب الديمقراطي الجديد مرحلة المراجعة الثانية للتشريع الذي شكّل نقطة تحوّل تجعل من رعاية الطفل الممكن تكبّد مصاريفها برنامجاً وطنياً دائماً.
- **حماية كبار السن والمتقاعدين:** اعتمد البرلمان ميثاق كبار السن الخاص بالحزب الديمقراطي الجديد فاحتفظ بحق كل متقاعد في تأمين الراتب والمسكن والرعاية الصحية – بما في ذلك الأدوية المجانية والتغطية المجانية لعلاجات الأسنان.
- **مجابهة المشاكل التي يعانيها من لا مأوى لهم**: فيما يدافع نواب الحزب الديمقراطي الجديد عن استراتيجية إسكان وطنية، فهم يمارسون الضغط أيضاً على الحكومة لصرف النظر عن نيتها في تقليص الموازنة المخصصة للمبادرات الخاصة بمن لا مسكن لهم ومشاريع السكنية التعاونية.
- **جعل التعليم أكثر وصولاً إلى الجميع:** لدى الحزب الديمقراطي الجديد خطة عملية ترمي إلى تخفيض الدين الطلابي المتزايد وسبق وأمّن دراسةً برلمانيةً حول تحسين ظروف الوصول إلى محو الأمية والتدريب على المهارات.
- **العمل لأجل تحقيق المساواة عند النساء:** يطال وجه الفقر النساء بنسب متفاوتة وقد أخذ الديمقراطيون الجدد على عاتقهم المساعدة في قيادة النضال لأجل تحقيق المساواة لدى النساء سواء في المنزل أو في محيط العمل.
- **تحقيق المساواة للأشخاص من ذوي الإعاقات:** يعمل الحزب الديمقراطي الجديد على صقل قانون الكنديين من ذوي الإعاقات فيتناول الثغرات في الرواتب والتوظيف التي يواجهها الكنديون من ذوي الإعاقات.
- **تحقيق العدالة للسكان الأصليين:** يسعى الحزب الديمقراطي الجديد إلى إيجاد حلولٍ تناسب واجبات كندا تجاه السكان الأصليين و الهجناء والإينويت (إسكيمو الكنديين) – وفي الوقت نفسه تحسين ظروف الحياة المروعة التي يعاني منها الكثيرون."
- **تغذية الأطفال:** بالتواصل مع مجموعاتٍ عديدة من المجتمع المحلي، قام الحزب الديمقراطي الجديد بالمشاركة في إطلاق مبادرة الصحة والتغذية للأطفال كي لا يقصد أي طفل المدرسة وهو يشعر بالجوع.
- **تخفيض الأجور المصرفية:** طرح الحزب الديمقراطي الجديد على بساط البحث تشريعاً يرمي إلى وضع حدّ لاستحواذ الصرّافات الآلية على الأموال الأمر الذي أجبر الكنديين على دفع مبلغ ٤٢٠ مليون دولار في العام ٢٠٠٥ للوصول إلى الأموال ليس إلا.

الملحق ٢: موجز السياسات

APPENDIX II: Policy Summaries

تصوغ معظم الأحزاب وثائق شاملة حول سياستها، تتناول مختلف المواضيع من جوانبها كافة؛ فيضطر الحزب السياسي في نهاية الأمر إلى اختصارها لوضعها بمتناول الناخبين العاديين. من هنا، يقدّم هذا الملحق عدداً من الأمثلة عن ملخّصات حول السياسات، استقتها الأحزاب من وثائق أكبر حجماً.

أ. بريطانيا إلى الأمام لا إلى الوراء (Britain Forward Not Back)[٣]

- تمتّع أسرتك بمستوىً معيشي أفضل
- تحقيق ولدك للمزيد من الإنجازات
- نيل أولادك لأفضل فرصة انطلاق
- استفادة أسرتك من معاملةٍ أفضل وأسرع
- إحاطة جماعتك بالأمان
- حماية حدود دولتك

تعكس هذه التعهدات الستة الخاصة بالانتخابات كيف سيعمل حزب العمال الجديد من أجل ضمان مستوى حياةٍ أفضل للعائلات الكادحة في بريطانيا. في الواقع، إنّها رموزٌ دالةٌ على الطموح، تثبت كيف سيواصل حزب العمال الجديد تحسينَ بريطانيا، من أجل عامة الشعب ككلّ لا شريحة معيّنة منه فحسب.

لا يخفى على أحدٍ أنّ كلّ تعهدٍ من هذه التعهدات تقدميّ، وعصريّ، وعادل؛ وهو يعكس قدراً حقيقياً من الزخم والاندفاع.

فهذه التعهدات ترمي إلى هدفٍ تقدميّ واضح. وهي عصرية من حيث الوسائل التي تتناولها، وتتّصل بشكلٍ مباشر بطريقة عيش السكان؛ لا بل يمكن القول إنّها التعهدات الأكثر مراعاةً لشخص الفرد التي أقدم حزبٌ سياسيّ على صياغتها يوماً.

تعكس هذه التعهدات الهدف الذي ترمي إليه حملة حزب العمال، أي تقريب مفهوم السياسة من الشعب بشكلٍ مباشر.

في العام ١٩٩٧، حدّد حزب العمال خمسة تعهدات يمكن أن تكسبه ثقة الشعب البريطاني، فقدّم الوعود التي يمكنه الإيفاء بها فحسب: فكانت الخطوات الأولى نحو بريطانيا أفضل. بعبارةٍ أخرى، وعد الحزب بتحقيق انطلاقة، عوضاً عن إحداث ثورة، من خلال تقديم خمسة تعهدات لخمس سنوات ومحدّدة جداً. وقد تمكّن الحزب من إنجاز ثلاثة منها خلال فترة زمنية قصيرة، بينما نجح في الإيفاء بالتعهدات الخمسة كلّها، كما وعد، ضمن مهلة السنوات الخمس.

في العام ٢٠٠١، جعلنا من تجديد الخدمات العامة بنداً أساسياً في البيان الرسمي لحزب العمال الجديد، لا لشيء إلاّ لتحرير إمكانيات

٣ مات كارتر، الأمين العام، حزب العمل.

الشعب من أسرها، ونشر القوة والثروة والفرص على نطاقٍ أوسع، وقهر الحواجز التي تعوق تقدّم الأشخاص. فانعكس ذلك ضمن تعهداتنا الخمسة الخاصة بإصلاح المرافق العامة والاستثمار فيها، ممّا منحنا فرصةً تاريخية لتحديث مدارسنا، وخدمة الصحة الوطنية، ونظام العدالة الجنائية، ودولة الرفاه.

في العامين ٢٠٠٥/٢٠٠٦، تتوجّه تعهداتنا نحو تحديد الطرق المناسبة لمساعدة الأسر الفردية بواسطة التغيير، بالمقارنة مع تعهداتنا في العامين ١٩٩٧ و٢٠٠١ التي كانت تتناول أهداف التحركات الحكومية.

مستوى معيشي أفضل لأسرتك – الأهداف: تضخم مالي منخفض، وأدنى نسبة ممكنة لمعدّلات الرهون، وإقصاء المزيد من الأشخاص عن المنافع ودفعهم إلى العمل، وارتفاع الحدّ الأدنى للأجور، وتأمين مساعدة أكبر لكلّ من يشتري عقاراً للمرة الأولى.

لا ريب في أنّ عجلة الأعمال في بريطانيا تتحرّك على قدمٍ وساق. فنحن لم نختبر مثل هذه النسبة المتدنية من البطالة والتضخم المالي منذ ما يقارب الثلاثين عاماً، لا بل إنّ بعض معدّلات الرهون لم تتدنَّ إلى هذا الحد منذ أربعين عاماً. فضلاً عن ذلك، ارتفعت معدّلات مستوى المعيشة خلال السنوات السبع الأخيرة، بمعدّل ٣٪ سنوياً تقريباً. وهكذا، بينما كان المواطنون في فرنسا، وألمانيا، واليابان يفوقوننا من حيث الثروة في العام ١٩٩٧، صار بإمكاننا القول اليوم إنّنا تفوّقنا عليهم.

لقد نجحنا في تأمين الاستقرار الاقتصادي والازدهار الشخصي منذ العام ١٩٩٧:

- كان متوسط معدّلات الرهن يتراوح بين ٥.٢١ في تشرين الثاني/نوفمبر، بالمقارنة مع ١١٪ بين ١٩٧٩ و١٩٩٧. نتيجةً لذلك، يوفّر مسدّدو الرهون ما معدّله ٣٧٨٠ جنيه إسترليني سنوياً تقريباً، أو ما يقارب ٣١٠ جنيه إسترليني شهرياً.
- سجّلت المملكة المتحدة رقماً قياسياً جديداً على صعيد معدّل التوظيف بين الأشخاص الذين يعتبرون في سنّ العمل – ٧٤.٨٪ – وهو المعدّل الأعلى بين الأنظمة الاقتصادية لمجموعة الدول الصناعية السبع.
- زاد عدد الأشخاص الحائزين وظيفة بمليونين بالمقارنة مع العام ١٩٩٧، وما زال مجال خلق فرص العمل الجديدة في تطوّر مستمرّ.
- ارتفع الحدّ الأدنى الرسمي للأجور إلى ٤.٨٥ جنيه إسترليني في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٤، ممّا عاد بالفائدة على مليون شخص تقريباً، ٧٠٪ منهم من النساء.
- ساعدنا الآلاف من الموظّفين أصحاب المناصب المحوريّة في تملّك بيوت.

نتيجةً للضريبة الخاصة وإجراءات الفوائد المفروضة منذ العام ١٩٩٧، كان من المتوقّع التوصل إلى ما يلي بحلول العام ٢٠٠٥–٢٠٠٦:

- سيتحسّن مستوى الأسر بمعدّل ٨٠٠ جنيه إسترليني في السنة، بالمقارنة مع ما سبق
- سيتحسّن مستوى العائلات التي تضمّ أطفالاً بمعدّل ١٣٠٠ جنيه إسترليني في السنة، بالمقارنة مع ما سبق
- سيتحسّن مستوى العائلات التي تضمّ أطفالاً، والتي تندرج ضمن نسبة ٥/١ الأشدّ فقراً، بمعدّل ٣٠٠٠ جنيه إسترليني في السنة، بالمقارنة مع ما سبق

- سيرتفع مدخول نسبة ٥/١ من العائلات الأشد فقراً بنسبة الخمس تقريباً (١٨٪).
- سيزداد معاش الأسر المتقاعدة بمبلغ ١٣٥٠ جنيه إسترليني في السنة بالأرقام الحقيقية.
- سيزداد معاش الأسر المتقاعدة، والتي تندرج ضمن نسبة ١٠/١ الأشدّ فقراً، بمبلغ ٢١٥٠ جنيه إسترليني في السنة بالأرقام الحقيقية.

يعود الفضل في نجاحنا إلى جهود شركات الأعمال والعمّال في المملكة المتحدة، وقد استند إلى السياسات التي اختارها حزب العمال في الحكومة: استقلالية مصرف انكلترا، واتّخاذ قراراتٍ صعبة بتقليص الاقتراض عندما وصلنا إلى الحكومة وإثر قوانين ماليّة واضحة، وتطبيق سياسات لتحفيز إنشاء الشركات وتعزيز عملية التوظيف.

خلال الولاية الثالثة، سوف:

- نستمرّ في تطبيق السياسات التي أدت إلى الازدهار الاقتصادي.
- نعالج البطالة من خلال الاستمرار بخطة "الصفقات الجديدة"، وإصلاح برنامج "فوائد العاجزين" لحثّ من يرغب على ردّ المنافع والانخراط في عالم الوظيفة.
- نساعد الشراة للمرة الأولى على شراء منزل ملك لهم، من خلال الاستفادة من الفائض في الأراضي العامة لبناء منازل جديدة بسعر ٦٠ ألف جنيه إسترليني للمنزل الواحد تقريباً.
- نساعد ٨٠ ألف أسرة على شراء منزل خاص بهم بحلول العام ٢٠١٠، بفضل برنامجنا القائم على تملّك المنازل بكلفةٍ منخفضة.

تحقيق ولدك للمزيد من الإنجازات – الأهداف: تأمين المدارس العصرية للجميع، وتطبيق نظام تأديبي صارم، فضلاً عن ضمان التدريب والتعليم الثانوي بعد سنّ السادسة عشرة والتدرج.

من شأن الاستثمار في تشييد المباني الدراسية والبنى التحتية أن يمكّننا من إعادة بناء كلّ مدرسة ثانوية في البلاد أو تحديثها بحسب المعايير العصرية وذلك على امتداد السنوات الخمس عشرة المقبلة. وقد تلقى مدراء المدارس الصلاحيات ووسائل الدعم اللازمة للمحافظة على الانضباط. في هذا الإطار، وضعنا نصب أعيننا في الولاية الثالثة القضاء على مفهوم عتيق الطراز، هو هجر المدرسة عند سنّ السادسة عشر.

منذ وصول حزب العمال إلى السلطة في العام ١٩٩٧:

- زدنا الاستثمار الرأسمالي السنوي من ٨٠٠ مليون جنيه إسترليني في العام ١٩٩٧، إلى خمسة مليارات جنيه إسترليني اليوم، بانتظار إجراء الانتخابات البرلمانية الجديدة.
- يؤدّي هذا الاستثمار إلى الإصلاح، كإصلاح ألفي مدرسة متخصصة.
- زاد عدد المدرّسين بـ٢٨ ألفًا، وموظفي الإدارة بـ١٠٥ آلاف، عمّا كانوا عليه في العام ١٩٩٧.
- ضاعفنا عدد الأمكنة في "وحدات إحالة التلاميذ" المخصصة لمن لا يقدر على ارتياد مدرسةٍ عادية.

- ارتفعت معايير المدارس. فأصبح أكثر من نصف التلاميذ، البالغ عمرهم ١٦ سنة، يحصلون على خمس درجاتٍ جيّدة أو أكثر عند الخضوع لامتحان الشهادة العامة للتعليم الثانوي.
  - تسجيل ارتفاع ٨٪ منذ العام ١٩٩٧.
- ارتفعت نتائج المدارس الابتدائية بشكلٍ أسرع (فقد ارتفعت معدّلات معرفة القراءة والكتابة بين الأولاد البالغ عمرهم ١١ سنة بنسبة ١٤٪ منذ العام ١٩٩٧)
- تحسّنت نسبة التلاميذ المواظبين على متابعة الدراسة بعد سنّ السادسة عشرة.
- تخصيص بدلات تعليم تصل إلى ٣٠ جنيه إسترليني أسبوعياً، ويستفيد منها اليوم ٢٧٠ ألف طالب.
- ارتفع عدد المتدرجين (المموّلين جزئياً من الحكومة) من ٧٢ ألفًا إلى ٢٥٥ ألفًا منذ العام ١٩٩٧، كما تحسّنت طرق التوجيه المهنيّ بالنسبة للتلاميذ بين الرابعة عشرة والسادسة عشرة من العمر.
- نموّل اليوم ٩٠ ألف مكان في الجامعة بدوامٍ جزئيّ، للطلاب الذين يسعون إلى اختصاصاتٍ ذات صلة بصناعاتٍ معيّنة.

سنستند إلى هذه الإنجازات، لنحفّز على المزيد من الاستثمارات والإصلاحات الهادفة، كما في الميادين التالية:

- تعهّد في الولاية الثالثة بأنّ كل مدرسة ثانوية تلتزم بالمعايير المعتمدة ستعتبر مدرسةً متخصصة، وأنّنا سنموّل مائتي أكاديمية بحلول العام ٢٠١٠.
- تحويل موازنات خاصة إلى المدارس لتمكينها من تزويد التلاميذ المشاغبين والمطرودين بتعليمٍ مناسب سواء داخل المدرسة أم خارجها.
- معالجة بعض المشاكل الأساسية من خلال إرسال إشعارات ثابتة بفرض عقوبات على المتغيّبين عن المدرسة من غير إذن، وإرساء أنظمة جديدة للأهل.
- فحص دقيق للمناهج المدرسية والبرامج التعليمية للتلاميذ بين الرابعة عشرة والتاسعة عشرة (لا سيما برامج التوجيه المهنيّ)، مع فرض إصلاحات ترمي إلى تطبيق بنود "تقرير طوملينسون" المتعلّق بتعليم التلاميذ بين ١٤ و١٩ سنة.
- زيادة ملحوظة للأماكن المخصصة لأنظمة التعليم ذات المراحل الستة (التي تنصّ على قضاء عامين إضافيين في المدرسة الإعدادية بعد سنّ السادسة عشرة)، حيث من المتوقّع تخصيص ١٠٠ ألف مكان إضافي بحلول العام ٢٠٠٨، إضافةً إلى ٤٥ ألف مكان إضافيّ للمتدرجين.
- استثمارات هائلة جديدة في المهارات، بما في ذلك البرامج التدريبية التي تستهدف العمّال الأصغر سنّاً ممّن لا يتمتّعون بمؤهلات المستويين الثاني والثالث.
- إصلاح المزيد من المنشآت التعليمية، بما في ذلك ١٦–١٩ مركزاً وكلية مستقلة، وتأسيس كليات جديدة خاصة بتوجّه معيّن.

نيل أولادك لأفضل فرصة انطلاق – الأهداف: طرح المزيد من الخيارات حول عطلة الأمومة والأبوّة؛ وتأمين المزيد من الرعاية للأطفال ما دون الخامسة؛ فضلاً عن قدرٍ أكبر من الرعاية بعد الدوام المدرسي للأولاد ما فوق الخامسة.

نتطلّع إلى منح الأمّهات والآباء خياراتٍ أوسع حول إقامة التوازن بين عملهم وحياتهم الأسرية، لا سيّما خلال المرحلة الأولى من حياة ولدهم.

عطلة الأمومة/الأبوّة

لا شكّ في أننا سنمنح الأسر المزيد من الدعم والخيارات، من خلال تمديد عطلة الأمومة، وتحسين قيمة الرواتب، ومنح الأهل المزيد من المرونة في دوام عملهم.

منذ العام ١٩٩٧، قمنا بما يلي:

- زدنا عطلة الأمومة المدفوعة الأجر بمقدار الضعف تقريباً، أي من ١٤ أسبوعاً إلى ٢٦ أسبوعاً اليوم، كما تعهدنا بزيادتها إلى تسعة أشهر بحلول العام ٢٠٠٧.
- زدنا راتب الأمومة القانوني بمقدار الضعف تقريباً، أي من ٥٥ إلى ما يزيد عن المائة جنيه إسترليني.
- طرحنا حقّ الآباء بالحصول، للمرة الأولى، على عطلة أبوّة مدفوعة الأجر لمدّة أسبوعين.
- منحنا الأهل والمسؤولين عن رعاية الطفل حقّاً مضموناً في الحصول على عطلة من العمل، لمعالجة أيّ طارىء أسريّ.
- ومنذ العام ٢٠٠٣، أصبح بإمكان أهالي الأطفال مطالبة رؤسائهم بمرونة في ساعات العمل. وقد استفاد من هذه الفرصة حوالى مليون شخص.

ننوي، في المستقبل، أن نترك للأمهات والآباء أن يقرّروا، في ما بينهم، كيف يقتسمون العطلة المدفوعة الأجر، من أجل الاعتناء بطفلهم.

رعاية الطفل والتعليم خلال السنوات الأولى

نعلم تمام العلم أهمية السنوات الأولى في حياة الطفل وتأثيرها على ما سيحدث لاحقاً في حياته. لذا لم نألُ جهداً في سبيل تأمين رعايةٍ ذات نوعية جيّدة، ومستوى عالٍ من التعليم خلال السنوات الأولى من حياة الطفل.

منذ وصول حزب العمال إلى السلطة:

- خصّص حوالى ١.٢ مليون مكان جديد لرعاية الأطفال، استفاد منه حوالى مليوني طفل.
- أمّن حضانةً مجانية بدوامٍ جزئي لكلّ طفل بين الثالثة والرابعة من عمره، في حال كان الأهل يرغبون في ذلك.
- افتتح حوالى ١٣٠٠ حضانة جديدة مخصصة للأحياء السكانية، وهي أكبر زيادة فردية في الحضانات للأطفال ما دون الخامسة منذ الحرب العالمية الثانية.
- وضع حوالى ٥٠٠ "برنامج محليّ للانطلاقة الثابتة"، يقدّم دعماً قيّماً ومساعدةً ثمينة للأهالي في الأحياء المحرومة.
- حرّك عجلة الأعمال في مراكزنا المخصّصة للأطفال، فقدّم مجموعة واسعة من الخدمات للأسر التي تضمّ أطفالاً صغارًا، بما في ذلك تنظيم المسرحيات، والرعاية الصحية، وتقديم النصح حول الأعمال، ومعالجة مشكلات الكلام واللغة.
- أنشأ أكثر من ثمانية آلاف نادٍ خارج المدرسة، لمساعدة الأهل العاملين.

بحلول العام ٢٠١٠:

- سنضمن ١٥ ساعة أسبوعياً من الرعاية المجانية العالية الجودة لسائر الأطفال في سنّ الثالثة والرابعة، على أمل رفع هذه النسبة إلى ٢٠ ساعة أسبوعياً.
- سيتمكّن الأهل من إحاطة أطفالهم، البالغين من العمر ٣ أو ٤ سنوات، برعايةٍ ذات جودة عالية وكلفة معقولة.
- سننشىء مركز أطفال ضمن كلّ جماعة.
- سيتمكّن كل طفل في سنّ الدخول إلى المدرسة من المشاركة في نشاطات خارج الدوام المدرسيّ بين الثامنة صباحاً والسادسة مساءً، على امتداد العام الدراسي.

استفادة أسرتك من معاملةٍ أفضل وأسرع – الأهداف: لن ينتظر أحدٌ لأكثر من ١٨ أسبوعاً في سبيل الحصول على معالجة مضمونة في مستشفى، مع اختيار المكان والزمان، وبالتحديد في مركزٍ مجاني تابع لخدمات الصحة الوطنية، كلّما دعت الحاجة إلى ذلك.

في الواقع، كان بعض المرضى، في ظلّ حكم المحافظين، ينتظرون لأكثر من ١٨ شهراً من أجل إجراء عملياتهم. كما لم تضمن المستشفيات لمرضاها حداً أقصى لفترات الانتظار التي اضطروا للخضوع لها أحياناً. عام ١٩٩٧، سُجّل انتظار ١١٩ ألف مريض لأكثر من تسعة أشهر، بينما لم ينتظر لهذه المدة بحلول نوفمبر ٢٠٠٤ إلاّ ٣٠٦ أشخاص فقط.

منذ وصول حزب العمال إلى السلطة في العام ١٩٩٧:

- تقلّصت لوائح الانتظار بحوالى ٣٠٠ ألف شخص في آذار (مارس) ١٩٩٧ لتصل إلى ٨٤٣ ألفًا.
- زاد عدد الممرّضات بـ ٧٧٥٠٠ والأطباء بـ١٩ ألفًا عمّا كان عليه في العام ١٩٩٧.
- طوّرنا مراكز معالجة جديدة لتطبيق العمليات الروتينية بشكلٍ أسرع من ذي قبل. على سبيل المثال، نظراً للاستثمار في المعدّات الجديدة أصبحت جراحة إعتام عدسة العين إجراءً يومياً، له حظوظ وافرة في النجاح. لا بل للمرضى حرية العودة إلى منازلهم خلال نصف ساعة من مغادرة مسرح العملية عادة.
- يجب ألا ينتظر أيّ كان لأكثر من ثلاثة أشهر من أجل إجراء العملية الآنفة الذكر.
- بحلول شهر آذار (مارس)، لن يضطر أحدٌ للانتظار لفترة تتجاوز الأشهر الثلاثة من أجل الخضوع لعملية في القلب.
- إذا كان لا بدّ من انتظارك لفترة ستة أشهر من أجل الخضوع لعملية، بإمكانك التوجه إلى مستشفى أخرى حيث لائحة الانتظار أقصر من الأولى.

تجدر الإشارة إلى أنّ سائر هذه التحسينات قد سُجّلت كجزءٍ من المبادىء التأسيسية لخدمات الصحة الوطنية، وهي تضمن معاملة الجميع على قدم المساواة، بالمجان وعند الحاجة. غير أنّ هذا ليس كافياً.

على امتداد السنوات الثلاث التالية:

- سنواصل الاستثمار في خدمات الصحة الوطنية، وإصلاحها، مع ارتفاع الموارد من ٦٣.٧ مليار جنيه إسترليني في ٠٤/٢٠٠٣ إلى ٩٢.١ مليار في ٠٨/٢٠٠٧.
- سنقلّص فترات الانتظار القصوى من ١٨ شهراً في العام ١٩٩٨ إلى ١٨ أسبوعاً في نهاية العام ٢٠٠٨، من دون وجود لوائح انتظار خفية.
- ستحدث المراحل الثلاثة من رحلة المريض، أي اتّصاله بالمستشفى لأخذ موعد، وإجراء فحوصات التشخيص، فالخضوع للعملية نفسها، كلها خلال ١٨ أسبوعاً.
- سنقدّم للمرضى اختيار زيارة أيّ مستشفى يريدونه، حيث يمكنهم الخضوع لعمليتهم مجّانًا، وبالنوعية نفسها التي تؤمّنها خدمات الصحة الوطنية.
- منح المرضى، للمرة الأولى، خياراً حقيقياً من خلال خدمات الصحة الوطنية، في الزمان والمكان اللذين يناسبانهم.
- فوق كلّ ذلك، سنقلّص فترات الانتظار ونمنح خياراتٍ أكبر لجميع المرضى، مع إمكانية الوصول بشكلٍ متساوٍ، ومجاناً، وعند الحاجة. لن نتقاضى أيّ كلفةٍ من أيّ كان.

إحاطة جماعتك بالأمان – الأهداف: فرق محلية لضبط الأمن، واتّخاذ إجراءا ت صارمة بحقّ المخرّبين، والعصابات وتجار المخدّرات.

تتمتّع سائر الجماعات بحقّ الوقاية من الجريمة والسلوك المعادي للمجتمع. ولسوف نحرص على تطبيق هذا الحقّ، من خلال التعهّد الذي قدّمناه في الولاية الثالثة، أي تأمين فرق محلية مكرّسة لضبط الأمن ضمن كلّ جماعة، ترتكز على كلّ ما فعلناه حتى الآن لمكافحة الجريمة ومعالجة السلوك المعادي للمجتمع.

منذ وصول حزب العمل إلى السلطة في العام ١٩٩٧، نجحنا في تحسين مستوى الأمان ضمن الجماعة بشكلٍ ملحوظ:

- انخفض عدد ضحايا الجرائم بـ٥.٣ مليون شخص عام ٠٤/٢٠٠٣، بالمقارنة مع العام ١٩٩٥، مع انخفاض النسبة الإجمالية للجرائم بـ٣٠٪ عام ١٩٩٧.
- وصلت فرصة وقوعك ضحيةً لجريمة ما إلى أدنى مستوياتها منذ العام ١٩٨١. أمّا فرصة تعرّضك للسرقة، فقد انخفضت إلى النصف بالمقارنة مع العام ١٩٩٥.
- لم تكن أعداد الشرطة في البلاد بمثل هذا الارتفاع قبلاً قط: فقد ازدادت بـ١٢٥٧٠ عنصراً عن آذار (مارس) ١٩٩٧– ووصلت إلى حوالى ١٤٠ ألف عنصر، فضلاً عن أكثر من أربعة آلاف ضابط جديد لدعم الجماعة من خلال تنظيم الدوريات.
- ارتفع تمويل الحكومة للشرطة بنسبة ٢١٪ فعلياً بين فترة ٨/١٩٩٧ و٥/٢٠٠٤.
- يتمتّع سلك الشرطة والمجالس بسلطات جديدة وقوية لمعالجة السلوك المعادي للمجتمع.
- صدر أكثر من ثلاثة آلاف أمر لمعالجة السلوك المعادي للمجتمع، فضلاً عن ٤٠٠ أمر بتفريق التجمّعات، و١٥٠ أمر بإغلاق مراكز للمخدّرات.
- سُجّلت زيادة بنسبة ٥٤٪ في عدد المدمنين الذين اتّصلوا بمراكز خدمة المعالجة من الإدمان، وخضعوا لاختبارات تعاطي المخدّرات في مراكز الشرطة، ضمن الأحياء الأكثر خطورةً والأكثر تسجيلاً للجريمة. وقد انخرط حوالى ألف مجرم مدمن شهرياً في مراكز العلاج، بفضل برنامج التدخل الجديد لمعالجة الإدمان.

بعد ذلك:

- سيزيد الإنفاق على الشرطة بمقدار ٧٤٦ مليون جنيه إسترليني (٦.٧٪) في ٠٦/٢٠٠٥.
- ستستفيد كلّ جماعة من فريقٍ محليّ متفانٍ في ضبط الأمن، بحلول نهاية عهد البرلمان التالي، مع التخطيط لانتشار ٢٥ ألف حارس وضابط مسؤول عن دعم الجماعة بحلول العام ٢٠٠٨.
- ستُحدّد معايير مضمونة لتلبية خدمات الزبائن كلّما اتّصل أحدهم بالشرطة، فضلاً عن رقمٍ موحّد للحالات غير الطارئة لتحسين طريقة التعامل مع هذه الاتصالات.
- فرض تقييم معالجة على كلّ مجرم، تُظهر نتائج اختباراته أنّه مدمن؛ وتمتّع الشرطة بصلاحيات جديدة للتعاطي مع تجار المخدرات المنتشرين في الشوارع، ممّن يحاولون إخفاء بضائعهم.
- منح صلاحيات جديدة لمعالجة السلوك المعادي للمجتمع، والعنف المرتبط بإدمان الكحول، على غرار إجراءات "أوامر حظر الشرب"، و"مناطق الاضطراب بسبب الكحول"، وصلاحيات الشرطة بإغلاق الحانات التي تبيع الكحول للقاصرين.

حماية حدود دولتك – الأهداف: الاعتماد على بطاقات الهوية وإجراءات الضبط الصارمة لمكافحة الهجرة غير الشرعية، وكلّ من يستغلّ اللجوء لأغراضٍ شخصية.

تشكّل بطاقات الهوية جزءاً حاسماً من تحرّكنا ضدّ الهجرة والعمل غير الشرعي؛ بالإضافة إلى مكافحة استخدام الإرهابيين والشبكات الإجرامية المنظمة للهويات المتعدّدة؛ فضلاً عن مكافحة الاحتيال والسرقة. زد على ذلك، ستضمن بطاقات الهوية ألاّ يستفيد من الخدمات العامة المجّانية إلاّ يحق لهم بالحصول عليها.

اللجوء والهجرة

لقد أحرزنا تقدّماً ملحوظاً في التقليص من نسبة استغلال اللجوء:

- انخفضت طلبات اللجوء بنسبة ٦٧٪ بالمقارنة مع تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٢ عندما بلغت طلبات اللجوء أوجّها، وقد انخفضت بمعدّل أربع مرات أسرع من بقية دول أوروبا.
- بلغت متراكمات العمل النسبة الأدنى منذ عقدٍ من الزمن، أي ١٠٣٠٠ بالمقارنة مع حوالى ٥٠ ألف في نهاية ١٩٩٦.
- صدرت ٨٤٪ من القرارات الأولية حول قضايا اللجوء الجديدة خلال شهرين، بينما كان الأمر يستغرق عشرين شهراً في نيسان (أبريل) ١٩٩٧.
- ازدادت نسبة الترحيل بأكثر من الضعف بين ١٩٩٧ و٢٠٠٣.
- عُيّن ٢٣٠٠ مسؤول هجرة إضافي على امتداد السنتين المنصرمتين، منهم ٦٠٠ يراجعون هوية الركاب في فرنسا وبلجيكا قبل قدومهم إلى المملكة المتحدة.
- تسجّل الوسائل التكنولوجية الجديدة مرور ١٠٠٪ من الحمولة في كاليه. عام ٢٠٠٣، لوحظ انخفاض بنسبة ٦٥٪ في عدد المتسللين الذين أوقفوا في كنت.

ولم نكتفِ بذلك، بل قمنا أيضاً بما يلي:

- اعتماد نظام شفاف للنقاط لكلّ من يزور البلاد بهدف العمل أو الدراسة.
- سندات مالية للفئات الخاصة، حيث يثبت تعرّض الضحايا للاستغلال، من أجل ضمان عودة المهاجرين إلى أوطانهم.
- وضع حدّ للهجرة التسلسلية نحو داخل البلاد— لا يتمتّع الأشخاص بحقّ فوريّ أو تلقائيّ للإرسال في طلب أقاربهم.
- وضع حدّ لاستئناف الأحكام عند تقديم طلب من الخارج بالعمل أو الدراسة.
- لا يحقّ إلا للعمّال الماهرين الاستقرار في المملكة المتحدة، كما يجب أن يخضع كلّ من يرغب في الإقامة بصفة دائمة لاختباراتٍ في اللغة الانكليزية.
- فرض غراماتٍ ثابتة على الموظفين لقاء كلّ عامل غير شرعيّ يقدمون على توظيفه، كجزءٍ من الحملة المحفّزة على مكافحة العمل غير الشرعي.
- منح اللاجئين إجازة مؤقتة عوضاً عن مركزٍ دائم، ومن ثمّ الاستمرار في مراجعة وضعهم في بلادهم.
- تعزيز عمليات احتجاز ملتمسي اللجوء الذين قوبل طلبهم بالرفض.
- معالجة سريعة ومباشرة لكافة طلبات ملتمسي اللجوء غير القائمة على أساسٍ متين، مع إجراء ربطٍ إلكتروني عندما تدعو الحاجة إلى ذلك.
- تعزيز ضبط الحدود، مع تسجيل بصمات كلّ من يقدّم طلباً للحصول على تأشيرة دخول، وإجراء الفحوصات الإلكترونية لكلّ من يدخل إلى الدولة ويخرج منها.

ب. موجز سياسات حزب المحافظين البريطاني: جدول زمني بالتحركات

British Conservative's policy Summary: A Timetable for Action

جدول زمني بالتحركات

التحركات حول الضريبة

سيعمل المحافظون على وضع حدّ لارتفاع الضرائب التي حلّقت معدّلاتها خلال ولاية حزب العمال الثالثة، ومنح الشعب قيمة المال الذي يقبضه من خلال تقليص حجم "الحكومة المكتنزة".

- خلال اليوم الأول من حكومة المحافظين، سنجمّد عملية استقطاب الموظّفين في قطاع الخدمة المدنية.
- خلال الأسبوع الأوّل، سنوقف أنظمة التفتيش التي تؤدي إلى التبذير في الحكومة المحلية.
- خلال الشهر الأوّل، ستقتطع موازنتنا الأولى من النفقات الحكومية التبذيرية. من شأن هذا أن يمنح المكلّفين بالضريبة قيمة لأموالهم، ويضع حداً لارتفاع الضرائب التي فرضها حزب العمال خلال ولايته الثالثة.

التحركات حول المدارس

يعتقد المحافظون أنّ إدارة المدارس تقع على عاتق المعلّمين، لا السياسيين. لذا سنقتطع من حجم الأعمال الورقية المفروضة على المعلّمين، ونعيد فرض الانضباط في المدارس، ونمنح الأهل فرصة اختيار أفضل مدرسة لأولادهم.

- خلال اليوم الأول من حكومة المحافظين، سنضع خططاً لنمنح كبار الأساتذة سلطة طرد التلاميذ المشاغبين.
- خلال الأسبوع الأوّل، سنبدأ بإلغاء القواعد التي تحول دون توّسع المدارس الجيدة وافتتاح المدارس الجديدة، فضلاً عن تحديد الأهداف المحدّدة للمدارس على الصعيد المركزي.
- خلال الشهر الأوّل، سنضمّن في خطاب الملكة مشروع قانون يمنح الأهل فرصة اختيار المدرسة الأفضل بالنسبة إلى أولادهم.

التحركات حول المستشفيات

يعتقد المحافظون أنّ إدارة خدمة الصحة الوطنية تقع على عاتق المحترفين، لا السياسيين. لذا سنعمل على تنظيف المستشفيات،

وتسخير الأموال من أجل خدماتنا الأساسية، ومنح المرضى فرصة اختيار المكان والزمان للحصول على علاجهم.

- خلال اليوم الأول من حكومة المحافظين، سنلغي الأهداف التي فرضها وايتهول على المستشفيات.
- خلال الأسبوع الأوّل، سنتيح للأشخاص الوصول إلى المعلومات حول أداء المستشفيات، بما في ذلك معدّلات الإصابة بالالتهابات.
- خلال الشهر الأوّل، سننشر التشاريع لنمنح الناس فرصة اختيار مستشفياتٍ أفضل وأكثر نظافة.

التحركات حول الجريمة

يعتقد المحافظون أنّ مجتمعنا يحتاج إلى المزيد من الاحترام، والانضباط، والقيم المحتشمة. لذا سنقلّص من حجم المسايرة السياسية والأعمال الورقية المفروضة على الشرطة، ونعزّز، عوضاً عن ذلك، من دور الشرطة في الميدان.

- خلال اليوم الأول من حكومة المحافظين، سنعلن عن خططٍ لتجنيب ضباط الشرطة ملء استمارة كلّما أوقفوا فيها أحدهم.
- خلال الأسبوع الأول، سنعلن عن إنهاء خطة حزب العمال بالتسريح المبكر من السجون.
- خلال الشهر الأول، سنباشر بتطبيق برنامجنا الجديد لبناء السجون، وهو يشمل أيضاً استقطاب خمسة آلاف شرطيّ إضافي كلّ سنة.

التحركات حول الهجرة

يعتقد المحافظون أنّ مجتمعنا يحتاج إلى نظام هجرة عادل، لتقديم يد المساعدة إلى اللاجئين الحقيقيين، وإعطاء الأولوية لمن يريد زيارة بريطانيا من أجل الكدّ في العمل وتقديم مساهمة إيجابية.

- خلال الأسبوع الأول من حكومة المحافظين، سنعلن عن استحالة استبدال تأشيرات الدخول السياحية والدراسية بتأشيراتٍ طويلة الأمد ما إن يصل الأشخاص إلى أرض بريطانيا.
- خلال الشهر الأول، سنطرح التشريع الذي يخوّل إعطاء الأولوية لمن يريد المجيء إلى بريطانيا، ليقدّم مساهمةً إيجابية، على غرار ما يحدث في أستراليا.
- خلال الشهر الأوّل، سنبدأ بمراقبة القطارات ٢٤ ساعة في اليوم، وبالتحديد عند موانىء الدخول.

الرسائل الرئيسة

حزب العمال

قدّم حزب العمال الكثير من الوعود، لكنه لم يستطع الإيفاء إلا بالقليل منها. فقد أعلن في بداية الأمر أنه لا يخطط لزيادة الضرائب البتة، لكنّه زادها فعلاً حتّى ٦٦ ضعفاً. وما الذي تحقّق من جرّاء ذلك؟ القليل جداً. لهذا السبب، يشعر الناس أنّ حزب العمال قد ضلّلهم وخيّب آمالهم. فهو لا يجيد إلا الكلام بدون الفعل.

حزب المحافظين

يحدّد المحافظون جدولاً زمنيًّا للتحركات المطلوبة من أجل معالجة المشكلات التي تواجهها بريطانيا. ويشمل الجدول الزمني هذا ما هي مخطّطاتنا، ومتى سننفّذها؛ كما يجعلنا مساءلين أمام الناخبين. من هنا، لا مجال للتملص.

فما الذي سننجزه فعلاً؟ نسبة أقل من الكلام، ونسبة أكبر من العمل. وقد وضعنا نصب أعيننا الأهداف التالية: فرض الانضباط في المدارس، تعزيز الشرطة، تأمين مستشفيات أنظف، خفض الضرائب، ضبط الهجرة الوافدة.

الليبراليون الديمقراطيون

ليست الأصوات التي تصبّ في مصلحة الليبراليين الديمقراطيين ضائعةً سدى، بل إنّها تشكّل كتلةً اقتراعية خطيرة: فهي غير متشدّدة حيال الجريمة، وميالة إلى رفع الضرائب، كما إنّها مولعة بكلّ ما يمتّ بصلة إلى الاتحاد الأوروبي.

يمكن الاطلاع على كافة وثائق السياسة، وجدول التحركات كاملاً، على موقع حزب المحافظين الإلكتروني التالي:
www.conservatives.com

ج. برنامج حزب المحافظين الفائز بالانتخابات الفدرالية الكندية في العام ٢٠٠٦

دافع عن المساءلة

رسالة من ستيفان هاربر

لقد حان موعد المساءلة.

أخيراً، سيتمكّن الكنديّون قريباً من مساءلة الليبراليين. فبعد ١٢ سنة أنفقها هذا الحزب في السلطة، صار لا بدّ من مساءلته عن كلّ الأموال التي نُهبت، وكلّ الثقة التي تزعزعت، وسائر الخطط التي فشل في إنجازها، بسبب تركيز هذه الحكومة كامل طاقتها على ضبط الفضائح وحصر الأضرار.

بالنسبة إلى هؤلاء الكنديين الساعين إلى المساءلة، أصبح السؤال واضحاً: أيّ حزبٍ قادر على تغيير أسلوب الحكم بشكلٍ يضمن تطبيق المساءلة السياسية في أوتاوا؟ إننا بحاجة إلى تغيير أسلوب الحكم لاستبدال السياسة التي تتّبع الأنماط البالية برؤيا جديدة. إنّنا بحاجة إلى استبدال ثقافة الفساد والمخصصات لمجموعة معيّنة بثقافة المساءلة. إننا بحاجة إلى استبدال المنافع التي تستفيد منها النخبة ليس إلا بأسلوب حكمٍ يفيد الجميع.

لا يخفى عليكم أنّ الكنديين – هذا الشعب المكّد الذي يدفع ضرائبه ويلتزم بالقوانين – يطالبون، كلّ يومٍ، بحكومة جديدة تضع مصالحهم قبل المصالح الشخصية لبعض الأفراد وهم يستحقّون هكذا حكومة. من هذا المنطلق، تشكّل هذه الانتخابات، بالنسبة إليهم، فرصةً لإبلاغ ليبراليي أوتاوا بأنّهم قد نالوا كفايتهم؛ وأنّهم سئموا من القبوع في خانةٍ منسية؛ وأنّ دورهم قد حان أخيراً.

لقد حان الوقت لتأليف حكومةٍ جديدة تنجز الواجبات المفروضة عليها، لمصلحتنا جميعاً. إنّ أولوياتنا واضحةٌ كلّ الوضوح. سوف نقوم بتنظيف الحكومة، ونخفّض من الضريبة على السلع والخدمات، ونساعد الأهل في رعاية أطفالهم، ونقلّص من فترات الانتظار المفروضة على المرضى لإنجاز إجراءاتهم الطبية، ونشدّد من قبضتنا على الجريمة.

من شأن خطّتنا هذه أن تساعد الأفراد، والأسر، والكبار في السنّ، وشركات الأعمال الصغيرة الحجم. ولا شكّ في أنّ حكومة المحافظين الجديدة ستعزّز الوحدة الوطنية، وتطوّر مصالحنا على الساحة العالمية.

يعرض هذا البرنامج خياراً واضحاً بالنسبة للكنديين: فإمّا القديم وإمّا الجديد؛ إمّا الألقاب وإمّا المساءلة؛ إمّا المخصصات للنخبة أو القيادة للجميع.

وحده حزبٌ واحد قادر على تلبية هذه الحاجة إلى تغيير أسلوب الحكم، فإرساء المساءلة السياسية في أوتاوا.

انضمّوا إليّ ودافعوا معي عن كندا

ستيفان هاربر،

زعيم حزب المحافظين في كندا

دافع عن المساءلة

لا شكّ في أنّ الأشخاص الذين يكدّون في العمل، ويدفعون الضرائب المفروضة عليهم، ويلتزمون بالقوانين، يتطلّعون إلى مساءلة زعمائهم السياسيين. بطبيعة الحال، لا نتوقّع من السياسيين أن يكونوا مثال القادة الشرفاء، لكنّنا بحاجة إلى التأكد من أنّ أموال الضرائب التي بذلنا لأجلها عرق جبيننا تُنفق بشكلٍ مناسب وحكيم. وفوق كلّ ذلك، نريد، لا بل نتوقّع، أن تُنفق هذه الأموال بطريقةٍ قانونية.

لقد خذلونا. فقد شهدت ولاية الحزب الليبرالي التي استمرّت اثني عشر عاماً فضيحةً تلو الأخرى. ورغم أنّ بول مارتن وعد بأن ينظّف أوتاوا، إلا أنّ الفضائح استمرّت بالتوالي. لقد كان القاضي غومري على حقّ عندما تحدّث عن "ثقافة توزيع المخصصات على مجموعةٍ معيّنة" ضمن الحزب الليبرالي. ومن غير المعقول أن تتولى ثقافة الهدر وسوء الإدارة والفساد، هذه، إصلاح نفسها بنفسها. من هنا، سيتمثّل التشريع الأوّل الذي ستطرحه حكومة المحافظين بقانون المساءلة الفدرالية، في سياق خطة قويّة لتطهير الحكومة.

إصلاح عملية تمويل الأحزاب السياسية الفدرالية

في ظلّ حكم الحزب الليبرالي، أدى المال والنفوذ دوراً أكبر من اللازم في السياسة الكندية. بالفعل، عندما فُتح ملفّ التحقيق في مصادر التمويل، اكتشف الكنديون أنّ مبالغ كبيرة من المال كانت تُسرّب لتمويل حملات الحزب الليبرالي؛ وأنّ أموالاً كانت تدرّها العقود الحكومية وجدت طريقها إلى جيب الليبراليين. من هذا المنطلق، لا بدّ من وضع حدّ لسنوات "إدفع لنلعب" التي شهدتها أوتاوا الليبرالية.

الخطة

ستنجز حكومة المحافظين ما يلي:

- تحديد الهبات الفردية إلى الأحزاب أو المرشّحين بمبلغٍ أقصاه ألف دولار.
- حظر كلّ أنواع الهبات من الشركات، والنقابات، والمنظمات، إلى الأحزاب السياسية، والدوائر الانتخابية، والمرشّحين.
- حصر الهبات النقدية إلى الأحزاب السياسية والمرشّحين بمبلغ ٢٠ دولار كحدّ أقصى.
- تمديد فترة التحقيق في انتهاكات قانون الانتخابات، وملاحقتها قضائياً، إلى عشر سنوات.

تعزيز قانون تسجيل جماعات الضغط

بات الضغط على الحكومة، في ظلّ الليبراليين، على يد أصدقاء بول مارتن وشركائه وغيرهم من الوزراء الليبراليين، صناعةً تدرّ الملايين من الدولارات. وبات من عادة كبار المسؤولين الليبراليين أن يتنقّلوا بحريّة بين المناصب الحكومية الانتخابية وغير الانتخابية،

الانتخابية، فضلاً عن عالم الضغط. كما انعقدت الصفقات في أوساط جماعات الضغط الليبرالية، لقبض رسوم احتياطية، شرط أن يغيّر الليبراليون سياسةً معيّنة وفقاً لرغبات زبائنهم، وإلا ما تلقّوا الرسوم المتّفق عليها.

الخطة

ستنجز حكومة المحافظين ما يلي:

- تمديد حتى خمس سنوات الفترة التي يُحظّر فيها على الوزراء السابقين، والموظفين الوزاريين، وغيرهم من كبار الموظفين الحكوميين الضغط على الحكومة.
- حظر صفقات الرسوم الاحتياطية، أو المدفوعة في حال نجاح الضغط فقط.
- إلزام الوزراء وكبار المسؤولين الحكوميين تسجيل العقود التي يبرمونها مع جماعات الضغط.
- جعل أمين سجل جماعات الضغط مسؤولاً مستقلاً للبرلمان.
- منح أمين سجل جماعات الضغط الصلاحية والموارد اللازمة للتحقيق في الانتهاكات.
- تمديد فترة التحقيق في انتهاكات قانون الانتخابات، وملاحقتها قضائياً، إلى عشر سنوات.

حظر الهبات السريّة إلى المرشّحين السياسيين

صحيحٌ أنّ القوانين تضبط منح الهبات إلى الحملات، غير أنّ منح مبالغ غير محدّدة من الأموال إلى المرشّحين السياسيين، خلال حملةٍ انتخابية، بمن فيهم أعضاء البرلمان الذين ليسوا وزراء، ما زال أمراً شرعيًا. من هنا، تمكّن النوّاب، بفضل هذه الثغرة، من تكديس صناديق إئتمانية سريّة ضخمة. من جهته، يقدّر رئيس موظّفي شؤون الانتخابات أنّ الأموال التي تحويها هذه الصناديق قد بلغت ملايين الدولارات.

الخطة

ستنجز حكومة المحافظين ما يلي:

- منع المرشّحين أو النواب، ممّن يسعون إلى خوض دورةٍ انتخابية ثانية، من قبول الهدايا الشخصية النفيسة.
- حظر استخدام الصناديق الائتمانية لتمويل حملات المرشّحين.
- إلزام كافة النواب الحاليين أو المنتخبين بالإبلاغ عن أيّ صندوق ائتماني أو حسابات سريّة، والسير إلى تصفية هذه الحسابات.

تعيين الأشخاص الكفوئين في المناصب الحكومية

أقدم الحزب الليبرالي، مراراً وتكراراً، على تعيين أشخاص من داخل الحزب في مناصب معيّنة، حتى وإن كانوا في بعض الحالات غير كفوئين البتة. وهكذا، عُيّن المرشّحون والنواب الليبراليون كرؤساء للشركات الحكومية، وأعضاء مجالس الإدارة، وسفراء. بالإضافة

إلى ذلك، عمل الموظفون الليبراليون، بمن فيهم بعض المسؤولين عن برنامج التمويل، على الوصول إلى المناصب الرئيسة في القطاع الحكومي.

الخطة

ستنجز حكومة المحافظين ما يلي:

- الحرص على تعيين سائر مسؤولي البرلمان من خلال التشاور مع جميع الأحزاب في مجلس العموم، وبعد التصويت السري لجميع أعضاء البرلمان، من دون الاكتفاء بتسميتهم عن طريق رئيس الوزراء. وستشمل عملية التعيين الأشخاص التالي ذكرهم:

  – مفوّض شؤون الأخلاقيات
  – المدقّق العام للحسابات
  – رئيس موظّفي الشؤون الانتخابية
  – مفوّض شؤون الإعلام
  – مفوّض شؤون الخصوصية
  – أمين سجل جماعات الضغط

- إنشاء لجنة للتعيينات الحكومية لوضع شروطٍ قائمة على الأهلية، في ما يتعلّق بوظائف مجالس الإدارة، واللجان، والوكالات. وذلك لضمان إدارة الطلبات المتنافسة بشكلٍ عادل والإعلان عنها على نطاق واسع.
- الحؤول دون استفادة المعاونين الوزاريين، وغيرهم من المسؤولين السياسيين المعيّنين، من معاملة خاصة عند تقديم طلبات لوظائف القطاع العام.

تطهير الإعلانات والاستفتاءات الحكومية

تفوّض الحكومة الليبرالية إجراء استفتاءاتٍ وأبحاث حول الرأي العام بقيمة ٢٥ مليون دولار كلّ عام. ويخضع قسم كبير من هذه الاستفتاءات لإدارة شركات استفتاء ذات صلة بالحزب الليبرالي. في هذا الإطار، ذكر المدقّق العام للحسابات أنّ وزارة الماليّة في حكومة بول مارتن كانت قد أمرت بإجراء استفتاء، لم يسفر إلا عن "تقارير شفهية وحسب"— بمعنى أنّ شيئاً لم يُدوّن خطياً، ولم يتوفّر بالتالي أيّ دليل ورقيّ يثبت إجراء الاستفتاء. غير أنّ حكومة مارتن منعت لجنة غومري من التحقيق في هذا الجزء من تقرير المدقّق العام للحسابات.

الخطة

ستنجز حكومة المحافظين ما يلي:

- الحرص على نشر كافة الأبحاث الحكومية حول الرأي العام، بشكلٍ فوريّ، خلال ستّة أشهر من إتمام المشروع، ومنع التقارير الشفهية فقط.
- الحرص على إجراء مراجعةٍ مستقلة للممارسات المتعلّقة بالأبحاث الحكومية حول الرأي العام، كما هو مُناقش في الفصل الخامس من تقرير المدقّق العام للحسابات الصادر في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٣، لتحديد إن كانت الحاجة تدعو إلى اتّخاذ تحركاتٍ إضافية، كالتحقيقات القضائية.
- فتح مجال المزايدة على العقود الحكومية الخاصة بالإعلانات وأبحاث الرأي العام، لمنع أيّ شركة تابعة لأصحاب السلطة من احتكار أعمال الحكومة.

تطهير عملية شراء العقود الحكومية

في ظلّ الحكومة الليبرالية، بات من الشائع استغلال عملية توزيع العقود الحكومية. على سبيل المثال، منح الوزير السابق في الحكومة الليبرالية، آرت إغليتون، عقداً غير رسميّ إلى حبيبته السابقة. وقد عيّنه بول مارتن في مرحلةٍ في مجلس الشيوخ.

الخطة

ستنجز حكومة المحافظين ما يلي:

- مراجعة كافة قوعد التعاقد وتعديلها، كي تكون عملية المشتريات الحكومية بعيدة عن التدخلات السياسية.
- تعيين مدقّق عام للمشتريات لضمان الشفافية والعدل، ومعالجة كافة الشكاوى التي يرفعها الباعة.
- السماح للشركات الصغيرة أو الباعة خارج منطقة العاصمة الوطنية بالحصول على فرصة إبرام عقود حكومية.

تأمين حماية حقيقية للمبلّغين عن المخالفات

سجّلت السنوات الماضية العديد من الأمثلة عن حوادث الانتقام من المبلّغين عن المخالفات ضمن الحكومة، كالموظفين الحكوميين الذين ساعدوا في الكشف عن فضائح التمويل، وأولئك الذين فضحوا حقيقة الفساد والهدر في وزارة الخارجية. وبعد أن مارست المعارضة، والمبلّغون عن المخالفات أنفسهم، ضغطاً هائلاً على الحكومة، اكتفى الليبراليون بإقرار تشريع ضعيف لمعالجة المشكلة. وما زالت الحاجة تدعو إلى بذل الكثير والكثير من الجهود.

الخطة

ستنجز حكومة المحافظين ما يلي:

- منح مفوّض شؤون نزاهة القطاع العام سلطة فرض الالتزام "بقانون حماية الإفصاح عن طريق الموظفين الحكوميين".

- ضمان حماية سائر الكنديين الذين يبلّغون عن المخالفات الحكومية، لا الموظفين الحكوميين فحسب.
- إلغاء صلاحية الحكومة بإعفاء الشركات الرسمية والهيئات الأخرى من الالتزام بالقانون.
- فرض الإعلان العام والسريع للمعلومات التي يكشفها المبلّغون عن المخالفات، إلاّ في حال أثّرالأمر على الأمن القومي أو سلامة بعض الأفراد.
- الحرص على وصول المبلّغين عن المخالفات إلى المحاكم، وحصولهم على الاستشارة القانونية المناسبة.
- تخصيص مكافآت نقدية للمبلّغين الذين يكشفون عن المخالفات أو ينقذون أموال الضرائب من الاستعمالات غير الشرعية.

إجلاء الحقيقة حول وضع الموازنة بواسطة هيئة الموازنة البرلمانية

في ربيع ٢٠٠٤، أعلنت الحكومة الليبرالية على مسامع الكنديين أنّ الفائض في موازنة عام ٢٠٠٣–٠٤ سيقتصر على ١.٩ مليار دولار، بينما الواقع يقول إنّ الفائض بلغ ٩.١ مليار دولار. خلال فترة ٢٠٠٤–٠٥، أنفق الليبراليون حوالى ٩ مليار دولار في نهاية العام، حتى انخفض الفائض إلى ١.٦ مليار دولار. من جهتها، قدّرت موازنة ٢٠٠٥ فائض فترة ٢٠٠٥–٠٦ بأربعة مليارات فقط، وهو رقمٌ لم يقبله أيّ محلّل اقتصادي محترم. وما لبث هذا التقدير أن حلّق إلى ١٣.٤ مليار دولار في التحديث الاقتصادي الذي صدر بعد تسعة أشهر. من هذا المنطلق، لا يمكن مساءلة الحكومة إذا كان البرلمان يجهل الوضع الدقيق للموارد العامة.

الخطة

ستنجز حكومة المحافظين ما يلي:

- إنشاء هيئة موازنة برلمانية مستقلة لتقديم التحاليل الموضوعية مباشرةً إلى البرلمان، حول وضع الموارد المالية في الدولة واتّجاهات الاقتصاد الوطني.
- إلزام القطاعات والوكالات الحكومية بتقديم المعلومات الدقيقة والمبيّنة في الوقت المناسب إلى هيئة الموازنة البرلمانية، لضمان حيازتها على المعلومات المطلوبة بهدف تقديم التحاليل الدقيقة إلى البرلمان.
- الحرص على تحديث التوقعات المالية الحكومية في كلّ فصل، على أن تشمل بيانات كاملة حول التوقعات الخاصة بالإيرادات والنفقات.

تعزيز سلطة المدقّق العام للحسابات

على مدى العقد المنصرم، أشار المدقّق العام للحسابات، مراراً وتكراراً، إلى الفساد المتفشي في أوساط الليبراليين. وكانت كلّ عملية مراجعة تظهر المزيد من الأمثلة عن سوء إدارة الليبراليين، من برنامج التمويل الذي كلّف ٢٥٠ مليون دولار، إلى الهدر الفاضح وسوء الإدارة لمشروعٍ بلا طائل كلفتُهُ مليار دولار هو منح بنك الوظائف، فسجل الأسلحة غير المجدي الذي بلغت كلفته ملياري دولار.

الخطة

ستنجز حكومة المحافظين ما يلي:

- الطلب من المدقّق العام للحسابات أن يجري، فوراً، مراجعةً لكافة المنح الفدرالية، والمساهمات، وسياسات التعاقد، والالتزام بالاستنتاجات التي يقدّمها.
- زيادة التمويل لمكتب المدقّق العام للحسابات لضمان أنه يملك الموارد اللازمة لإجراء مراجعةٍ كاملة لبرامج المنح والمساهمات، فضلاً عن برامج القطاعات والوكالات والشركات الرسمية المماثلة، وفقاً لما يراه مناسباً.
- السماح للمدقّق العام للحسابات "بتتبّع تحويل الأموال" حتى وصولها إلى المستفيدين النهائيين، من خلال منحها صلاحيةً قانونية بمراجعة السجلات، والوثائق، والحسابات لأيّ فردٍ، أو مؤسسة، أو شركة تتلقى المنح، أو المساهمات، أو التحويلات، بموجب اتّفاق مع حكومة كندا.
- الحرص على مراجعة كافة برامج المنح كلّ خمس سنوات.
- تعزيز تنفيذ المبادىء التوجيهية المالية التي تتّبعها الحكومة، وطرح عقوبات جديدة خاصة بالاحتيال وفقاً للقانون الجنائي، تشمل إساءة استعمال أموال الضرائب.

تعزيز دور مفوّض الأخلاقيات

عام ١٩٩٣، وعد بول مارتن والليبراليون بتعيين مفوّض مستقل للأخلاقيات. غير أنّهم لم يفوا بهذا الوعد على مدى عشر سنوات من الحكم، لا بل إنّ مارتن صوّت ضدّ هذا الوعد في مجلس العموم، كما هو مدرج في الكتاب الأحمر الخاص ببرنامج الحزب الليبرالي الانتخابي.

في نهاية الأمر، وبتأثيرٍ من الضغوطات الناتجة عن فضيحة التمويل، لم يملك الليبراليون إلا الإيفاء بوعدهم بشكلٍ جزئي. غير أنّ دور مفوّض الأخلاقيات ما زال يترافق مع العديد من المشكلات، كالإعفاءات الخاصة التي أوجدها بول مارتن لتسيير صفقات العمل التي تعود عليه بالفائدة.

الخطة

ستنجز حكومة المحافظين ما يلي:

- منح مفوّض الأخلاقيات فرصة فرض غرامة على منتهكي القوانين.
- منع رئيس الوزراء من إبطال حكم مفوّض الأخلاقيات، في حال كان رئيس الوزراء، أو أحد الوزراء أو المسؤولين قد انتهك قانون تضارب المصالح.
- تحويل تضارب المصالح إلى قانون.

- سدّ الثغرات التي تتيح للوزراء التصويت على المسائل المتّصلة بمصالحهم التجارية.
- وضع حدّ للصناديق الائتمانية السريّة التي تتيح للوزراء البقاء على اطّلاعٍ بمصالحهم التجارية، كما تفرض وضع الثروات الوزارية كلها في صناديق ائتمانية سريّة تماماً.
- السماح لأفراد الشعب، لا السياسيين فحسب، برفع الشكاوى إلى مفوّض الأخلاقيات.
- جعل المستشارين الوزاريين الذين يعملون بدوامٍ جزئي، أو لا يتلقّون تعويضاً ماليّاً، خاضعين لسلطة قانون الأخلاقيات.

تعزيز تشريع الوصول إلى المعلومات

لقد رفض الحزب الليبرالي، مراراً وتكراراً، أيّ محاولةٍ لمنح الكنديين فرصةً أفضل للوصول إلى المعلومات الحكومية. وتجدر الإشارة إلى أنّ المفوّض الحالي للمعلومات قد لجأ إلى المحاكم غير مرّة، لإرغام الحكومة على فتح أبوابها.

الخطة

ستنجز حكومة المحافظين ما يلي:

- تطبيق التوصيات التي رفعها مفوّض المعلومات من أجل إصلاح قانون الوصول إلى المعلومات.
- منح مفوّض المعلومات الصلاحية اللازمة للأمر بالتصريح عن المعلومات.
- توسيع نطاق القانون ليطال كافة الشركات الرسمية، والمسؤولين البرلمانيين، والمؤسسات، والمنظمات التي تنفق أموال الضرائب أو تصلح الوظائف الحكومية.
- إخضاع الوثائق الحكومية السرية لمراجعة مفوّض المعلومات.
- إلزام المسؤولين الحكوميين بإنشاء السجلات الضرورية لتوثيق أعمالهم وقراراتهم.

تعزيز مراجعة الحسابات والمساءلة ضمن الحكومة

انكشفت فضيحة التمويل خلال إجراء مراجعة حسابات داخلية، وهي عملية حاول الليبراليون تغطيتها في بادىء الأمر. ولا يخفى على أحد أنّ الحدود بين الوزراء والموظفين الحكوميين غير الحزبيين قد تماهت في ظلّ حكم الليبراليين، ممّا يدعو إلى إعادة رسم حدود واضحة للمساءلة.

الخطة

ستنجز حكومة المحافظين ما يلي:

- منح المراقب المالي العام سلطةً إجمالية لإجراء مراجعةٍ داخلية للحسابات في كلّ دائرة حكومية.
- تعيين نائب الوزير في كلّ دائرة أو وكالة حكومية كمسؤول عن الحسابات في تلك الدائرة. وسيكون هذا النائب مسؤولاً في البرلمان عن الإنفاق الذي تتكبّده هذه الدائرة والممارسات الإدارية التي تطبّقها.
- إلزام الوزير، في حال نشوب خلاف بينه وبين نائب الوزير حول أيّ مسألة إدارية، بتقديم أمر خطيّ إلى نائب الوزير، وإعلام مراجع الحسابات العام والمراقب المالي العام بشأن الخلاف.

إنشاء منصب مدير الادعاء العام

لضمان الاستقلالية في مكتب الادعاء العام، ستتبّع حكومة المحافظين المسار نفسه الذي سلكته أقاليم متعدّدة، على غرار نوفا سكوتيا وكولومبيا البريطانية، وغيرها من الأنظمة الديمقراطية البرلمانية كالمملكة المتحدة وأستراليا؛ فتنشىء منصباً مستقلاً لمدير الادعاء العام.

الخطة

ستنجز حكومة المحافظين ما يلي:

- إنشاء منصب مدير الادعاء العام، ومسؤوليته إدارة الملاحقات القضائية في ظلّ السلطة الفدرالية.
- منح مدير الادعاء العام سلطة اتّخاذ القرارات الملزمة والنهائية حول المباشرة بالملاحقة القضائية، أو الامتناع عنها، إلا إذا نصح المدعي العام أو نائب المدعي العام المدير بخلاف ذلك، بواسطة إشعار خطيّ رسمي.
- تعيين مدير الادعاء العام من بين مجموعة من المرشّحين الكفوئين الذين توصي بهم لجنة تضمّ ممثّلين عن أحزاب المعارضة في البرلمان.
- منح مدير الادعاء العام صلاحية مراجعة القرارات الأخيرة التي اتّخذها حول الملاحقات القضائية المتعلقة بفضيحة التمويل، وغيرها من المسائل التي حقّق فيها مدقّق الحسابات ومستشار أو مفوّض الأخلاقيات.
- تنظيم منصب مدير الادعاء العام بالتوافق مع أفضل الممارسات ضمن مناطق أخرى خاضعة لسلطات مختلفة، مثل كولومبيا البريطانية، ونوفا سكوتيا، وأستراليا، والمملكة المتحدة.

د. "معاً نحو أكثرية رئاسية"، برنامج حزب "الاتحاد من أجل حركة شعبية" في فرنسا

١. بناء مجتمع ديمقراطي كامل وتغيير طريقة صنع السياسات
٢. تكييف الخدمات العامة لتتلاءم وحاجات الشعب الفرنسي بكامل أفراده
٣. إنشاء مجتمع قائم على الاحترام
٤. إنعاش الأعمال، وتأمين وظائف للمواطنين كافة، وزيادة القدرة الشرائية
٥. إحالة المدارس إلى دعامة أساسية اجتماعية توفّر الفرص المتساوية للجميع
٦. تحقيق النجاح في الصراع العالمي نحو تحسين المستوى الفكري
٧. حماية مستقبل الأجيال القادمة، وبالتحديد من خلال سياسة تنمية راسخة على المدى الطويل
٨. تخصيص المزيد من الموارد الحكومية خدمةً للأخوة والتضامن
٩. البحث عن أوروبا التي نحبّ
١٠. مجاراة الميول الجديدة للعصر في العالم

أبناء بلدي الأعزاء،

يومي السبت والأحد ٥ و٦ أيار (مايو) ٢٠٠٧، أعربتم، في هذا البلد أو في الخارج، عن رغبتكم في إحداث تغييراتٍ جذرية في بلدنا.

وكانت الحملة الرئاسية، كما تطلّع إليها نيكولا ساركوزي، فرصةً ثمينة لإجراء نقاش واضح المعالم حول عدّة برامج ورؤىً بالنسبة للمجتمع الفرنسي، فضلاً عن مفاهيم متنوّعة تتعلّق بمستقبل فرنسا.

لقد أخبركم نيكولا ساركوزي، بأكبر قدرٍ ممكن من الصراحة والشفافية، عمّا ينوي أن يفعله. فطلب منكم أن تتجمّعوا حوله، وألا تفوّتوا عليكم هذه الفرصة التاريخية لعصرنة الدولة، أملاً في مواجهة التحديات المقبلة، فتسخير المثل والازدهار في خدمة المساواة والأخوّة والتضامن. فمنحتموه أنتم صلاحيةً واضحة لتطبيق برنامجه هذا.

يستند هذا البرنامج على قيمٍ متعدّدة، كالعمل، والجدارة، والسلطة، والاحترام، والشرف، والأخوة. ونحن نتطلّع إلى إرساء هذه القيم من جديد في لبّ المجتمع. في الواقع، يسعى هذا البرنامج إلى تعزيز طريقة جديدة لممارسة السياسة: فنحن نرفض الانصياع لقدرنا، ونخدم المصلحة العامة، ونسعى إلى مجتمع ديمقراطي كامل، وعصرنة الحوار الاجتماعي، وزيادة الوعي تجاه الإنجازات، ورعاية الأجيال القادمة، وحشد الأصوات، لا سيما حول بعض القضايا كالدين العام، ومعاشات التقاعد، والتنمية على المدى الطويل.

من شأن هذا الالتزام أن ينصّ على تحرّكات محدّدة، تدعمها مجموعة من البيانات، أملاً في التوصل إلى عمالة كاملة المواطنين خلال خمس سنوات، ورفع نسبة التنمية كما فعل أكثر شركائنا نجاحاً، وتمكين كلّ مواطن فرنسي من تملّك مسكنٍ خاص به، إلى جانب خفض الضرائب حتى المعدّل المعمول به في أوروبا، ووضع حدّ لنموّ الدين العام.

تجدر الإشارة إلى أنّ هذا البرنامج يعتمد على سلطةٍ قضائية قوية، تعامل المواطنين كافة على قدم المساواة، مهما اختلفت طبقاتهم الاجتماعية. فلا ريب في أنّ جوهر البرنامج الذي يتّبعه نيكولا ساركوزي يقوم على استئصال كافة أشكال التمييز، وهذا أمرٌ بعيد كل البعد عن مُثل نظيره الجمهوري. بالفعل، يدعو ساركوزي إلى إعطاء كلّ فرد فرصة، وعدم ترك أيّ شخصٍ على الحياد، مع الاعتراف بالأهلية والكفاءة ومكافأتهما.

أخيراً، يبقى القول إنّ البرنامج يقوم على فكرةٍ واضحة، هي وفاء فرنسا لماضيها، وثقافتها، ولغتها؛ والوفاء لفرنسا عصرية وأخويّة حيث الأقوياء يسخّرون قدراتهم وطاقاتهم لمنفعة الضعفاء؛ والوفاء لهوية فرنسا الوطنية وانتمائها الأوروبي؛ فضلاً عن اعتماد الانفتاح، والتمتّع بالمسؤولية في الوقت عينه، تجاه قضية الهجرة نحو الداخل.

إذاً، يمكن اختصار الأفكار الأساسية التي يستند إليها هذا البرنامج بالتغيير، وتضافر القوى، والالتزام، ونشر الوعي تجاه الإنجازات التي أبصرت النور.

لكن لا يمكن لنيكولا ساركوزي أن يُطبّق برنامجه إلاّ إذا حصل اليوم على الأكثرية البرلمانية. من هنا، نطلب منكم أن تمنحونا ثقتكم يومي ١٠ و١٧ حزيران (يونيو)، لانتخاب أكثرية رئاسية في الجمعية الشعبية، فتمنحوا رئيس الجمهورية الجديد فرصة تطبيق الإصلاحات الجذرية التي تحتاج إليها بلادنا.

١. بناء مجتمع ديمقراطي كامل وتغيير طريقة صنع السياسات

نطمح إلى إنشاء مجتمع ديمقراطي كامل، يتميّز بالشفافية، ويهتمّ بالمصلحة العامة وإصلاح البلاد، عوضاً عن المشاحنات السياسية والصراع على القوّة.

ولعلّ نقطة الانطلاق لتحقيق مثل هذا النظام الديمقراطي هي حصر حكم رئيس الجمهورية بولايتين متتاليتين لا غير، واحتمال تقديم عروض مباشرة أمام البرلمان.

يفترض هذا المجتمع الديمقراطي إنشاء حكومة مصغّرة للحدّ من هدر الوقت جرّاء التداخل في الصلاحيات الوزارية، كما يدعو إلى اعتماد بنية هندسية وزارية جديدة تستند إلى الدستور، لكن تتكيّف في الوقت عينه مع توجّهات العالم العصريّ. في هذا الإطار، سيتلقّى كل وزير لائحة بالصلاحيات التي تحدّد المهام والأهداف المتوخاة، وبالتحديد تلك التي ستتمّ مساءلته على أساسها. فضلاً عن ذلك، ستتعزّز صلاحيات البرلمان، وصلاحيات المعارضة، ممّا يضمن لها مكانةً مناسبة تشمل اليوم رئاسة لجنة المالية التابعة للجمعية الوطنية. أمّا البرلمان، فسيتمتّع بدورٍ فريد من نوعه في تحديد أهمّ التعيينات، وسيشرف عليها استناداً إلى عوامل الكفاءة، والأهلية، والشرف.

بالفعل، سيكون البرلمان أقدر على تمثيل الشعب الفرنسي، وبشكل خاص لأنّ المسؤولين الذين يتطلعون إلى تسجيل التزام طويل الأمد في المجال السياسي سيضطرون إلى الاستقالة من القطاع الحكومي.

إلى جانب ذلك، سيقوم البرلمان على مستوى من التناسب، ممّا يمكّنه من تمثيل وحدة الرأي العام في فرنسا على الصعيد السياسي، بدون تهديد استقرار الحكومة.

في ما يتعلّق بالقضايا الاجتماعية وحق العمل، لا يمكن تطبيق أيّ إصلاح قبل انتقاده على يد الشركاء السياسيين؛ ولسوف نعزّز النقابات العمالية لأنّ سلطاتها التمثيلية تعتمد على تصويتكم بالذات. نودّ أن يتمحور جوهر المفاوضات والاتفاقات حول حقّ العمل، وساعات العمل، والعلاقات الاجتماعية. وليس هذا فحسب، بل إننا سنستشير، مبدئياً، كافة المواطنين والأشخاص المهتمين بهذه الإصلاحات، قبل اتّخاذ قرارٍ باعتمادها وسريان مفعولها.

أخيراً، ستتمتّع السلطة القضائية بالمزيد من الموارد الموضوعة تحت تصرّفها، كما إنّها ستتحمّل مسؤوليات أكبر، وستكون استقلاليتها مضمونة. فضلاً عن ذلك، لن يتمتّع أيّ رأيٍ أو حزبٍ سياسيّ بأيّ تأثير على إجراءات المحاكم الخاصة بالأفراد. أمّا إجراءات القانون الجزائي، فستخضع للإصلاح لاستخلاص العبر من فضيحة أوترو. من جهتها، ستكون سجوننا أكثر ملاءمةً، وسيصبح العمل على دمج النزلاء السابقين في المجتمع من أولوياتنا. من هذا المنطلق، سنطرح قانوناً جزائياً عاماً على البرلمان، خلال المرحلة الأولى من ولايتنا.

٢. تكييف الخدمات العامة لتتلاءم وحاجات كلّ فرنسي/فرنسية

تشكّل الخدمات العامة صلب المساواة، سواء بشكلٍ عام أم بين المناطق، وهذا هو الحافز الذي يدفع إلى المزيد من النجاح، والتحديث، والإدارة المناسبة. من جهتنا، نسعى إلى تعزيز الخدمات العامة في المناطق الريفية، والمدن المحرومة، وفي الخارج. كما نتطلّع إلى عقد عهدٍ لتحقيق التقدّم في أوساط كافة الموظفين الحكوميين: أمّا السبيل إلى ذلك، فتقليص عدد الموظفين الحكوميين، مع تحسين رواتبهم ومعاملتهم بشكلٍ أفضل، مع تزويدهم بتجارب أكثر غنى وتنوّعاً في العمل. في المقابل، نأمل أن تكون إدارة الخدمات العامة أكثر ملاءمةً لتوقعات المواطنين وحاجاتهم، كتغيير توقيت بداية ساعات العمل. فضلاً عن ذلك، نفضّل ضمان مستوىً أدنى من العمل في المرافق العامة، في حال قرّر العمّال تنظيم إضرابٍ عن العمل.

٣. إنشاء مجتمع قائم على الاحترام

نتطلّع إلى إنشاء مدارس تنشر القيم كما المعرفة، لا سيّما قيم السلطة والاحترام التي تتأتّى في المقام الأوّل عن احترام المعرفة والمدرّسين. لذا، قرّرنا أن نساعد الأسر أثناء تربيتها لأطفالها، وبالتحديد من خلال تسديد الفوائد الأسرية عند إنجاب الطفل الأوّل، والاعتراف بمركز الأقارب–المعيلين ضمن الأسر الناقصة أو الأهل المطلّقين. كما سنخضع كلّ من يتخلّى عن مسؤوليته هذه للمساءلة، ونقوم بمراقبة الفوائد الأسرية.

سنواصل مكافحة الانحراف والعنف الذي يوقع العديد من الضحايا، كما يودي بمرتكبي الجرائم أنفسهم في الوقت عينه. فضلاً عن ذلك، سنفرض عقوباتٍ صارمة على من يخالف القانون غير مرّة، كما نصلح القانون الجنائي الخاصّ بالأحداث، بما أنّ صعوبة التفلّت من العقوبة عاملٌ ضروريّ لردع الجريمة. في هذا الإطار، ستكون الدعاوى القضائية المتعلّقة بأبشع أنواع الجرائم شفافة بنظر المواطنين.

أمّا المجال الأهم الذي سيستقطب تحرّكاتنا على مدى السنوات الخمس القادمة، فسيكون كسر الحلقة المفرغة للعنف والهجرة غير الشرعية ضمن الأحياء حيث تنشط أعمال الشغب. فلا يخفى على أحد أنّ الشجاعة والابتكار، وحدهما، سيمكّنان من إيجاد حلّ للمشكلات المستشرية في هذه المنطقة، سيّما وأنّ سائر السياسات المطبّقة هناك قد منيت بالفشل. وإلى جانب الجهود الجبّارة المطلوبة لمواصلة السياسة الأمنية، ستقوم تحرّكاتنا على أساس التربية وتأمين الوظائف.

بعد بذل جهودٍ عظيمة في مجال تجديد المدن، وهي جهودٌ ما زالت مستمرة حتى الآن، من المقرّر أن نطلق "خطة مارشال" الثانية التي تستهدف الضواحي. من شأن هذه الخطوة أن تمكّننا من تدريب كلّ شاب أو شابة في الأحياء التي تشكّل إشكالية، بشكلٍ يؤدي إلى منحه وظيفةً بدوامٍ كامل وأجرٍ محترم.

لا يخفى على أحد أنّ الأشكال المتنوّعة من التمييز، لا سيما تلك التي تستهدف المقعدين والأشخاص المتحدّرين من سلالة مهاجرة، لا تخدم بلدًا كبلدنا. فهي تسيء إلى كرامة أبناء بلدنا الذين يقعون ضحيةً لها. من هنا، ستحتلّ مكافحة التمييز صدارة أولوياتنا. هذا وسنمنح الشركات مهلة سنتين لتساوي في رواتبها بين النساء والرجال. من جهتها، ستنشأ المجموعات المدنية لضمان الحقوق نفسها لمثليّي الجنس والمتزوّجين، في ما خلا حقّ التبني.

في نهاية الأمر، سنحيط العمل التطوّعي بقيمة كبيرة، ونحسّن من التربية المدنية في المدارس، كما نفرض على الشباب القيام بخدمات مجتمعية إلزامية، كي يتسنى لهم الشعور بالأخوّة وخدمة الآخرين.

٤. إنعاش الأعمال، وتأمين العمالة الكاملة، وزيادة القدرة الشرائية

بإمكان فرنسا، كما شركائها الأوروبيين، أن تتوصّل إلى تأمين العمالة الكاملة، خلال مهلة خمس سنوات. كلّ ما علينا فعله هو الكفّ عن تقسيم الوظائف الراهنة بين المواطنين، كما لطالما فعل المسؤولون من قبلنا منذ عشرين سنة وحتى اليوم، فالانتقال إلى تركيز جهودنا على إنشاء وظائف جديدة بدأت تلوح في الأفق. فضلاً عن ذلك، نودّ أن نذكّر أنّ الفرصة الوحيدة لزيادة القدرة الشرائية هي مضاعفة العمل.

يجب أن نبذل كلّ ما في وسعنا لنكون كثراً في العمل، بما أنّ نشاط شخصٍ ما من شأنه أن يخلق فرص عمل لآخرين. فنشجّع الطلاب على مزاولة الأعمال المعفاة من الضرائب، ونسمح للمسنّين بالمحافظة على وظائفهم، أو استلام وظيفة إلى جانب معاش التقاعد، كما نمنح الأهل، خاصة النساء اللواتي توقّفن عن العمل لتربية أطفالهنّ، فرصة العثور على عمل جديد بفضل التدريب الإضافي. بالفعل، من المتوقّع ألا يشكّل الاعتناء بالأطفال عائقاً أمام مزاولة الأهل لأعمالهم. من هذا المنطلق، ستكون رعاية طفل ما دون الثالثة من العمر حقاً نهائياً لا يمكن إلغاؤه.

بالإضافة إلى ذلك، نتطلّع إلى تشجيع شركات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، بصفتها عاملاً مهماً لتوليد الوظائف الجديدة، استناداً إلى نسخةٍ فرنسية عن قانون شركات الأعمال الصغيرة الذي يسمح بتخصيص أجزاء من السوق العامة للشركات الصغيرة الحجم وغير ذلك. ولن نكتفي بذلك، بل سنستثمر أيضاً في القطاعات التي تولّد وظائف جديدة، كالإنترنت، والرعاية الصحية،

والخدمات، وبرامج التنمية على المدى الطويل؛ مع الأخذ بعين الاعتبار سمعة فرنسا كدولة زراعية ومنتجة للسلع الزراعية، ومصدر للقوة الاقتصادية، وتطوّرها الصناعي في المستقبل بفضل اعتماد سياسة تصنيع واضحة.

على نطاقٍ أوسع، نرغب في إصلاح الأعمال، والجهود، والكفاءات، فتشجيع المبادرات والإقدام على المجازفة. ولعلّ نقطة الانطلاق في هذا المجال هي احترام العمال، ومنحهم رواتب محترمة، وحمايتهم من البطالة. أما مع شركائنا في المجتمع، فسننشىء نوعاً من الحماية الاجتماعية المهنية. فنوجد، أولاً، معياراً موحّداً لعقود العمل، كي تتلاءم ومطالب الشركة بشكلٍ أفضل، وتسهّل قرارها بفتح المجال أمام وظائف جديدة. في المقابل، سوف يحظى كلّ شخصٍ مؤهّل للتوظيف بالاستقرار على الصعيد الاقتصادي، بفضل عقد عملٍ يُرسل إلى قطاع التوظيف الرسمي، فيتلقى ٩٠٪ من راتبه الإجمالي الأسبق، كما يتلقى فوائد سريعة وفعالة لتسهيل عملية عثوره على وظيفة بسرعة.

لمّا كان المرء اليوم لا يستطيع أن يضمن الاحتفاظ بالوظيفة نفسها طيلة حياته، فسوف نمكّن الأشخاص الذين ما زالوا في سنّ العمل، وبغضّ النظر عن أعمارهم، من الخضوع لتدريبٍ مهنيّ، علّهم يغيّرون مهنتهم أو نشاطهم، وفقاً لحاجاتهم. ولا يخفى على أحدٍ أنّ ضريبة الدخل مرتفعة جداً في بلدنا، وبالتالي نريد أن نحوّل جزءاً كبيراً من مساهماتنا الاجتماعية إلى ضرائب أخرى، كالضريبة على القيمة المضافة بالتحديد.

إلى جانب ذلك، يهمّنا ألا تحبط سياسة الضرائب من عزيمة المجازفين؛ بل على العكس: يجب أن تحفّز هذه السياسة على أخذ المجازفات، وتحدّ من تقدير الرواتب بأقل من قيمتها الحقيقية. أمّا الهدف من ذلك، فهو السماح للموظّفين، والمقاولين، والحرفيين، وأصحاب المهن الحرّة، والمستثمرين بتفجير طاقاتهم وإطلاق العنان لقدراتهم. من هنا، لا بدّ من أن تفوق قيمة ساعات العمل الإضافية ساعات الدوام العادي بـ٢٥٪ على الأقل، كما تُعفى من الأعباء الضريبية والاجتماعية. فبفضل هذا الإجراء الذي سنطبّقه بالتساوي على القطاعين العام والخاص، سنوجد مئات الآلاف من فرص العمل، كما يتلقى الموظّفون أصحاب الحدّ الأدنى من الأجور ثلاثة عشر أو أربعة عشر راتباً سنوياً، لقاء أربع ساعات إضافية في الأسبوع. وليس هذا فحسب، بل إننا سنقلّص أيضاً من الدفعات الإلزامية على الحساب، سيما وأن لا سبب يدعو إلى زيادتها لأكثر من أربع نقاط فوق المعدّل المعتمد في دول الاتحاد الأوروبي. فضلاً عن ذلك، سنمنح كافة المواطنين الفرنسيين الذين يستثمرون في الجامعات والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم فرصة الكفّ عن دفع الضريبة لفترة معيّنة.

غير أنّ احترام الوظيفة يفترض أيضاً مكافحة ظروف العمل المتردّية وأجواء التوتر في محيط العمل. في الوقت عينه، يفترض ذلك الامتناع عن تسديد أجورٍ متساوية لشخصين لا يعملان بالقدر نفسه، أو آخرَين لا يسعيان إلى إيجاد وظيفة بالمجهود ذاته. من هنا، سوف نقلّص من قيمة المساعدة الاجتماعية كي ينكبّ المستفيدون منها على البحث عن وظيفة، ممّا يمكّننا من مساعدتهم على الاندماج في المجتمع. في الواقع، نتطلّع، من خلال البرامج التربوية، إلى اعتماد هذه الإصلاحات كحجر أساسٍ في مشروع سياسيّ كبير في مكافحة فقر الأطفال للقضاء على التفاوت في الفرص من جيلٍ إلى آخر.

٥. إحالة المدارس إلى دعامة أساسية مجتمعيّة توفّر الفرص المتساوية للجميع

لا نقبل بوضعٍ راهن يهجر فيه ٢٠٪ من التلاميذ المدارس دون الحصول على شهادات: فمن شأن ذلك أن يشكّل كارثةً لهم حين

يكبرون، كما يشكّل كارثةً بالنسبة لاقتصادنا الوطني. نسجاً على المنوال نفسه، لا نقبل ألا تضمن المدارس فرصاً متساوية في التعليم لجميع الأولاد.

من هذا المنطلق، سنفرض مجموعةً من القواعد البسيطة: احترام المدرّسين وحريّتهم التعليمية؛ وتغيير نظام القيم في التربية؛ وتقييم التلاميذ والأساتذة والمؤسسات بشكل مستمرّ. كما نقترح أيضاً التمهيد لمناهج تعليمية تحثّ على بذل الجهود، بما أنّ أفضل طريقة لمساعدة أطفالنا هي تلقينهم كيف يكافحون من أجل بلوغ القمة. بالإضافة إلى ذلك، نطالب بتخصيص حيّزٍ أكبر للرياضة كجزءٍ أساسي من المنهاج الدراسي والثقافة، ممّا يمكّننا من العيش كرجالٍ ونساء أحرار. وليس هذا فحسب، بل ندافع أيضاً عن تعاونٍ أكثر اطراداً مع الأسر، سيّما وأنّ هذه الأخيرة تتحمّل المسؤولية الأكبر في تربية أولادها. فضلاً عن ذلك، لن نتوانى عن تأمين الدعم الفرديّ ما إن تلوح في الأفق أول مؤشّراتٍ عن أيّ مشقة؛ فمن غير المقبول أن نخلّف الأطفال ضمن أسرةٍ متفكّكة إلى حدّ يجعلهم يبلغون الصف السادس دون قدرةٍ على القراءة والكتابة، أو اكتساب أيّ معلومة. وسوف نولي أهمّية مميزة لبيئة العمل الخاصة بالتلاميذ، فهي تؤدّي دورًا هامًّا في تحقيق النجاح. وسعياً لتحقيق هذه الأهداف، سنقوم بتعديل المنهاج الدراسي في المؤسسات التربوية كافة، فضلاً عن المدارس الداخلية التي تحقّق درجةً معيّنة من النجاح في سائر المدن.

صحيحٌ أنّ التنوّع الاجتماعي عاملٌ أساسيّ، برأينا، لضمان نجاح النظام الدراسيّ، لكن من الضروري في الوقت عينه ألا نرغم التلاميذ على ارتياد المدارس الأقل كفاءةً، لا لشيءٍ إلا لأنّ أهلهم لا يملكون الوسائل اللازمة للتملّص من القواعد المفروضة في شبكة المدارس. فنحن نطمح إلى تأمين المستوى نفسه من الامتياز في المؤسسات كافة، ومنحها المزيد من الاستقلالية، ممّا يؤدي، شيئاً فشيئاً، إلى إلغاء شبكة المدارس الإلزامية، بما أنّ كلّ أسرة ستختار مدرسة أطفالها استناداً إلى برنامجها التعليمي لا إلى صيتها المزعوم. إلى جانب ذلك، سنمدّ يد المساعدة إلى كلّ مؤسسة في تنفيذ المهمة المطلوبة منها، أي رعاية التنوّع الاجتماعي في محيطها. فالتنوّع مسألةٌ تقع على عاتق المدرسة كمؤسسة تعليمية، لا الأسرة نفسها. من جهتنا، سنمنح التلاميذ المتفوّقين في كلّ مؤسسة فرصاً متساوية في متابعة الدروس التحضيرية أو الاختيارية، استعداداً للدراسات العليا.

٦. تحقيق النجاح في الصراع العالمي نحو تحسين المستوى الفكري

سنرفع من نسبة الاستثمارات في التعليم الجامعي والأبحاث لبلوغ المستوى الذي توصّل إليه أهمّ شركائنا: فيجب أن تصبح دولتنا رائدةً في التنمية، والأبحاث، والابتكارات. كما تدعو الحاجة إلى تحسين رواتب المدرّسين والباحثين وظروف عملهم تحسيناً جوهرياً، سيّما وأنّ سرّ نجاحنا على المستوى الاقتصادي يكمن في ظاهرة العولمة. لذا سيحتلّ هذا الأمر الأولوية المطلقة على صعيد الموازنة.

في الوقت عينه، يجب أن نباشر ببعض الإصلاحات الجذرية، بما أن لا فائدة من استثمار المزيد من الموارد المالية في نظام التعليم الجامعي والأبحاث، إذا كان يؤدي إلى رسوب العديد من الشباب، ولا يعتبر مكيّفاً مع سير الاقتصاد. فالاقتصاد لم يعد يتطلّب منا أن نلحق بركب الدول المتقدّمة عنا، بل أن نكون روّادًا في عالم الابتكارات. من هذا المنطلق، سنمنح الجامعات استقلاليةً فعلية، إذا كانت تتطلّع إلى ذلك حقاً. كما سنميّز المجالات الجامعية التي تؤدي إلى شغل وظائف ذات مواصفات عالية، من حيث الموارد التي نخصّصها في هذا الإطار. فضلاً عن ذلك، سننشىء خدمةً عامة للمحترفين، كي يتمكّن المزيد من الشباب من متابعة دراساتهم العليا، لكن مع اختيار أكثر المهن التي تخوّلهم النجاح والحصول على وظيفة. هذا وسنموّل الأبحاث المرتكزة على

منطق المشروع، لا على بنيته وتركيبته، ممّا يمكّننا من تقييم فرق الأبحاث بشكلٍ أفضل، وتركيز مواردنا على البرامج التي تحتلّ الأولوية. في نهاية المطاف، سنحيل جامعاتنا إلى منطقة مجرّدة من رسوم الجمارك من أجل الشركات التي ستُؤسّس هناك، كما نفرض سياسة ضريبية تشجّع على الاختراعات العلمية. أمّا الطلاب، فسيحصلون على موارد تضمن لهم الاستقلالية، كما سنبني لهم أحراماً جامعية تفي بالمعايير العالمية والأوروبية.

٧. حماية مستقبل الأجيال القادمة، وبالتحديد من خلال سياسة تنمية راسخة على المدى الطويل

لا شكّ في أنّ المجتمع الديمقراطي المثاليّ هو ذاك الذي يعتني بالأجيال القادمة. سعياً لهذه الغاية، سنسعى جاهدين لضبط تدفقات الأموال العامة، بفضل التدابير الاقتصادية التي اقترحها نيكولا ساركوزي خلال حملته الرئاسية. وفوق كلّ ذلك، سنوظّف موظّفاً حكومياً لكلّ شخصين يتقاعدان من القطاع الحكومي، كما نقوم بمراجعة السياسات العامة التي تقلّص التكاليف غير الضرورية على حساب الضرورية منها. وهكذا، في نهاية الولاية الرئاسية، سيُلغى العجز العام المطلوب لتغطية الإنفاق الجاري، ولن يكون الدين العام مقبولاً إلا لتمويل كلفة الاستثمارات. فضلاً عن ذلك، سيتمّ إرساء القانون الذي يحظّر الدين العام كمعيار قانوني ذي أهمية قصوى، تضعه كلّ حكومة نصب عينيها.

سنحافظ على نظام تخصيص معاشات التقاعد وفقاً لأهلية كلّ شخص. فعندما يتعلّق الأمر بالتقاعد، يجب أن يتمتّع سائر الأشخاص بالحقوق نفسها، من دون الإغفال عن القيمة المحدّدة لبعض الوظائف.

أخيراً، من الشروط الأساسية المفروضة على جيلنا لتأمين سلامة الأجيال القادمة مكافحة تغيّر المناخ، ووضع خطة تنموية على المدى الطويل. ولعلّ المسؤول عن تطبيق سياسة التنمية المهمّة هذه، على المدى الطويل، هي الوزارة المكلّفة تطبيق خطة تنموية على المدى الطويل، على أن تجمع بين قطاعات البيئة، والطاقة، والنقل، والمؤونات. وستقوم هذه السياسة على أساس تعزيز الصناعة النووية في بلادنا، وتطوير الطاقة المتجدّدة، وفرض الضرائب البيئية، وتخصيص استثمارات أساسية في مجال الأبحاث والاختراعات، وتأمين نظام للتعليم المتواصل.

٨. تخصيص المزيد من الموارد الحكومية خدمةً للأخوّة والتضامن

تتطلّع سياسة التضامن الجديّة إلى تحقيق نسبةٍ أعلى من التطوّر وزيادة الثروة.

لن نقبل أن يبقى المقعدون سجناء على هامش المجتمع، لعدم توافر النقليات العامة، والمساكن، والمدارس التي تُعنى بحاجاتهم، فضلاً عن إمكانية متابعة الدراسات العليا، وشغل الوظائف، وتنفيذ النشاطات الثقافية والتسلية. لذا سنساوي بين المقعدين وغيرهم من أبناء المجتمع، من خلال الاعتراف بحقوقهم غير القابلة للتصرف، لا سيما في ما يتعلق بارتقائهم المهني وعملهم كجزءٍ أساسيّ من السياسة الاجتماعية التي نتّبعها.

برأينا، لا بدّ لحضارةٍ مثل حضارتنا أن تكرّم مسنّيها، وتعتني بهم. من هذا المنطلق، بفضل إصلاح المراسيم الخاصة، قمنا بزيادة الحد الأدنى لسنّ التقاعد بـ٢٥٪، فضلاً عن معاشات التقاعد الصغيرة والمتوارثة. بالإضافة إلى ذلك، سنؤسّس فرعاً خامساً للحماية

الاجتماعية لمنح كلّ شخصٍ مسنّ، بغضّ النظر عن مكان سكنه وفي حال اعتماده على شخصٍ ما أم لا، حقّ الاختيار بين السكن في منزله أو في مأوى محترم.

أخيراً، نتطلّع إلى استثمار جهودنا في قطاع الصحة. فنتوقّع، في المستقبل، تدفق التسليفات على المجالات الطبية، ممّا يمكن أن يؤدي إلى التطور ويفتح المجال أمام عدد هائل من الوظائف الجديدة، إذا عرفنا كيف نقدّم إليها الدعم المناسب. رغم ذلك، تدعو الحاجة إلى الإقرار أنّ أكثر ما يميّز قطاع الصحة اليوم هو الاختلافات الجغرافية، واستنفاد الموظفين المحترفين – بسبب ضرورة العمل لـ٣٦ ساعة متواصلة في المستشفى قبل كلّ شيء–، إلى جانب قدرٍ كبير من الإهمال والهدر.

بالإضافة إلى ذلك، نتطلّع إلى تخصيص استثمارات ضخمة للأبحاث الطبية. فهدفنا هو تحسين الوضع الراهن في قطاع الصحة العامة ضمن المناطق المختلفة، في سبيل تخصيص موارد محدّدة لاستخدامها من أجل الوقاية، وشراء المعدّات، وتنمية قدرات الخبراء في قطاع الصحة، وتأمين تغطية أفضل لبعض المناطق. كما نتمنى أن يقوم نظامنا الصحيّ على أساس استقلالية الخبراء ومسؤوليّاتهم، عوضاً عن مجموعة من القوانين وانعدام الثقة. وليس هذا فحسب، بل سننظّم الفوضى التي خلّفتها المستشفيات، بسبب نظام عملها القائم على ٣٦ ساعة إلزامية؛ فنمكّن كل من يعمل لساعاتٍ إضافية من كسب المزيد من المال. في نهاية الأمر، سنضع نظاماً عادلاً للرعاية الصحية الأساسية، بما أنّنا نفضّل إنفاق أموالنا المشتركة لوضع العلاجات الأصعب والأعلى كلفةً بمتناول الجميع.

٩. البحث عن أوروبا التي نحبّ

بعد إحلال السلام في قارّتنا، أصبح على أوروبا اليوم أن تواجه التحديات الجديدة المطروحة أمام دولها، وهي: تأمين الحماية في ظلّ العولمة، وصوغ سياسة للصناعة، والاهتمام بالأبحاث والابتكارات، ومكافحة اللامركزية وإرساء أخلاقيات الرأسمالية، ووضع خطة تنموية على المدى الطويل، إلى جانب صوغ سياسة الطاقة، وتنسيق العلاقات مع الدول الواقعة إلى الجنوب، وحلّ مشكلة الهجرة الوافدة. لكنّ أوروبا فقدت ثقة الشعب الفرنسي بسبب تقاعسها عن السعي وراء هذه الأهداف بالذات. من هنا، يجب أن تتّخذ أوروبا تحرّكاتٍ سياسية محدّدة كي تكون أكثر فعالية في اتّحادها، عوضاً عن تصرّفها ككياناتٍ منفصلة عن بعضها البعض. غير أنّ هذا لن يحدث إلا إذا تمكّنت المؤسسات الأوروبية من ممارسة وظائفها في الدول الأعضاء السبع والعشرين كلها، بالإسراع في اعتماد معاهدة بسيطة وسهلة الفهم ومقتصرة على مسائل لا جدال حولها، خلال حملة الاستفتاءات.

في ما يتعلق باحترام استقلالية المصرف المركزي الأوروبي، يجب أن يصبح اليورو الوسيلة الأساسية للتنمية وتأمين الوظائف. فهذا الأمر متاحٌ في دول صناعية أخرى. كما نودّ أن نعمل بمبدأ إعطاء الأولوية للقضايا المتعلّقة بالمجموعة، ممّا يمكّن أوروبا من تفضيل منتجاتها الخاصة، وشركاتها، وأسواقها، عندما يصبّ ذلك في مصلحتها. زد على أننا سندافع عن السياسة الزراعية المشتركة، وهي شرطٌ أساسيّ من شروط استقلاليتنا في تأمين الغذاء، وأداة للقوة الاقتصادية.

إننا نؤمن بضرورة رسم حدود لأوروبا، وعدم قبول تركيا ضمن الاتحاد الأوروبي. ولسوف ننشىء الحلف المتوسطي ليكون مركز الاستقرار والازدهار بين أوروبا وأفريقيا، كإحدى أولويات النشاطات الأوروبية.

١٠. مجاراة اتّجاهات العالم الجديدة

يجب أن تعيد فرنسا التأكيد على دورها التقليدي في العالم، ممّا يعني بذل الجهود في قطاع الدفاع، بما يناسب مستويات اليوم على الأقل. كما يجدر بفرنسا أيضاً أن تخوض بعض المعارك الجديدة، للاستجابة لحاجات هذا العالم المعاصر.

تتعلّق إحدى هذه المعارك بخطة التنمية على المدى الطويل، وبالتحديد إنشاء منظمة عالمية لحماية البيئة. ومن القضايا المطروحة أمام فرنسا أيضاً قضية السوق العالمية التي يجب أن تستند إلى المبادىء العادلة لا إلى مبدأ الإغراق الاجتماعي، وتخضع للضرائب، كما تكون متوافقة مع الشروط البيئية. في هذا الإطار، نقترح فرض "ضريبة على ثاني أكسيد الكربون المستورد" لمعاقبة بضائع الدول التي لا تراعي المبادىء البيئية في إنتاجها.

لكن لا شكّ في أنّ حلّ مشكلة الهجرة إلى فرنسا مهمةٌ عسيرة تقع على عاتق المسؤولين في القرن الحادي والعشرين. فمع أنّنا نريد لبلادنا أن تفتح ذراعيها للخارج، إلا أننا نؤمن بضرورة أن يكون هذا الانفتاح قائماً على قدرٍ من المسؤولية. فلا يمكن لفرنسا أن تستقبل من المهاجرين إلا قدر ما تسمح به إمكانياتها. أمّا لمّ شمل العائلات، فيبقى حصراً بمن يملك مسكناً مناسباً ويشغل وظيفة محترمة، كي يتمكّن من إعالة أسرته وبمن يبدي استعداداً لتعلّم لغتنا، وهو شرطٌ أساسيّ للاندماج بشكلٍ مناسب. فضلاً عن ذلك، يحقّ لبلادنا أن تطلب ممّن تستقبلهم وعداً باحترام قيمها الأساسية. أمّا على المدى الطويل، فمن الضروري أن تخضع الهجرة لاتفاق دولي، ينصّ على الشروط والواجبات المطلوبة من الدولة المنشأ ودولة الاستقبال، وبالتحديد منع هجرة الأدمغة من دول المنشأ التي تحتاج إلى معارف المهاجرين منها كي تشقّ طريقها قدماً.

وتبقى حقوق الإنسان معركةً ستخوضها فرنسا دوماً بلا شكّ. فنريد من فرنسا أن تشدّد، وبشكلٍ أكثر تصميماً، على حقوق المرأة التي ما زالت تنتهك على نطاقٍ واسع، سواء على المستوى السياسي أو في المجالات التربوية، والاجتماعية والاقتصادية.

أخيراً، إننا على يقين من أنّ الحاجة أصبحت ماسة إلى تنمية منتظمة. فهذا هو الحلّ المستدام الوحيد لمشكلة الهجرة الوافدة، وهو أمرٌ بات يشكّل جزءاً لا يتجزأ من عصرنا. في هذا الإطار، يجدر بفرنسا وأوروبا أن تؤديا دوراً مميّزاً، بما أنّ هذه القضية مطروحة بشكلٍ واسع في أفريقيا. من هنا، ستحتلّ تنمية أفريقيا الأولوية بالنسبة إلى السياسة الخارجية الفرنسية، ولسوف يؤدي إنشاء الاتحاد من أجل المتوسط دوراً أساسياً.

الملحق ٣: تحويل وثائق السياسات إلى منشورات خاصة بالحملات

APPENDIX III: Turning Policy Documents into Campaign Literature

أ. النموذج الإيرلندي للمعارضة التي تشدّد على الوعود التي أخلّت بها الحكومة

موازنة ٢٠٠٣ - *أنجزنا الكثير، فهل من أكثر؟*

"لسنا بصدد إجراء أيّ تخفيضات مهما كان نوعها، أسريّةً كانت أم علنية"
شارلي ماك كريفي، نائب في الهيئة التشريعية، في رسالة إلى "فاين غايل"، ١٣ أيار (مايو) ٢٠٠٢

عشرة وعود أُخلّ بها

حمايتك من سرقة أموالك

أعلى نسبة من التضخم المالي منذ سنوات

منح ٢٠٠ ألف شخص من أصحاب المداخيل الدنيا بطاقات استشفاء

ما زالت الأسرة التي تضمّ طفلاً واحداً وتتلقى ٢١٥ يورو تدفع التكاليف كاملةً

وضع حدّ للوائح الانتظار خلال سنتين

تخفيض الموازنات المخصصة للمستشفيات

تطبيق استراتيجية فورية خاصة بالصحة بكلفة ١٠ مليارات دولار

لا توفّر للمال - وضع الخطة على الرفّ

الحرص على عدم إدراج أيّ طفل في مدرسة ذات معايير متدنية

تخفيض الموازنة المخصصة لبناء المدارس

بناء نظام السكة الحديد السريعة بحلول العام ٢٠٠٣، وفرض أسعار أدنى مقابل تذاكر الحافلات والقطارات في ساعات الذروة

تأخير في بناء نظام السكة الحديد السريعة وزيادة الأسعار

زيادة ألفي حارس جديد

عدم تخصيص التمويل الكافي لحشد جنودٍ جدد

حماية الشراة للمرة الأولى من المستثمرين الذين ينتزعون منهم كلّ أموالهم

فرض غرامة قدرها ٦٣٠٠ يورو على الشراة للمرة الأولى

تقديم الدعم للعاطلين عن العمل الذين يواجهون عوائق عند البحث عن وظيفة

تعطّل ٥٠٠٠ خطة لتأمين الوظائف ضمن الجماعات

تطبيق استراتيجية رعاية الأطفال بحلول نهاية العام ٢٠٠٢

الاستراتيجية لم تُطبّق بعد

موازنة ٢٠٠٣ - إرغامك على الدفع *"فاين غايل"*

ب. المعارضة البريطانية تتحدّث عن "السياسة القديمة" و"التغيير المطلوب"

أتاحت حملة "دافع، تكلّم" للجميع أن يعبّروا عن رأيهم بخصوص السياسات الواجب إدراجها في بياننا الرسمي.

في العام ٢٠٠٦، أنشأ دايفيد كاميرون ستّ مجموعات خاصّة بالسياسة كجزءٍ من إجراءٍ لمراجعة السياسات، لعلّه الأكثر شمولية بين إجراءات حزبٍ معارض.

وقد أُدرجت الاقتراحات التي نصّ عليها تقرير كلّ مجموعة في الموقع الإلكتروني للحملة، حيث خضعت للنقاش والتصويت.

جديرٌ بالذكر أنّ عشرات الآلاف من الأشخاص زاروا الموقع للإدلاء بآرائهم. زر الروابط أدناه لتطّلع على آراء الناس، وكيف صوّتوا، وما كانت ردّة فعل الحزب.

جعل بريطانيا مكاناً أكثر أماناً واحتراماً للبيئة.

إنّ السياسة القديمة التي ينتهجها غوردون براون محبطة للآمال. لذا فإنّ الحاجة تدعو إلى التغيير، وقد أصبحت لدينا رؤيا واضحة عن مستقبل البلاد.

من شأن سياساتنا أن:

١. تمنح الأشخاص المزيد من الفرص والقوّة للتحكم بحياتهم

السياسات القديمة	التغيير المطلوب
الانتقال من سلّم الإسكان المتكسّر... بلغ عدد الشراة للمرّة الأولى مستوياته الدنيا منذ ٢٧ سنة	**... إلى مساعدة الشراة للمرّة الأولى** إزالة العوائق في وجه تملّك المساكن
من تخفيضات خدمة الصحة العامة وتطبيق الأهداف من الأهم إلى الأقل أهمية... تهديد المستشفيات الحكومية، وتقليص موازنة الأمومة وقسم الطوارىء	**... إلى المراقبة الذاتية والحرية المهنية** الثقة بالأطباء وجعلهم مساءلين أمام المرضى
من معايير المدارس المتدنية وخيارات الأهل المعدومة... إنّ مدارسنا تهبط مرتبةً في جدول الفئات العالمي	**... إلى القواعد الصارمة والانضباط وإنشاء المزيد من المدارس الجديدة** التعليم وفقاً للقدرات، وفرض السلوك الحسن
من الإجراءات القديمة بالنسبة للمقعدين والمسنّين... ٧٠٠ ألف يعيشون في فقرٍ مدقع بسبب نظام منافع معقّد أكثر من اللازم	**... إلى فرض المراقبة الشخصية على الموازنات والرعاية** تأمين مساعدة مباشرة لمعظم المجموعات الحساسة

من حياةٍ تعتمد على المساعدات والفوائد...

٥ ملايين عاطلين عن العمل ويعتمدون على المنافع للعيش

... إلى نظام إنعاشٍ يحثّ الناس على العمل

الوثوق بالشركات الاجتماعية والمجموعات المحلية لتقديم ورش العمل التدريبية

من إجراءات المعاملات والأنظمة...

٥٦ مليار دولار إضافية ضمن المعاملات والأنظمة

... إلى الشركات المسؤولة والمشاريع الحرّة

إلغاء الأعباء غير اللازمة المفروضة على شركات الأعمال، وتوقّع المسؤولية في المقابل

من الاستفتاء الذي وعد به براون ولم يفِ بوعده...

وعد البيان الرسمي الذي أصدره حزب العمّال في العام ٢٠٠٥ بإجراء تصويت على دستور الاتحاد الأوروبي

... إلى التصويت على دستور الاتحاد الأوروبي

الامتناع عن تغيير دستورنا دون الأخذ برأي الشعب

من مركزية السلطة...

ازدادت المراقبة المركزية لنفقات الحكومة المحلية بأربعة أضعاف

... إلى حرية المجالس المحلية

إنهاء عزل موازنات الحكومات المحلية على الصعيد المركزي لحمايتها من المخاطر الخارجية

٢. تعزيز الأسر وجعل المجتمع أكثر مسؤولية

السياسات القديمة

من معاقبة المتزوّجين...

معدّل تفكّك الأسر هو أحد المعدّلات الأكثر ارتفاعاً في أوروبا

من إحالة الأشخاص للتقاعد إذا نجحوا في الاختبار المخصّص لذلك...

وصول التوفير إلى أدنى معدّلاته؛ وعدم حصول ١٢٥ ألف شخص على معاشات التقاعد

من ارتفاع معدّلات الإدمان...

معدّل إدمان المخدّرات هو الأكثر ارتفاعاً في أوروبا

من دينٍ يزداد بشكل لولبيّ...

نعاني أسوأ مشكلة ديون في أوروبا

التغيير المطلوب

... إلى مكافأتهم

الاعتراف بالزواج في نظام الضرائب والمنافع

... إلى ثقافة التوفير وضمان الشيخوخة

إعطاء محفّزات أكبر للتوفير؛ ووضع بنود شرطية طارئة لحماية المتقاعدين

... إلى الامتناع عن التعاطي وإعادة التأهيل

إنهاء آفة الاعتماد على المخدّرات والكحول

... إلى المسؤولية المالية

جعل الإقراض أكثر شفافية

من مخططّات فاشلة لمكافحة الفقر في الدولة...

ازداد الفقراء فقراً؛ وبات ٦٠٠ ألف شخص يعيشون في فقرٍ مدقع

... إلى التحرك الاجتماعي

إيلاء الثقة بالشعب وتمكينه من مكافحة الأضرار

من العقارات المتدهورة...

خربشات وأعمال تخريب للممتلكات العامة

... إلى نهضة المدينة وشعور المدنيين بالفخر

تمكين السكان من تحسين أحيائهم

من المرتبة الدنيا في اتّحاد الطفولة...

رفاهة الأطفال البريطانيين هي الأسوأ بين الدول المنتسبة إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

... إلى وظائف تراعي الأسرة ومساحات عامة مخصصة للأطفال

وظائف مرنة وتقبّل للمخاطر

من مراهقين محبطين...

١.٣ مليون شخص غير منخرطين في سلك التعليم، أو التوظيف، أو التدريب

... إلى خدمة المواطنين الوطنية

برنامج يمتدّ لستة أسابيع لكلّ تلميذ يترك المدرسة

٣. جعل بريطانيا مكاناً أكثر أماناً واحتراماً للبيئة

السياسات القديمة	التغيير المطلوب
من ديون متراكمة... ١.٣ ترليون جنيه إسترليني من الديون الأسرية	**... إلى استقرار اقتصادي** إجراء فحوصات مستقلة للنفقات الحكومية
من استنزاف قدرات القوّات المسلّحة... الاستقالة من الخدمة بعد عشر سنواتٍ كحدٍ أقصى	**... إلى تقدير جنودنا** منحهم الموارد المطلوبة لإنجاز المهمة التي أسديناها إليهم
من تكليف عناصر الشرطة بملازمة مكاتبهم... كانت الشرطة تنجز أعمالاً مكتبية أكثر منها دوريات	**... إلى توزيع أفراد الشرطة في الشوارع** جعل الشرطة مساءلة أمام المجتمع المحلي
من قوانين أكثر... إصدار حوالى ٣٠ ألف قانون منفصل من قوانين العدالة الجنائية	**... إلى المزيد من القوانين والنظام** منح سلطة أكبر للقضاة
من سجونٍ مكتظة وتسريح مبكر... من المقرّر إطلاق سراح ٢٥ ألف سجين بحلول تموز (يوليو) القادم	**... إلى فرض عقوباتٍ تناسب الجريمة** اعتماد الصدق في إصدار العقوبات
من فرض الضرائب على الأسر... ١١١ ضريبة مختلسة، كلّفت كلّ عائلة ١٣٠٠ جنيه إسترليني	**... إلى فرض الضرائب على مصادر التلوّث** تقليص إنبعاثات الكربون

من المواصلات التي تكبّد المرء مشقات جمة...	**... إلى شبكة عصرية من المواصلات العامة**
تسجيل تأخير في وصول قطار إلى ثمانية قطارات	قطارات أسرع وأكثر فعالية
من سمعةٍ رديئة على الصعيد العالمي...	**... إلى الاهتمام بأمن بريطانيا في المقام الأول**
اعتماد سياستين منفصلتين خارجياً ومحلياً	اعتماد سياسة أمن قومي موحّدة
من التجارة غير العادلة والمساعدة غير الفعالة...	**... إلى التجارة العادلة والمساعدة الناجحة**
ما زال حوالى مليار شخص حول العالم يعيشون بأقل من دولار يومياً	اعتماد الانفتاح والمساءلة في إنفاق المساعدات
من سياسة الباب المفتوح التي تعتمدها بريطانيا...	**... إلى تشديد إجراءات مراقبة حدودية جديدة وصارمة**
أكثر من نصف مليون مهاجر غير شرعي موجودون	جهاز شرطة متفانٍ على الحدود لحماية بريطانيا

ج. قائمة مرجعية خاصة بالمحافظين الكنديين لمساءلة الحزب الفائز

المساءلة

لا يخفى على أحد أنّ الأسر الكندية تعمل بجدّ، وتدفع ضرائبها، وتلتزم بالقواعد. من هنا، فهي تتوقّع من الحكومة أن تعاملها بالمثل. غير أنّ الحكومة الليبرالية السابقة كانت تنوء تحت تأثير الفضائح والهدر وسوء الإدارة، وقد رفضت رفضاً قاطعاً أن تقوم بإصلاح مجلس الشيوخ غير المنتخب. في هذا الإطار، يتّخذ المحافظون التحركات المناسبة لإعادة بناء الثقة العامة في المؤسسات الكندية.

يعمل المحافظون على جعل الحكومة أكثر مساءلةً، لتكون كندا مكاناً أقوى، وأفضل، وأكثر أماناً.

سجل المحافظين

أقرّت حكومة المحافظين الجديدة قانون المساءلة الفدرالي، وهو أكثر القوانين صرامةً في تاريخ مكافحة الفساد في كندا. ينصّ هذا القانون على ما يلي:

- ✔ حظر المساهمات السياسية التي تقدّمها المؤسسات والنقابات
- ✔ تقليص الهبات السياسية الشخصية من خمسة آلاف دولار إلى ألف دولار في السنة
- ✔ تعزيز سلطة المدقّق العام للحسابات على "تقفّي أثر المال"
- ✔ إقرار قوانين أكثر صرامة بالنسبة لجماعات الضغط، ومنع الوزراء وأعوانهم وكبار المسؤولين الحكوميين من ممارسة الضغط لمدّة خمس سنوات
- ✔ تأمين الحماية الحقيقية للمبلّغين عن المخالفات

بالإضافة إلى ذلك، اتّخذ المحافظون التحركات المناسبة لجعل مؤسساتنا الديمقراطية أكثر فعالية وديمقراطية، من خلال:

- ✔ تقديم التشاريع التي تسهّل من انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ
- ✔ تقديم التشاريع التي تنهي تعيين أعضاء مجلس الشيوخ لولايةٍ تستمرّ مدى الحياة، وتقليص هذه الولاية لثماني سنوات
- ✔ تحديد تواريخ ثابتة لإجراء الانتخابات

سجل الليبراليين

- ✘ انكشف فساد الليبراليين خلال التحقيقات في فضيحة التمويل التي فتح ملفّها القاضي جون غومري والمدقّقة العامة للحسابات شيلا فرايزر.
- ✘ استغلت الحكومة الليبرالية مجلس الشيوخ الذي يُعيَّن أعضاؤه دون انتخاب ولا مساءلة، والذي غلبت فيه الأكثرية الليبرالية، لتعطيل إقرار قانون المساءلة الفدرالي لمدة ١٤١ يوماً.

سجل الحزب الديمقراطي الجديد

- يدّعي الحزب الديمقراطي الجديد أنّه يشجّع على المساءلة، لكنّه يخصص مراكز خاصة ضمن الحزب للناشطين في نقابات العمال والحركة العمالية الكبيرة.
- لعلّ الأمر الأكثر إثارةً للقلق هو فرض القرارات المرتبطة بسياسة الحزب على الحزب بأكمله؛ وهي القرارات التي تُعتمد في المؤتمرات الحزبية المكوّنة من ناشطين تتفاوت أهميتهم في النقابات العمالية. من هذا المنطلق، تنصّ مصالح حفنة صغيرة من الأشخاص السياسات التي سيتّبعها الكثيرون.

سجل الكتلة

- يتحدّث هذا الحزب، مراراً وتكراراً، عن المساءلة، لكن هل يمكنه الإقدام على خطوة ملموسة فعلاً؟ مع حزب الكتلة، لن نستطيع التوصل إلى أيّ نتيجة.

الخيار واضحٌ أمام الكنديين: المطلوب هو قيادة قوية

الملحق ٤: وصف عمليات صياغة السياسات

APPENDIX IV: Policy Development Processes Described

أ. حزب العمال البريطاني - المؤسسات المعنية بصياغة السياسات

المؤتمر السنوي

المؤتمر السنوي هيئةٌ ذات سيادة تابعة لحزب العمال، ومعنيّة بصياغة السياسات. يتسلّم المؤتمر نتائج أعمال المنتدى الوطني لصياغة السياسات، ليوافق عليها. أمّا النقاشات التي تدور في المؤتمر، فتستند إلى التقارير والوثائق الصادرة عن اللجنة المعنية بالسياسة.

فضلاً عن ذلك، يتناقش المجتمعون في القضايا المتعلّقة بموضوعٍ معيّن عن طريق القرارات المعاصرة وعلى ضوء قضايا السياسات التي لا تغطيها أعمال المنتدى الوطني لصوغ السياسات.

ويضمّ المؤتمر أعضاء حزبيين، تنتخبهم فروع حزب العمّال المتوزّعة في الدوائر، لتمثيلها في المؤتمر السنوي. كذلك تفعل كل نقابة عمالية ومنظمة اشتراكية. فضلاً عن ذلك، يشارك العديد من الممثّلين المنتخبين في المؤتمر السنويّ.

لجنة السياسات المشتركة

تشرف هذه اللجنة، وعلى رأسها رئيس الوزراء، على عملية "الشراكة في السلطة". وهي تتألّف من أعضاء الحكومة، واللجنة التنفيذية الوطنية، والمنتدى الوطني لصياغة السياسات. تعتبر هذه اللجنة الأعلى مقاماً بين سائر لجان الحزب، وهي تتصرّف بصفتها محكمةً عليا ضمن الحزب. لكنّها لا تجتمع بشكلٍ متكرّر، بل لمعالجة القضايا الخطيرة فحسب. باختصار، تعتبر لجنة السياسات المشتركة بمثابة الهيئة التنفيذية في الحزب. كما إنّها تشكّل صلة وصلٍ مع سائر الأقسام الحزبية، فتدير أعمال المنتدى الوطني لصياغة السياسات، وتحدّد الأولويات والنقاشات.

تعتبر هذه اللجنة الناطق باسم قيادة المنتدى الوطني لصياغة السياسات. وقد بلغت سلطاتها حداً يخوّلها التوصية باختيار تعابير بديلة، عند طرح أيّ تعديل على المنتدى الوطني لصياغة السياسات.

المنتدى الوطني لصياغة السياسات

هو إحدى المؤسسات الأساسية في عملية "الشراكة في السلطة". يتألّف هذا المنتدى من ١٨٣ ممثّلاً منتدبين من أهمّ مجموعات أصحاب المنفعة في الحزب، وهو مسؤولٌ عن الإشراف على الأعمال المعنية بتطوير السياسات ضمن هذا الحزب. يصوغ هذا المنتدى الوثائق التشاورية الخاصة بالسياسات، كما يشرف على العملية الاستشارية ليضمن أكبر قدر من المشاركة في أوساط أصحاب المنفعة.

يجتمع المنتدى الوطني لصياغة السياسات مرّتين أو ثلاث في السنة، خلال عطل نهاية الأسبوع، لمناقشة الوثائق الصادرة عن لجان السياسات مناقشةً تفصيلية. وهو يحيل ثلاثة أنواع من الوثائق إلى المؤتمر: الوثائق التشاورية، ووثائق السياسة النهائية، وتقريراً سنوياً حول عمل اللجان المعنية بصياغة السياسات.

يجتمع المنتدى الوطني لصياغة السياسات عادةً عند بداية عملية تطوير السياسات، ليوافق على برنامج العمل. وما يلبث أن يجتمع مع كلّ جولةٍ من الوثائق ليعدّل المسودّات التي تقدّمها اللجان المعنية بصياغة السياسات. بعد أن يدلي أعضاء المنتدى بتعليقاتهم في هذا الإطار، تحال الوثائق إلى لجنة السياسات المشتركة. ثمّ تُنشر هذه الوثائق على الموقع الإلكتروني، كما تُوزّع على المكاتب الإقليمية، وأمانات سرّ فروع الحزب في الدوائر، والمنظمات المنتسبة، والمنظمات الخارجية الأساسية، والمجموعات المهنية. أمّا المهلة النهائية لتقديم الوثائق خلال هذه الفترة الاستشارية فهي ٢ تشرين الأوّل (أكتوبر) ٢٠٠٣ (اليوم الأخير للمؤتمر السنويّ).

أخيراً، يقدم أعضاء المنتدى الوطني لصياغة السياسات، بمن فيهم الوزراء والنواب، وأعضاء البرلمان الأوروبي، فضلاً عن ممثّلي حزب العمّال في الدوائر، على التحدّث بشكلٍ منتظم إلى الأحزاب المحلية عن طبيعة عمل المنتدى الوطني لصياغة السياسات.

ممثلو المنتدى الوطني لصياغة السياسات:

فروع حزب العمال المتوزعة في الدوائر الانتخابية	**٥٥**
المناطق	**٢٢**
النقابات العمالية	**٣٠**
النواب	**٩**
أعضاء البرلمان الأوروبي	**٦**
النظراء	**٢**
الحكومة	**٨**
المنظمات الاشتراكية	**٣**
المنظمات الطلابية التابعة لحزب العمال	**١**
الحزب التعاوني	**٢**
المنظمات الاشتراكية للسود	**٤**
الحكومة المحلية	**٩**
اللجنة التنفيذية الوطنية	**٣٢**
المجموع	**١٨٣**

انتخاب أعضاء المنتدى الوطني لصياغة السياسات

يتّبع كلّ قسمٍ من أقسام المنتدى الوطني لصياغة السياسات طريقته الخاصة لانتخاب ممثّليه. أما الترشيحات لقسم فروع حزب العمال في الدوائر، فتدعو إليها هذه الفروع نفسها، وتُنتخب في إطار المؤتمر السنوي.

لجان السياسات

إثر اقتراحاتٍ رفعها تقرير المراجعة الخاص ببرنامج "الشراكة في السلطة"، تتولى اليوم ستّ لجان معنية بصياغة السياسات مسؤولية كتابة التقارير الخاصة بالسياسات، وطرحها على النقاش في أوساط لجنة السياسات المشتركة والمنتدى الوطني لصياغة السياسات.

كما تسلّمت هذه اللجان مسؤوليات جديدة، فصار من واجبها ضمان المشاركة والالتزام في القضايا التي تدور حول موضوعٍ معيّن، فضلاً عن توطيد حوارٍ مع الأحزاب المحلية يستمرّ على مدار السنة.

تضمّ كل لجنة من هذه اللجان ثلاث مجموعات من الأشخاص: أعضاء الحكومة، وأعضاء اللجنة التنفيذية الوطنية، وأعضاء المنتدى الوطني لصياغة السياسات. يتمّ اختيار الوزراء لعضوية لجان السياسة من ضمن الدائرة الحكومية نفسها، وفقاً للحقيبة الوزارية لكلّ وزير. أمّا أفراد اللجنة التنفيذية الوطنية، فيتّفقون على تسمية الأعضاء الذين سيعملون في كلّ لجنة. من جهتهم، يُنتخب ممثّلو المنتدى الوطني لصياغة السياسات من ضمن أقسام المنتدى نفسه: فروع حزب العمال في الدوائر/المناطق، أو الممثلين المنتَخبين، أو المنتسبين كأعضاء. أمّا إذا كان أيّ شخصٍ مهتماً بالانتساب إلى لجنة السياسات، لا بدّ من أن يكون عوضاً في المنتدى الوطني لصياغة السياسات أوّلاً.

للمزيد من المعلومات حول لجان السياسات الحالية، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.labour.org.uk/policy_commissions

ب. حزب العمال البريطاني: البرنامج الزمني

تبدأ دورة تطوير السياسات مع وضع لجان السياسات لبرامج العمل السنوية التي تتمعّن في القضايا الناشئة عن تطبيق البيان الرسمي. كما تحدّد هذه البرامج القضايا المعيّنة التي تُعنى بموضوع واحد لفتح مجالٍ أوسع أمام الاستشارات. ولسوف تُوضَع برامج العمل هذه بمتناول أصحاب المنفعة في الحزب، وتشكّل نقطة ارتكاز للحثّ على الالتزام بهذه القضايا.

يقوم المعنيّون بتطوير السياسات على المدى المتوسط من خلال صياغة الوثائق الخاصة بالاستشارات حول السياسات:

المرحلة الأولى (٢٠٠٦) – وثيقة عامة تتناول أهمّ التحديات التي يواجهها الحزب بينما يطوّر سياساته.

المرحلة الثانية (٢٠٠٧) – تشهد هذه المرحلة صياغة وثائق توجز السياسات التي يتمّ اختيارها بعد جلسة نقاشٍ أولية. وهي تتمعّن إما في مسائل خاصة بسياسات محدّدة، عندما يدعو الأمر إلى ذلك، وإمّا بمواضيع متداخلة. أمّا العدد الإجمالي للوثائق والمواضيع التي تغطيها هذه المرحلة، فيتقرّر عند اقتراب الموعد المنتظر.

المرحلة الثالثة (٢٠٠٨) – تُطرح وثائق السياسات على التعديل أمام المنتدى الوطني لصياغة السياسات. كما تُنشر المسودّات "النهائية" من هذه الوثائق على نطاقٍ واسع في العام ٢٠٠٨، لتمكّن أصحاب المنفعة في الحزب (بمن فيهم فروع الحزب في المناطق الأخرى) من الإدلاء برأيهم حول المرحلة النهائية من صياغة المسودّات. ويمكن لكلّ وحدة حزبية أن تقدّم التعديلات من خلال ممثّليها في المنتدى، فتطلب منهم دراستها عند هذه المرحلة بالذات.

خلال العام الأوّل، سلّطت الوثائق التشاورية الضوء على التحديات الأساسية التي يواجهها الحزب في كلّ مجال، وطرحت بعض الأسئلة الصعبة. وقد لاقى أعضاء الحزب جميعهم، خلال السنة الأولى من التشاورات، تشجيعاً على الإدلاء بآرائهم، كما دُعيت المنظمات الخارجية بدورها إلى تقديم تعليقاتها. أمّا وثائق العام الثاني، فستُعاد كتابتها على ضوء الأفكار المطروحة، وستُحدّد خيارات السياسات المتوافرة لمعالجة هذه التحديات. لكن لن يعاد نشرها، بعد عملية إعادة الكتابة، إلا ضمن حزب العمال نفسه. أخيراً، يجب أن يوافق المنتدى الوطني لصياغة السياسات على كلّ كلمةٍ مدرجة في النسخة النهائية من الوثيقة؛ فيعود لمؤتمر الحزب السنوي، وحده، أن يقرّها أو يرفضها. في ما يلي جدولٌ يصوّر العملية بأكملها:

العام الأوّل

١. **تصوغ لجان السياسات الوثائق الخاصة بالسياسات**

↓

٢. **تُرسل الوثائق إلى أقسام الحزب كافة، وتنشر على موقع الحزب الإلكتروني بانتظار التعليقات**

↓

٣. **تُنظم منتديات السياسات المحلية في مختلف أنحاء البلاد لمناقشة الوثائق**

٤. تُرسل التعليقات إلى لجان السياسات

↓

٥. تعيد لجان السياسات صياغة الوثائق قبل اجتماع المنتدى الوطني لصياغة السياسات

↓

٦. يناقش المنتدى الوطني لصياغة السياسات الوثائق بصورةٍ عامة

↓

٧. تعيد لجان السياسات كتابة الوثائق على ضوء توصيات المنتدى الوطني لصياغة السياسات والأحزاب المحلية

العام الثاني

٨. إرسال وثائق السياسات المنقّحة إلى كافة أقسام الحزب

↓

٩. تنظيم منتديات السياسات المحلية في مختلف أرجاء البلاد لمناقشة الوثائق

↓

١٠. تُرسل التعليقات إلى لجان السياسات

↓

١١. تعيد لجان السياسات كتابة الوثيقة قبل اجتماع المنتدى الوطني لصياغة السياسات

↓

١٢. يقدّم أعضاء المنتدى الوطني لصياغة السياسات تعديلاتٍ مفصّلة للوثائق الخاصة بالسياسات

↓

١٣. توافق لجنة السياسة المشتركة على التعديلات أو يتمّ التصويت عليها في جلسة مكتملة الأعضاء من جلسات المنتدى الوطني لصياغة السياسات

↓

١٤. يتمّ التصويت على الوثائق النهائية في مؤتمر حزب العمال

البيان الرسمي النهائي

بعد أن يتّفق الحزب على وثائق السياسات النهائية، قد يقوم المنتدى الوطني لصياغة السياسات ببعض التغييرات ليضمن أنّ هذه السياسة تعكس التغييرات التي تحدث بعد أن تتمّ الموافقة على الوثائق.

ومع أنّ لجنةً مؤلّفة من بعض أعضاء اللجنة التنفيذية الوطنية، وأعضاء رفيعي المستوى من الحزب البرلماني، تخطّ النسخة النهائية من البيان الرسمي، إلا أنه يستند أيضاً إلى تصريحات الحزب حول السياسات أيضاً. أمّا على أرض الواقع، فإنّ هذه اللجنة تتخطّى بقليل فقط مجرّد الموافقة على الصيغة النهائية من البيان الرسمي التي صاغها كبار الوزراء ومساعدوهم.

ج. صياغة السياسات داخل حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية في فرنسا

فلنبنِ فرنسا الغد: برنامج واحد، فريق واحد

المؤتمرات الثمانية عشر

- انعقدت المؤتمرات بعد تشكيل لجان السياسات:
  - دُعي ثلاثمائة مشرّع: لم يشارك إلا ١٥٠ منهم.
- نُظّم ثمانية عشر مؤتمراً
  - تحدّث فيه ١٣٠ مشرّعاً.
  - اجتمع ٧٥٠ خبيراً من خلفياتٍ متنوعة (منظمات غير حكومية، موظفين حكوميين رفيعي المستوى، مفكّرين، باحثين، أساتذة جامعيين، أصحاب شركات أعمال، نقابات عمالية، أكاديميين، إلخ.) وأشخاص من توجّهات سياسية مختلفة لمشاطرة آرائهم.
  - تسلّم المشاركون ١٨ تقريراً حول مواضيع معيّنة، يتألّف كلّ منها من ٤٠ إلى ٩٠ صفحة، للمساعدة في حصر النقاش ضمن إطار المعلومات التجريبية. وتتوافر التقارير بشكلٍ دائم على الموقع الإلكتروني الخاص بحزب الاتحاد من أجل حركة شعبية.
  - حضر ٢١٧٩٠ مشاركاً شخصياً، وغطّت ستون ألف برقية تقريباً المداولات وخطاب ساركوزي.
  - تمّ تسجيل حوالى ٣٦٠ ألف شريط تسجيلي من هذه المؤتمرات
  - نتيجةً لذلك، راقب حوالى ٤٥٠ ألف شخص عملنا.
  - أدّت المؤتمرات الثمانية عشر المتعلّقة بموضوعٍ معيّن، والمنظّمة بين آذار (مارس) ٢٠٠٥ وتشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٦ إلى طرح ٥٠٠ اقتراح حول السياسة بالإجمال.
- أديرت النقاشات بشكلٍ منتظم ضمن الهيئات القضائية[٤] المائة والأربعة التي تمثّل الأراضي الفرنسية الأساسية، والأقاليم الخارجية الواقعة ما وراء البحار، وضمن الهيئات المهنية، فأدّت إلى اقتراحاتٍ خطية تمّت مراجعتها خلال تطوير البرنامج.

أعمال اللجنة الموكلة وضع البرنامج، برئاسة فرانسوا فيلون

- تجتمع هذه اللجنة بشكلٍ منتظم. وقد أدارت حتى الآن حوالى ٣٥ اجتماعاً.

٤ يستخدم الحزب هذا المصطلح للإشارة إلى الأنظمة/الوحدات الواقعة على مستوى الأقضية، فضلاً عن الجمعيات/الأجنحة المهنية الأربع والعشرين ضمن الحزب. تجدر الإشارة إلى وجود ٩٦ نظمًا قضائيًا في الأراضي الفرنسية الأساسية، وتسعة في الأقاليم الفرنسية الخارجية، وواحد للمواطنين الفرنسيين الذين يعيشون في الخارج.

- أقامت اللجنة سلسلةً من الاستشارات مع المؤتمرات الحزبية التي عقدتها الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، لمناقشة الآراء/المواقف التي تودّ أن تدرجها ضمن البرنامج.

مسح الأعضاء

كان الأعضاء يقدّمون استشاراتهم، إثر مرور كلّ ثلاثة مؤتمرات، من خلال بطاقة مدرجة في مجلة الحزب.

منذ الاثنين ٢٣ تشرين الأولّ (أكتوبر) ٢٠٠٦، تمّ توزيع **نسخة خاصة عن مجلة الحزب مؤلّفة من ٣٢ صفحة**، على ٢٨٥ ألف عضو. وكان هذا المسح الوطني، الذي شمل ٢٨٠ اقتراحاً أساسياً سبق وانبثقت عن المؤتمرات، قد أتاح للأعضاء أن يختاروا ما يتوافق منها مع أهداف الحزب، ويرتّبوها حسب أولويّتها. وقد بقي هذا المسح متوافراً على الموقع الإلكتروني الخاص بالحزب (www.u-m-p.org) حتى ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر).

ابتداءً من ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٧، عند التاسعة مساءً، **تلقّينا ١٠٩١٨٢ رداً: حيث تسلّمنا ٢٦٦٧٨ نسخة إلكترونية و٨٢٥٠٤ نسخة ورقية.**

الاستشارات مع المجموعات الشريكة

استشار حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية كافة الحركات المتحالفة معه أو المرتبطة به، لا بل إنّ البعض منها قدّم مساهماتٍ خطية *(بمن فيها الحزب الراديكالي، الحوار والمبادرة، الإصلاحيون، الديمقراطيون والشعبيون، منتدى الجمهوريين الاجتماعيين، الجمهورية والوطن، الشعبيون الشباب، الناشطون الشباب، حرية الشاذين).*[٥]

تقييم كلفة البرنامج السياسي

يتولى فريق من الخبراء، بتنسيق من آلان لامبير، وزير الموازنة السابق، وإريك وورث، أمين الصندوق في حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية، تقييم كلفة مقترحات السياسات.

اجتماع المجلس الوطني[٦] يوم ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٦

استناداً إلى وثيقة العمل الموجزة التي أُرسلت إلى كافة أعضاء المجلس الوطني، وعلى ضوء المشاورات مع الأعضاء، والحركات

٥ الحزب الراديكالي، الحوار والمبادرة، الديمقراطيون والشعبيون، الإصلاحيون، منتدى الجمهوريين الاجتماعيين، الجمهورية والوطن، *الشعبيون* الشباب، الشباب الناشط، الشاذون والشاذات.

٦ تصف القوانين الحزبية المجلس الوطني على أنه "الهيئة التشريعية" الخاصة بالحزب. يتضمّن المجلس أعضاء بحكم المنصب، فضلاً عن أعضاء المجلس الذين ينتخبهم أعضاء الفدراليات المختلفة. يحدّد المجلس الوطني أهداف الحزب العامة بين المؤتمرات. إطلّع على التركيبة الكاملة للحزب في المادة ١٩ من قوانين الحزب على الموقع التالي:
http://www.u-m-p.org/site/index.php/ump/l_ump/notre_organisation/statuts/titre_iv_les_instances_et_organes_de_direction_nationaux

المتحالفة والمشتركة، وأعضاء الهيئة التشريعية، سيتمكّن هذا المجلس الوطني المنعقد في باريس من تقديم المقترحات اللازمة لتعديل البرنامج، وتحديد الأهداف العامة التي يأمل أن تُدرج في البرنامج النهائي قبل عرضه على تصويت الأعضاء.

تصويت الأعضاء

بدءاً من ٢٠–٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٦، سيُدعى أعضاء حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية إلى التصويت على برنامج الحزب. وستوضع حجيرات للتصويت الإلكتروني بتصرّف أعضاء الأحزاب في مكاتب الحزب الفرعية.

يُختتم التصويت بـ**"عطلة أسبوع تستمرّ لـ٤٨ ساعة" في كافة الهيئات القضائية، يومَي ٢٥–٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر).** سيتمكّن الأعضاء الذين ينضمّون خلال نهاية الأسبوع من الإدلاء بأصواتهم.

مؤتمرات من أجل فرنسا المستقبل

ينظّم حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية، وهو المنتدى السياسي الأوّل في فرنسا لمقترحات السياسات والحوار حول السياسات، كلّ شهر، مؤتمراتٍ تُعنى بموضوعٍ معيّن، من شأنها أن تطوّر برنامجه السياسي/بيانه الرسمي من أجل فرنسا. وتستجيب هذه المؤتمرات لهموم الشعب الفرنسي وقلقه بشأن المستقبل، كما تتطرّق إلى قضايا تتنوّع بين السياسات الاجتماعية والبيئة، فضلاً عن الشؤون الأوروبية وسياسات التربية.

تجمع هذه المؤتمرات، على امتداد يومٍ واحد وأحياناً أكثر، القيادة السياسية في الحزب، فضلاً عن خبراء وشهود من القطاع الخاصّ، والقطاع الحكوميّ، والمجتمع المدني، والأكاديميين. وتتيح مؤتمرات المائدة المستديرة لكلّ متكلّم أن يطلع الآخرين على آرائه حول الموضوع المطروح باستقلالية تامة.

قبل كلّ مؤتمر، تُدعى الهيئات القضائية والمهنية إلى تنظيم النقاشات. فتنبثق عن هذه الأخيرة نتائج من شأنها أن تساعد في صياغة التصريح النهائي عند نهاية كلّ مؤتمر. وتقوم وحدة الأبحاث الخاصة بالحزب بتطوير تقريرٍ حول موضوعٍ معيّن، ثمّ توزّعه على جميع المشاركين وتنشره على الموقع الإلكتروني (دون أيّ قيودٍ). في الواقع، يقدّم هذا التقرير تقييماً راهناً للقضية الخاضعة للمراجعة، ويؤمّن بالتالي أساساً متيناً للنقاش بين أعضاء الحزب والقادة السياسيين وغيرهم ممّن يريدون المشاركة في النقاشات العامة.

تجدر الإشارة إلى أنّ كل مؤتمرٍ يُذاع مباشرةً على الموقع التالي: www.u-m-p.org

بإمكان الأشخاص المشاركة عبر الإنترنت بطرح الأسئلة وإضافة تعليقاتهم/ملاحظاتهم.

تتألّف مؤتمرات "فرنسا المستقبل" ممّا يلي:

- **١٨ مؤتمراً مواضيعياً، يتضمّن كلٌّ منها وثيقة بالمعلومات العامة وتصريحاً نهائياً/موجزاً بالمقترحات السياسية.**

- **موقع إلكتروني: www.conventions-ump.org يتضمّن أشرطة مسجّلة، والخطابات الأساسية، ومساهمات وتقارير حول مواضيع معيّنة.**

- **أكثر من ٧٥٠ مساهماً، على غرار قادة سياسيين فرنسيين، وخبراء، وممثلين عن المجتمع المدني، وأعضاء في حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية.**

- **مشروع هائل تنظّمه أمانات السرّ الوطنية، و٢٦ مجموعة عمل تابعة للحزب وخاصة بموضوعٍ معيّن، وعشرين هيئة محترفة تتّصل بوحدة الأبحاث في الحزب.**

- **٣٦ لجنة معنية بالسياسة يشارك فيها أكثر من ١٥٠ نائبًا تابعًا للحزب:**

  - **أمانات السرّ[٧] (من الهيئة التشريعية الثانية عشرة) المسؤولة عن لجان الموازنة التابعة للجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، إلى جانب أيّ قانون يتعلّق بمجالٍ سياسيّ معيّن يُطرح للنقاش خلال المؤتمرات؛**
  - **الناطقين باسم المؤتمرات الحزبية الرئيسية حول القضايا المطروحة للنقاش؛**
  - **رؤساء اللجان من الجمعية الوطنية ولجان مجلس الشيوخ ذات الصلة؛**
  - **كلّ من أبدى اهتماماً بالحضور أو المشاركة.**

٧ في الهيئات التشريعية ذات الطابع الفرنسيّ، يعتبر أمناء السرّ أو *المقرّرون* أعضاء منتخَبين يشكّلون جزءاً من قيادة اللجان. وهم مسؤولون عن إصدار التقارير وغيرها من المواد المرتبطة بعمل اللجنة.

الملحق ٥: الحصول على التشجيع الذي تحتاج إليه من قادة الأحزاب

APPENDIX V: Getting the Encouragement you Need From Party Leaders

أ. المثال البريطاني: "دافع، تكلّم": رسم سياسات حزب المحافظين (التوري)[٨]

يطلق المحافظون موقعاً إلكترونياً جديداً، يستمدّ العون من العامة لصياغة البيان الرسمي المقبل للحزب. في ما يلي، يشرح زعيم حزب المحافظين، دايفيد كاميرون، الفكرة التي أدّت إلى تنظيم الحملة.

صور من شريطٍ تسجيلي لحملة حزب المحافظين، كما نُشرت على موقع "دافع، تكلّم")

لا يخفى على أحدٍ أنّ السياسة البريطانية تتخبّط في بركةٍ موحلة. لكنني لا أعزو ذلك إلى السياسات الدقيقة التي يتمّ اتّخاذها، رغم أنّ في جعبتي الكثير من النقد في هذا المجال أيضاً. في الواقع، تكمن المشكلة الجوهرية في طريقة اتّخاذ القرار باعتماد هذه السياسات، وطرحها على المناقشة، ومن ثمّ تطبيقها على أرض الواقع.

في مسحٍ أخير أجرته وزارة الداخلية، أكّد أكثر من ثلثي الأشخاص أنّهم لا يشعرون أنهم يملكون أيّ سلطةٍ على القرارات التي تؤثّر على حياتهم. لا ريب في أنّ هذا الأمر يشكّل مأساةً كبيرة بالنسبة لبلدٍ حمل لواء الديمقراطية في مناطق متعدّدة من العالم. فكيف حدث ذلك؟

يبدو أنّ الصراع الطويل الذي خاضته بريطانيا من أجل الديمقراطية، وتمكّنت من الفوز به عام ١٩٢٨، ليس اليوم إلا ذكرى بعيدة. فصرنا نسلّم جدلاً بقدرتنا على التصويت. وقد ترافق ذلك، في الوقت نفسه، مع اتّجاه مضاد في السياسات الاجتماعية خلال القرن العشرين. كيف ولا وقد شهدنا على تمركز السلطة في وايتهول، إلى جانب ما نتج عن ذلك من "نزع صفة الديمقراطية" عن المؤسسات العامة.

نتيجةً لذلك، فقدت المدارس والمستشفيات والمجالس والشرطة، فضلاً عن سلطات اتخاذ القرارات والإنفاق العام، شيئاً فشيئاً، الصلات التي تربطها بالمجتمع المحلي الذي يفترض بها خدمته.

أمّا المساءلة، فتتمّ أكثر فأكثر باتجاه الأعلى – أي باتجاه الوزراء، والموظفين الحكوميين وشبه المنظمات غير الحكومية الإقليمية، عوضاً عن أن تكون باتجاه الأسفل وباتجاه الخارج، أي نحو العامة.

٨ المقال موجود على الموقع التالي: http://www.telegraph.co.uk/news/main.jhtml?xml=/news/2007/07/16/ntory216.xml

أؤمن أشدّ الإيمان أنّنا بحاجة إلى مركزة السلطة، كما أوصت بذلك حركة الديمقراطية المباشرة التي تضمّ ناشطين ونوّابًا من تيّار المحافظين الذين نجحوا في انتخابات ٢٠٠٥، الذين تُنشر أعمالهم بشكلٍ منتظم في صحيفة "ذا دايلي تلغراف". نحن بحاجة إلى تضييق السياسات الوطنية والاعتماد أكثر على السياسات المحلية.

لكنّني سأتوغّل أكثر في الموضوع. يجب أن تتطرّق الديمقراطية المباشرة أيضاً إلى طبيعة السياسات الوطنية المعتمدة.

إنّ سنوات المركزية الطويلة قد أدّت إلى ما أسماه فرديناند ماونت، أحد أعضاء فريق العمل المعنيّ بالديمقراطية في حزب المحافظين، "تقليص الدستور".

تكمن السلطة في الأكثرية البرلمانية لا غير، ويسيطر عليها الحزب الحاكم. أما الديمقراطية، فلا تعني إلا زيارة حجرات الاقتراع مرّةً كل أربع أو خمس سنوات.

لكنني أريد للديمقراطية أن تكتسب معنى أبعد من ذلك بكثير. يجب أن يتمتّع الناس بحقّ الإدلاء بآرائهم، والتعبير عن آمالهم، بشكلٍ أكثر تواتراً وجهارة. بالفعل، عوضاً عن الاكتفاء بوضع إشارةٍ إلى جانب اسم الشخص الذي تأمل أن يمثّلك، أريد منك أن تقدم باندفاع على التعبير عن رأيك.

هذه هي الفكرة التي تشكّل مصدر إلهامٍ للحملة التي نطلقها اليوم. في هذا الإطار، ستتولى مجموعات مراجعة السياسات التي شكّلتها قبل ثمانية عشر شهراً – وهي بالتحديد ستة فرق أساسية معنية بالسياسات وأكثر من عشرين فريق عمل – عرض تقاريرها النهائية.

لكنّنا لا نصادق بشكلٍ تلقائيّ على كلّ توصيةٍ مدرجة في تقارير مراجعة السياسات. فلا شكّ في أنّ هذه التقارير ستحوي بطبيعة الحال مقترحاتٍ لن نتّفق معها؛ كما سنضطر في بعض الحالات لاتّخاذ خيارٍ صعب بين أولويات لا تقل أهميةً عن بعضها البعض. في مطلق الأحوال، لن نعتمد أيّ سياسةٍ حتى يقوم مستشار الظل، جورج أوزبورن، بتقييمها والوزن بين سيّئاتها وإيجابياتها. رغم ذلك كله، يبقى أهمّ جزءٍ في هذه العملية هو إجراء المشاورات العامة النزيهة. فأريد من كلّ الأشخاص الذين يبدون اهتماماً بالسياسة في هذه الدولة أن يشاركوا في مناقشة هذه التقارير، سواء كأفراد أم كأعضاء في لجانٍ معيّنة.

لهذه الأسباب، يسعدني أن نطلق هذه الحملة بالتعاون مع صحيفة تلغراف. يقدّم الموقع الإلكتروني الخاص بالحملة صفحةً خاصة بكلّ قارىء، تمكّنه من إنشاء مدوّنة شخصية إلى جانب ميزاتٍ أخرى. يعكس هذا الأمر مفهوم "مجتمعنا، حياتك" الذي تحدّثت عنه قبل بضعة أسابيع: الحرية الفردية في سياقٍ اجتماعي. هذه هي مبادىء المحافظين العصرية.

يتحدّث الكثير من السياسيين، وأبرزهم رئيس الوزراء الجديد، عن تعميق مفهوم الديمقراطية وتوسيع نطاقه، وفتح باب النقاش، ومنح الأشخاص القدرة على بسط سلطة أكبر على السياسة. مع حملة "دافع، تكلّم"، يكون حزب المحافظين الحزب الوحيد الذي يحيل هذا الكلام الرنّان حقيقةً فعلية. نريد أن نشرك الشعب البريطاني بشكلٍ مباشر في صياغة البيان الرسمي المقبل لحزب المحافظين.

بطبيعة الحال، لا شكّ في أنّ السياسيين يتحمّلون مسؤولية قيادة هذه التحركات. من جهتنا، لقد حدّدنا مساراً واضحاً كي تسلكه دولتنا: سياسات أكثر مراعاةً للبيئة، والمحلّة، والأُسر؛ وموقفاً أقل تعجرفاً تجاه قدرات السياسيين الفردية، لكن أكثر تفاؤلاً تجاه القدرات الجماعية في حال ضافرنا جهودنا كلها. يرتكز تفكيرنا كله على مبدأ المسؤولية الجماعية، مقابل تحكّم الدولة الذي يمارسه حزب العمال.

غير أنّ هذا المبدأ نفسه يتطلّب منا أن نكون أكثر شفافيةً في طريقة صياغة السياسات المفصّلة. فيتّبع حزب المحافظين نمطاً من الحكم السليم القائم على العملية والمنطق الشعبي. إننا نعتقد أنّ الشعب يشكّل فريق أبحاث أفضل من حلقةٍ مغلقة من الخبراء.

من هذا المنطلق، يهمّني جداً أن نطلب آراء الشعب للمساعدة في صياغة بياننا الرسمي. في هذا الإطار، نُشر التقرير الكامل الأول، بقلم إيان دانكن سميث من مجموعة سياسات العدالة الاجتماعية، وصار بمقدورك الاطلاع عليه على العنوان التالي: www.conservatives.com أنت مدعوّ للتصويت على توصياتٍ محدّدة مدرجة ضمن التقرير، والإدلاء بتعليقاتٍ مفصّلة والمشاركة في النقاش الإلكتروني.

- مثلاً، ما هي أفضل طريقة تمكّننا من دعم الأسر التي تضمّ أطفالاً؟
- أينبغي تقديم عقار الميثادون المخدّر لمدمني المخدّرات، أم مساعدتهم على تنظيف جسمهم من هذه السموم دفعةً واحدة؟
- ماذا نفعل بالأولاد الذين يشير سلوكهم السيّء إلى استحالة تعليمهم في المدارس المدمَجة؟

تلك أسئلةٌ تحتاج دولتنا إلى أجوبةٍ ماسة عليها. في هذا الإطار، على كلّ شخصٍ أن يقدّم مساهمته، سواء كان خبيراً أو مجرّد هاوٍ. فرأيك يهمّنا! إذا كنتَ محترفاً يعمل في مجالٍ معيّن يتّصل بموضوعنا هذا، أو ملتزمًا كلّ الالتزام بمستقبل بلدنا، نرجو منك أن تطلعنا على رأيك.

لا يخفى على أحد أنّ الأفكار المنبثقة عن هذا النقاش ستعود بالفائدة على العملية، ممّا يمكّننا من منح الناس فرصةً حقيقية لتقديم المقترحات إلى الحزب. فتراجع حكومة الظل استنتاجات هذه النقاشات، بشكلٍ يساهم في إعداد بياننا الرسمي التالي.

في عالم الإنترنت، يتحدّث الناس عن "الويب ٢.٠". في الواقع، كان الجيل الأول من المواقع الإلكترونية يكتفي بنقل المعلومات إلى الناس. أمّا الجيل التالي، فهو تفاعليّ— بمعنى أنه يتيح للعامة أن يعدّوا محتويات الموقع الإلكتروني بأنفسهم.

لعلّ المواقع الرائدة في هذا المجال هي ويكيبيديا، وماي سبايس، وفايسبوك. بالنسبة إليّ، تقدّم هذه المواقع أدلةً مقنعة تؤكّد على أنّ الشعب فاعل أكثر منه منفعل. فالناس يريدون أن يكونوا مشاركين، لا مجرّد مشاهدين.

أعتقد أنّ ثورةً مشابهة ستندلع في عالم السياسة. لقد انتهى عهد السياسة التي تُمارس من الأعلى إلى الأدنى، أي على يد أشخاص يجزمون أنّهم أدرى بمصلحة البقية المذعنة. عوضاً عن ذلك، نريد سياسةً شفافة، تنطلق من الأدنى إلى الأعلى، وتتأثر بأولويات الشعب نفسه والمبادىء التي يؤمن بها.

أتطلّع إلى سماع ردودكم.

ب. النموذج الفرنسي: أنت قرّر، إنّه قرارك

تمهيد للنسخة الخاصة من مجلة الحزب، حيث طُلب من الأعضاء ترتيب مقترحات السياسة المائتين والثمانين حسب أولويّتها.

إذا أراد حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية أن يستعيد ثقة العامة به، فعليه أن يقدّم ردوداً ملموسة على الأسئلة التي يطرحها الشعب الفرنسي بشأن مستقبله ومستقبل فرنسا.

تمثّلت الخطوة الأولى في هذا المجال بالمؤتمرات المواضيعية الثمانية عشر التي انعقدت تحت عنوان "فرنسا المستقبل"، حيث تمكّن الأعضاء، من قادة سياسيين فرنسيين وأجانب، وخبراء، وممثّلين عن المجتمع المدني، من التعبير عن وجهات نظر مختلفة لصياغة مقترحات السياسة الجوهرية. على امتداد الأسابيع المقبلة، ستُستكمل هذه المقترحات بتوصياتنا الخاصة في الحقول التي لن تخضع للنقاش العام خلال المؤتمرات، لا سيّما حقل السياسة الخارجية، والدفاع، وتعزيز اللغة الفرنسية، ودعم رعايانا الذين يعيشون في الخارج.

أودّ منكم أن تختاروا، في ما يتعلّق بكلّ من المواضيع المطروحة على النقاش، خمسة مقترحات خاصة بالسياسة، هي الأهم برأيكم والأولى بالحزب أن يطبّقها.

من شأن نتائج هذا المسح الخاص بالأعضاء أن تساعد مجلسنا الوطني في إنجاز أعماله عند اجتماعه يوم ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) لمناقشة برنامجنا الحزبي.

ولسوف تُعرض عليكم النسخة النهائية من برنامجنا الحزبي للتصويت عليها، تماماً كما هي الحال بالنسبة للمرشّح الرئاسي الذي يقع اختيارنا عليه.

يرتكز عملنا على فلسفات/قيم قوامها الإصغاء، والنقاش، والديمقراطية، والتطوع. وهذه هي المقاربة التي نعتمدها، لا بل الالتزام الذي نبديه تجاه الوحدة والتجمّع.

ولما كانت دولتنا قد مضت قدماً عن طريق الاتّحاد، فمن الضروري أن نمنحها حلولاً مبتكرة. كلّ ذلك لضمان خير البلاد، حتى تكون بالتالي، أكثر عدلاً تجاهنا جميعاً.

من الضروري أن تكتسب مقاربتنا، من جديد، القيم التي تأسّست عليها، أي: التقدّم والكرم، والازدهار الاقتصادي والمساواة، والتضامن، والعدالة الاجتماعية والمسؤولية.

في ظلّ هذا الطموح الكبير، ستخطو حملتنا خطواتها الأولى.

بالتالي، سيكون من واجبنا إقناع الناس أنّ برنامجنا مصمّم حقاً لضمان مصلحة كافة أفراد الشعب الفرنسي، مهما كانت ظروفهم، أو أصولهم، أو الأقاليم التي يقطنون فيها.

لا شكّ في أنّ الإصلاح الفعّال يتطلّب اتّفاقاً ذا شروطٍ لا لبس فيها: يجب أن يعرف الناخبون ما الذي سنفعله بالضبط كي يمنحونا تفويضاً واضحاً باستلام الحكم.

إنّني على يقين من أنّ الشعب الفرنسي يتوقّع التغيير لا بل يطالب به.

لذا أدعوكم إلى الانضمام إليّ في المطالبة بالتغيير كي يحمل لنا المستقبل أملاً جديداً مرةً أخرى.

نيكولا ساركوزي

http://www.conventions-ump.org/site/projet_2007.php?idarticle=2

الملحق ٦: استخدام السياسات لإشراك الأعضاء: الحزب الديمقراطي الجديد في كندا

APPENDIX VI: Using Policy to Involve Members: Canada's New Democratic Party

وضع التربية والتدريب بمتناول الجميع

يشكّل الكنديون المكدّون في العمل حجر الأساس في البلاد. كما يعتمد ازدهارنا، أكثر من أيّ وقتٍ مضى، على مدى تمكّننا من تدريب الأجيال الجديدة من العمّال على المهارات المطلوبة للنجاح في اقتصاد القرن الحادي والعشرين.

للأسف، باتت فرصة التربية والتدريب، جراء ارتفاع التكاليف، بعيدةً عن متناول العديد من الأسر. في الواقع لقد ارتفعت أقساط التعليم وديون الطلاب ارتفاعاً جنونياً بسبب التخفيضات في الموازنة التي أقدم عليها الليبراليون؛ وها إنّ المحافظين ينسجون على المنوال نفسه، فيخفّضون أكثر فأكثر من ضريبة أرباح الشركات، من دون أن يساهموا في تخفيض رسوم التعليم الجامعي.

أثبت جاك لايتون موقف الديمقراطيين الجدد عندما أعاد كتابة الموازنة الفدرالية في العام ٢٠٠٥. فألغى تخفيضات الليبراليين على ضريبة أرباح الشركات، بقيمة مليارات الدولارات، واستثمر عوضاً عن ذلك في بعض الأولويات كوضع التربية والتدريب بمتناول الجميع.

حرص الديمقراطيون الجدد على استفادة عامة الشعب الكندي من المهارات والمعارف المطلوبة للنجاح، فأقدموا على طرح الحلول التالية:

- **خفض الأقساط التعليمية** وفقاً *لقانون التربية ما بعد المرحلة الثانوية* الذي يلتزم بتأمين تمويلٍ فدرالي يُعوّل عليه، مقابل إلتزام الأقاليم بخفض كلفة التعليم للطلاب.
- **العودة إلى تقديم المنح** وفقاً للحاجة إلى الطلاب الجامعيين ذوي المدخول المتدني، كي لا تكون التربية المتميّزة حكراً على الأسر الغنيّة.
- **إصلاح قروض الطلاب في كندا** لتخفيف عبء التكاليف الدراسية التي تحدّ من فرص الشباب لسنواتٍ طويلة بعد تخرّجهم.
- **إطلاق استراتيجية تدريب وطنية** لتوسيع نطاق فرص التدريب المهنية بالنسبة للكنديين، مع تحضير هذه الدولة لمشكلة النقص في المهارات.
- **إصلاح ضمان الخدمة** كي يصبح المزيد من العمّال مؤهلين، من جديد، للحصول على منافع التدريب.

عريضة تُرفع إلى وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

عريضة تُرفع إلى وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

نحن الموقّعون أدناه، سكّان كندا، نلفت انتباه الوزير إلى ما يلي:

أنّ الطلاب الذين يضطرون إلى أخذ قرضٍ لمتابعة تحصيلهم العلمي بعد المرحلة الثانوية، يضطرون لتسديد مبلغٍ أكبر بكثير من أولئك الذين يدفعون رسوم التعليم سلفاً؛

أنّ الاستمرارية في قلة التمويل الفدرالي للتعليم ما بعد المرحلة الثانوية قد أدت إلى ارتفاع أقساط التعليم بشكلٍ جنونيّ، كما بات معدّل ديون الطلاب يقارب ٢٥ ألف دولار.

أنّ الحاجة تدعو إلى اعتماد نظام قروضٍ طلابية واضح وعادل، يستجيب لحاجات الطلاب وظروفهم؛ في حين أنّ النظام المعتمد حالياً يمثّل كابوساً بالنسبة لآلاف الطلاب المقترضين نظراً لسوء إدارة الملفّات، والعمليات الصارمة والمعقّدة، والتدابير غير المناسبة للتخفيف من الدين، والوكالات الفاسدة لجمع الديون، وغيرها من المشاكل؛

من هنا، يدعو أصحاب العريضة الوزير إلى الحرص على تحسين نظام القروض الطلابية في كندا، بحيث يعالج العيوب التي تشوب النظام ويحلّها وفق كلّ من الطرق التالية:

- وضع نظام فدرالي للمنح، يستند إلى الحاجات، وتستفيد منه القروض الطلابية في كلّ سنةٍ دراسية في كندا، من خلال تعديل الموازنة المخصصة للبرامج الفدرالية التي لا تلقى عنايةً خاصة وتتعلّق بالتعليم ما بعد المرحلة الثانوية، وتجديد صلاحيات مؤسسة الألفية للمنح الدراسية.
- تقليص معدّل الفائدة المفروضة على قروض الطلاب على الصعيد الفدرالي؛
- تعيين أمين مظالم مسؤول عن قروض الطلاب على الصعيد الفدرالي، لمساعدتهم على الاستفادة من نظام القرض، وحلّ المشكلات الطارئة بطريقةٍ موضوعية، والتأكد من أنّ الطلاب يلقون معاملةً عادلة ومحترمة؛
- مساعدة الطلاب بشكلٍ أفضل على تسديد القروض التعليمية، من خلال توسيع أهلية الحصول على فوائد الإعاقة أو العجز الدائم، والإعفاء المؤقّت من دفع القروض، وخفض الديون؛
- وضع معايير فدرالية قابلة للتطبيق تضبط سلوك الحكومة ووكلاء جمع القروض الطلابية، على أن تراعي السياسة التي تهدف إلى مساعدة الطلاب على تسديد قروضهم؛
- تعديل "مهلة مدى الحياة" المفروضة على القروض الطلابية، بحيث تصبح مستحقة بعد ستة أشهر من اكتمال المراحل الدراسية كافة، بما في ذلك دراسات الدكتوراه والتدرج الطبي؛
- تخفيض حتى سنتين الحظر التمييزي المتعلق بمبدأ الحماية من الإفلاس الذي تستفيد منه القروض الطلابية؛
- دراسة توصيات الائتلاف الخاص بعدالة القروض الطلابية وغيرها من المجموعات الطلابية.

	التواقيع	الأسماء	العناوين
١			
٢			
٣			
٤			
٥			
٦			
٧			
٨			
٩			
١٠			
١١			
١٢			
١٣			
١٤			
١٥			

الرجاء إعادة العريضة، دون حاجة إلى طوابع بريدية، إلى أقرب نائب إليك عن الحزب الديمقراطي الجديد، أو إلى النائب دنيز سافوا في مجلس العموم، أوتاوا، كندا (K1A 0A6)

National Democratic Institute
for International Affairs
2030 M Street, NW, 5th Floor
Tel: 202 728 5500
Fax: 202 728 5520
www.ndi.org